



PROVISIONAL
A/37/PV.104
30 December 1982
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(هـنغاريا)	السيد هولاي	: الرئيس
(قطر)	السيد جمال (نائب الرئيس)	: ثم
(زامبيا)	السيد سيكاولو (نائب الرئيس)	: ثم

— رسالة مواساة الى حكومة اليمن

— مسألة ناميبيا : [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room
A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63619/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٥رسالة مواساة الى حكومة اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود نيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة أن أتقدم الى اليمن حكومة وشعبا بأعمق مشاعر التعاطف في تلك الكارثة التي نتجت عن الزلزال المدمر الذي نجمت عنه خسائر محزنة في الأرواح وخسائر مادية .

بصفتي رئيسا للجمعية العامة ، أرسلت البرقية التالية الى رئيس الجمهورية العربية اليمنية :
 " باسم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة أود أن أعرب عن عميق مواساتنا لشعب الجمهورية العربية اليمنية للآثار التي نجمت عن الزلزال الذي دمر بلدهم . لقد تأثرنا بالغ التأثير لحجم هذه الكارثة وأغتنم هذه المناسبة لأقدم دعما الى حكومة وشعب اليمن " .

انني واثق من أن جميع الأمم الممثلة في هذه القائمة تود أن تشارك في رسالة المواساة هذه .
 والآن أعطي الكلمة لممثل اليمن .

السيد سلام (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس ، بالنيابة عن حكومة وشعب الجمهورية العربية اليمنية يشرفني أن أعرب عن عيـق شكري وتقديري لكلمات العـزاء التي عـرتم عنها بالأصالة عنكم ، وبالنيابة عن جميع أعضاء المجتمع الدولي المتمثل في أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك في مصاب الشعب اليمني ، من جراء الحوادث الأليم الذي كان نتيجة لانفجار بركان جبل اللسي الذي يقع على بعد ٨٥ كم جنوباً من العاصمة صنعاء ، والذي حدث في الساعة الثانية عشرة والربع من بعد ظهر الاثنين ١٣ الجاري ، حيث أحدث الانفجار هزة أرضية قدرت قوتها بست درجات بمقياس ريختر ، وقد استمرت الهزة الأرضية لمدة أربعين ثانية . وقد زادت حدة الزلزال في بعض مناطق نمار خصوصاً آنس والحد ، وعنس وجهران . نتج عنها إصابة ١٤٣ قرية وتدمير ١١ قرية تدميراً كاملاً وهي قرى العليب وضوران آنس وذي واد وباسل وجبل اسحق والقضاة ودعوان وغيمان والصباء وحشيرات والهجرة . وقد بلغ عدد المصابين حتى الآن ١١٠٤ إصابات وبلغ عدد الوفيات حتى الآن ٠٨٢ شهيداً ولا تزال عطيات الانقاذ جارياً حتى هذه اللحظة .

أشكركم ، سيدي الرئيس ، مرة أخرى على تفضلكم بمواساة الشعب اليمني بمصابه الجلل ، وأشكر السادة الأعضاء الكرام .

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/37/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/37/23) (الجزء الرابع) و A/AC.109/699 و A/AC.109/702 و A/AC.109/704
- (ج) تقرير الأمين العام (A/37/203/Rev.1 و A/37/203/Add.1-4)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/619)

السيد أودو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان نيجيريا ، بصفتها رئيسة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبصفتها عضواً في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تابعت بقلق واهتمام بالفين العمل المضني الذي قام به مجلس ناميبيا والذي تبلور في تقريره وفسي

مشاريع التوسيعات المطروحة الآن على هذه الجمعية . ان وفد بلادي قد بحث بعناية تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقرير اللجنة الرابعة، وتقرير الأمين العام بشأن نفس القضية .

ان وفد بلادي يود أن يعلن بشك قاطع هنا أن حكومة نيجيريا قد التزمت دوماً وسوف تلتزم بأحكام قرار الجمعية العامة ١٢١/٣٦ بـ١٤ والقرار د ل ط - ٢/٨ للجمعية العامة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، اللذين يدعوان الى العزل الفعال لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً والى حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا . ولتحقيق هذه الأهداف فان حكومتى تواعل حظر استيراد جميع السلع والمنتجات المصنوعة في جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة، سواءً من جنوب افريقيا أو من أى مكان آخر . وأود في الوقت نفسه أن أعلن من جديد أنه ليس هناك تصدير من أى نوع من نيجيريا الى جنوب افريقيا وناميبيا . ان هذا سوف يظل سائداً الى حين تحقيق ناميبيا استقلالها تماماً تحت زعامة سوابو . ان نيجيريا ليس لها أى اتصال دبلوماسي أو قنصلي أو تجارى بجنوب افريقيا، ولا تسمح لمواطنيها فراداً أو جماعة بأن يفعلوا ذلك . اننا لا نسمح لموانئنا البحرية أو الجوية أن تستخدمها الخطوط البحرية والجوية التي لها اتصالات بجنوب افريقيا حتى للتزود بالوقود . اننا لا نمنح الأشخاص الذين لهم عملات أعمال بجنوب افريقيا تأشيرة دخول الى نيجيريا . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا، فان نيجيريا من دول المواجهة وتشارك على نحو فعال في دعم حل عادل لهذه المشكلة . وفي اجتماعات دول الغرب الخمس الأعضاء في فريق الاتصال كان موقف نيجيريا القاطع المؤيد للاستقلال الحقيقي لناميبيا وفي معارضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا واضحاً تمام الوضوح . ان موقفنا قد أوضح بما يكفي في محافل عدة بما في ذلك هذا المحفل، ومن ثم لا حاجة لي الى أن أخوض فيه بالتفصيل هنا . وفي الأمم المتحدة، ما برحت نيجيريا تشارك في تقديم القرارات وفي التصويت لصالح جميع القرارات التي تستهدف تحقيق الاستقلال لناميبيا، ويكفي أن نؤكد أمام هذه الجمعية أن نيجيريا لا تزال مصممة على استقلال ناميبيا وملتزمة به بالتصفيّة النهائية للفصل العنصرى من جنوب افريقيا . وعلى حد كلمات الرئيس شيهو شاغاري رئيس نيجيريا في أسبوع التضامن مع شعب ناميبيا :

" ان ناميبيا اليوم هي واحدة من أهم القضايا أمام الأمم المتحدة . واننا يسرنا أن الأمم المتحدة ، بحكمتها الجماعية ، قد أعلنت تأييدها للنضال المشروع لشعب ناميبيا من أجل تحقيق حريته . وان نيجيريا تظل ملتزمة بنضال شعب ناميبيا ، الذي تعتقد أنه عادل ومشروع وسوف تواصل مساعدة شعب ناميبيا بكل طريقة ممكنة حتى يستعيد حقوقه المشروعة بحكم المولد . ان نيجيريا قد أعلنت كثيرا معارضتها التامة للعنصرية والاستعمار خصوصا في قارة افريقيا . وسوف تواصل الحفاظ على هذا الموقف بكل عزم الى حين تتحرر ناميبيا تماما . وفي ضوء هذا يشعر وفد نيجيريا بالانزعاج بسبب أعمال بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة . فهذه الدول ، سعيا منها الى تحقيق مصالحها الاقتصادية على المدى القصير ، ومدفوعة بما يلمس عليه الاعتبارات الاستراتيجية تضع جميع أنواع العقبات على طريق استقلال ناميبيا . واذ كانت منظمة الأمم المتحدة قد اتخذت بشكل جماعي واخلال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقراري الجمعية العامة ١٢١/٣٦ الف و ١٢١/٣٦ بء في تاريخ ١٩٨١ لصالح ناميبيا ، لماذا نجد أن هناك مجموعة من الدول وهي جميعها أعضاء في هذه المنظمة تعمل دون كلل وعسنى لطريق شركاتها عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا من أجل احتواء واحباط العراقيل العقابية التي نصت عليها نفس قرارات الأمم المتحدة ؟ ان قرار مجلس ادارة صندوق النقد الدولي بمنح تسهيلات سحب لجنوب افريقيا العنصرية بما يزيد عن بليون دولار في تشرين الثاني / نوفمبر هو أيضا انتهاك لنص وروح قرار الجمعية العامة الذي حثه على أن يمتنع عن منح هذا القرض . وقد ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها التمهيدي ما يلي فيما يتعلق بالموقف الاقتصادي غير المقبول القائم الآن في ناميبيا :

" منذ سنوات عديدة دأبت مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاجنبية التي تقع مقارها في فرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية على احتكار القطاعات التجارية في الاقتصاد الناميبى ، لاسيما التعدين . وقد نشأ عن التعاون بين جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية في ميدان التعدين اقتصاد ضيق القاعدة يعتمد على أسعار السوق العالمية المتقلبة بالنسبة للمعادن غير المصنعة . ووفقا لأحد التقديرات ، يصدر ما نسبته ٧٣ في المائة من مجموع ما ينتجه الاقليم .

"وفضلا عن ذلك ، لا تشترط إعادة استثمار أية نسبة مئوية من الأرباح في الاقليم لأغراض التنمية . وعليه ، فإن جميع الأرباح الناشئة عن الاستثمارات الأجنبية تعاد بانتظام الوأوطانها لحاطي الأسهم الأجنب. كما . . . أنه كثيرا ما تحوّل الأموال من ناميبيا إلى جنوب افريقيا . . .

" . . . وفي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ انخفض معدل النمو بنسبة ٧ر٩ في المائة و ١ في

المائة على التوالي .

" والضحية الأساسية للضعف الاقتصادي للاقليم هم السكان الأفارقة الذين حرموا حتى ابان فترة تمتع البيض بالرخاء من الحصول على نصيب معقول من الثروة الناشئة . كما حرد آلاف الأفارقة من أعمالهم . . . وحرموا بذلك حتى من الأجور الضئيلة .

(A/AC.109/702 ، الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٠)

لقد اقترن رفض جنوب افريقيا لاستقلال ناميبيا بأعمال قمعية ووحشية ضد الناميبيين والمسؤولين في سوابو ، وبحرب عدوان ضد أنغولا المجاورة ، وبقتل وتشويه المواطنين الابرياء الذين لا حول لهم . وخلال الاسبوعين الماضيين غزت قوات جنوب افريقيا العنصرية ليسوتو وموزامبيق ، ملحقة بذلك خسائر طائلة بالامتلاكات ، وخسارة فادحة في أرواح البشر . وتحطى جنوب افريقيا بالارتياح والتشجيع ازاء أعمال القتل هذه من مؤيديها ، بالرغم من حقيقة ان هؤلاء المؤيدين أعضاء في هذه الهيئة العالمية ، وأطراف في قرارات الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق ودعم استقلال ناميبيا . فلماذا تتواطأ تلك الدول مع جنوب افريقيا ؟ وما هو السبب فسي تلك الرابطة الغربية ، التي لا صلة لها بالأمر ، بين القوة الكوبية الموجودة في أنغولا - بناء على دعوة منها ، وبين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ؟

ان نيجيريا تدبر جميع هذه الأنشطة وتؤكد من جديد ثقتها في جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة وتأييد حالها ، وكذلك أية قرارات جديدة تعتمد عليها هذه الجمعية بحكمتها الجماعية لضمان انسحاب جنوب افريقيا الفوري وغير المشروط من ناميبيا ، وتنفيذ الحق غير القابل للتصرف للشعب الناميبى في تقرير المصير والحرية والاستقلال بقيادة سوابو مثله الشرعي الوحيد .

السيد ثونبورغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما ناقشنا مسألة

ناميبيا في الجمعية العامة في العام الماضي ، لاحظ وفد بلادي انه بعد فترة من الجمود بدت الآمال مرة أخرى في أن خطة الأمم المتحدة سوف تنفذ في النهاية . ومع ذلك ، وان رأينا هذه الآمال قد خبت ، ثم بعثت من جديد مرات عديدة منذ بدأت المفاوضات ، فاننا قد حذرنا من أن هذه الآمال - التي شاطرنا فيها بطبيعة الحال - كانت بالنسبة لنا لا تقوم على أية حقائق واقعة أكثر من ايماننا بالحاجة الملحة لحرارز تقدم . ونحن لانزال ننتظر في الوقت الحالي - كما فعلنا في العام الماضي وفي أعوام سابقة - ان نرى أية بادرة حقيقية تدل على أن جنوب افريقيا ملتزمة لهذه العملية . وما يؤسف له ، ان هناك علامات خطيرة على النقيض من ذلك .

وحتى اذا ما ادعت جنوب افريقيا من ناحية انها تتفاوض بجدية على أساس خطة الأمم المتحدة ، فمن الجلي أيضا ، انها سوف تتحرك ، من ناحية أخرى ، كي تقضي على أية بادرة لحرارز تقدم حقيقي . لقد أوضحت جنوب افريقيا انها ترغب في ازالة القوات الاجنبية الموجودة بالقرب منها - ونجد انه ما يؤسف له غاية الأسف ، ان بريتوريا قد حظت بتأييد هذا الهدف بوصفه شرطا مسبقا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة .

لقد افصحنا مناورة جنوب افريقيا وحيلها التسوية عن نفسها ، خلال الأعوام السابقة ، وذلك بتقديرها المستمر لشروط جديدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأحدث مثال على هذه التكتيكات هو ربط خروج القوات الكوبية من أنغولا ، ببدء عمل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في عملية الانتقال . ان المسألة الوحيدة التي يجب ان تواجهنا ألا وهي خطة الأمم المتحدة وتنفيذها ، قد حُجبت بعنصر جديد وغريب . وقد اتضح مدى النفاق الذي يميز هذا الأمر ، من جراء حقيقة ان أعمال جنوب افريقيا ذاتها - وعدوانها على أنغولا الجنوبية - هي التي دعت الى وجود هذه القوات الاجنبية في بلد ذي سيادة وغني عن البيان ، ان انهاء وجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا وفي أنغولا الجنوبية هو الشرط المسبق لنزع فتيل التوتر في المنطقة . وهكذا ، تبين جنوب افريقيا باعمالها انها ليست لديها نية حقيقية في اعادة ايجاد ظروف سلمية في منطقة حدودها ، وفي خلق مناخ يؤدي الى حل تفاوضي للمسائل المتعلقة بانتقال ناميبيا للاستقلال . ويتضح نفس الشيء أيضا من مسلكها في ناميبيا ذاتها . ان ارباب بريتوريا وقمعها للمنشقين السياسيين خصوصا مؤيدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . مستمر بلا هوادة . وعلاوة على ذلك ، انشغلت حكومة جنوب افريقيا على مدى الاشهر القليلة الماضية بمحاولة اعادة تشكيل تجمع احزابها الداخلية . ويبدو انها تتلاعب مرة أخرى بالفكرة الخاصة بالحل الداخلي ، وهذا يعني بطبيعة الحال المزيد من تدهور الموقف .

لقد دخلت المفاوضات ، بشأن خطة الأمم المتحدة عامها الخامس الآن . ومن الواضح . ان جنوب افريقيا ليست في حالة تمكنها من الامتثال للقانون الدولي أو للقيام باجراء التعديلات التي طلبها منها المجتمع الدولي بشدة وطالما انها ترفض احترام الاتفاقات الدولية ، أو تقبوم بذلك بشكل انتقائي فقط ، فلن يكون هناك قانون أو سلم أو حرية في هذه المنطقة من العالم . ان هجوم جنوب افريقيا على ماسيرو عاصمة ليسوتو في الاسبوع الماضي فقط ، انما يعد دليلا جديدا آخر على تجاهل بريتوريا للعباءة الدولية الأساسية التي تقضي بعدم استعمال القوة واحترام سيادة الدول .

ويجب التأكيد مرة أخرى ، على ان تحقيق استقلال ناميبيا هو التزام خاص للأمم المتحدة ، والتمزام قانوني لا يمكن التفريط فيه أو أن يكون موضع مساومة . هذا هو السبب في عدم قبول الموقف على ما هو عليه الآن .

ويؤسفنا ان فريق الاتصال الغربي لم يحرز مزيدا من التقدم ، آخذا في الاعتبار ان هذا الفريق قد عهد اليه - بل ويضطلع - بمسؤولية خاصة لاجراء المفاوضات التي تؤدي الى التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة . وبعد المفاوضات التي دارت هنا في الصيف الماضي ، دخلنا ثانية مرحلة جمود ، تجعل الممارسة السابقة عقيمة بشكل غريب ، ومع ذلك ، نود ان نعلق عليها الكثير من الآمال .

بيد ولنا ان فريق الاتصال-أو الأعضاء فيه - يمتلكون وسائل سلمية فعالة للضغط . لكنهم لم يستخدموها بعد . وما يثير أسفنا بصفة خاصة ان هناك عضوا بالفريق يستبعد - عند تعامله مع جنوب افريقيا - بصورة واضحة للغاية استخدام الجزاءات ، التي نصت عليها أحكام ميثاق الأمم المتحدة . في الوقت الذي يُعتبر فيه فرض عقوبات الزامية بواسطة مجلس الأمن من أنجع الوسائل للتوصل الى ضغط يمكن أن يمارس ضد جنوب افريقيا .

ان بلادى التي طالما نادى بمثل هذه التدابير من جانب المجلس ، انما تعتقد ان تجاهل هذا السبيل نحو الحل لا يتنافى فقط مع مصالح الغالبية العظمى لسكان ناميبيا ، بل يتنافى أيضا مع المثل الديمقراطية السلمية التي نؤمن بها . وفي رأينا ان السبيل الى عدم العنف والى التطور السياسي والاقتصادى المستقر لهذا الاقليم انما يتمثل في اقامة ناميبيا مستقلة ومعترف بها دوليا .

لقد أكدت حكومة بلادي بصفة مستمرة اعتقادها الراسخ بأنه لا بد من السماح لشعب ناميبيا في أسرع وقت ممكن ، بأن يحدد مستقبله الخاص ، من خلال انتخابات منصفة حرة تحسب إشراف ورقابة الأمم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أعربنا على الدوام عن وجهة النظر القائلة بأن مجلس الأمن ينبغي أن يبحث في اتخاذ التدابير الرامية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير . كما أعربنا عن استعدادنا لمساعدة الأمم المتحدة فـسـي القيام بالانتقال السلمي من الإدارة غير المشروعة الى الإدارة الشرعية عن طريق انتخابات ديمقراطية . ان اتصالات بلادي ، التي استمرت زمنا طويلا مع سوابو ، انما تقوم على أساس تقييم موداه انه لا يمكن ان يكون هناك حل حقيقي في ناميبيا دون اشتراك هذه الحركة السياسية التي تتمتع بدعم واسع النطاق بين السكان . ان المركز الرئيسي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " في سياسات ناميبيا قد جعل سلطات جنوب افريقيا في موقف لا تحسد عليه . وسوف تستمر السويد ، وفاء بمسؤولياتها المشتركة نحو ناميبيا ، في تقديم المساعدات الانسانية . من خلال " سوابو " للعديد من اللاجئين الناميبيين في البلدان المجاورة ، علاوة على برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمساعدة ناميبيا . ونحن نشعر بقلق خاص ازاء اللاجئين في أنغولا الذين يمانون من أعمال العدوان المسلح في هذه المنطقة . ويمتد هذا القلق ليشمل ، بالمثل ، ضحايا أنغولا نتيجة لهذا العدوان . ويحدونا الأمل مع ذلك ، باننسا اقترنا من يوم تقديم المعونة لناميبيا الذي سوف يتحول الى تعاون مع دولة مستقلة جديدة .

السيد فونزاليز (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب ،

نيابة عن وفد بلادي ، عن تعاطفنا العميق وتضامننا مع الجمهورية العربية اليمنية وذلك فـسـي أعقاب الكارثة التي حلت بها ، وأدت الى خسارة فادحة في الارواح والممتلكات في هذا البلد . لقد ظلت مشكلة ناميبيا طوال تاريخها المعقد الطويل ، ومنذ بدايتها ، مقالا على الطبيعة العالمية الشاملة المتكافئة للعلاقات بين الدول . هذه ليست مشكلة اقليمية أو ثنائية . انها صراع يهم المجتمع الدولي بأسره ويؤثر فيه .

ان مجلس ناميبيا يمثل المحاولة الأولى وأهم مثال على التعاون للتحكم في الصراع ولممارسة مهام الحكومة متعددة الأطراف . وكان أحدث هذه المهام توقيع رئيسها السفير بول لوساكا على معاهدة قانون البحار في مونتيجوباي في جامايكا . وعلى خلاف العمليات الأخرى لتصفية الاستعمار ، فان الأمم المتحدة في حالة ناميبيا تولت المسؤولية المباشرة في تأمين مصالح الاقليم لصالح شعب ناميبيا . وهذه الحقيقة ، جعلت من غير الضروري اللجوء للدولة القائمة بالادارة ، وهذا في حد ذاته له دلالة تاريخية كبرى لسببين :

أولا ، انه يهيئ لبلدان العالم الثالث امكانية الحصول على حل مؤسسي لمعظم الأزمات السياسية . وثانيا ، في مواجهة الهيمنة والتفتت والحلول من جانب واحد ، فانها تؤكد على الطبيعة العالمية المتدرجة للمبادئ والأجهزة والقواعد التي تحكم نظامنا .
تبحث الجمعية العامة الآن مسألة ناميبيا في ظل خلفية شواهد سلبية تنذر بالشراشع لا يزال يخضع لسيطرة قوة أجنبية ، ويجرى اخضاعه لسيطرة اقتصادية وعرقية وسياسية . لا بد أن أكرر ان مسألة ناميبيا هي مسألة بسيطة وليست بها أية تعقيدات . ان لهذا الشعب الحق في تقرير مصيره على الفور دون تدخل .

لقد علم المجتمع الدولي ، من خلال ساوايو ، بالمناورات التي حدثت مؤخرا الرامية الى الحد من استقلال ناميبيا أو جعله مرهونا بشروط معينة . ونظرا لأن الاستقلال أصبح منتشرا في العالم بصورة متزايدة ولا سبيل لتفاديه فقد استخدمت الدولة المحتلة وحلفائها مختلف أساليب الخداع ، لغرض حكومة في الداخل ، هي بديل غير مقبول ، لانها لن تتمتع بصفات السيادة الحقيقية . هذه الاجراءات من جانب جنوب افريقيا رفضتها الجمعية العامة ومجلس الأمن من قبل ، وسوف يتم رفضها في المستقبل .

يود وفد بلادي أن يكرر أن الأساس الوحيد لايجاد حل لمسألة ناميبيا يتمثل في قرارات منظماتنا . ان أي اقتراح آخر أو مبادرة أخرى سوف تفتقر الى الوجاهة والسلامة . ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو قرار عادل متوازن . ولهذا السبب ، فان وجهة النظر التي تتردد القائلة بأن موقف الأمم المتحدة يرمي الى العمل لصالح قطاع من الشعب الناميبى على حساب قطاع آخر أو انه

موجه بصورة مباشرة ضد المصالح المشروعة لدولة أو لأخرى ، هو أمر غير مقبول . ان الممارسة الحقيقية للحقوق السيادية لشعب لا يمكن الا أن تكون مفيدة لجميع البلدان الأعضاء . والاعتقاد بالعكس يعني العودة الى العنصرية الاستعمارية .

ان النضال الحقيقي المعادي للاستعمار على مدى السنوات الطوال الماضية قد فضح الكثير من الزيف الذي كان قد انتشر لاحباط المطالب العادلة لشعوب العالم الثالث . لقد أوضحت أحداث العقد المنصرم في الجنوب الافريقي ان حكومات الاقلية ، التي فرضت على الأغلبية العظمى من السكان ، لا يمكن أن تدوم الى ما لا نهاية . وهناك دلائل لا تقبل أي شك على امكانية قيام بلد ديمقراطي متعدد العناصر قابل للبقاء . وهذه أمثلة لها أهمية خاصة توضح الفرق بينها وبين عدم المساواة والقسر السائدين في جنوب افريقيا وناميبيا اللذين أديا الى التصلب اليأس لاصرار النظام العنصري على الابقاء على مزاياه بأى ثمن . وهناك دليل آخر على ذلك يتمثل في الأرواح البشرية التي ذهبت ضحية لعدوان بريتوريا الأخير على ليسوتو ، الذي قمنا بادانته بالاجماع اليوم .

ومن المفارقات انه في هذه القلاع الاخيرة للاستعمار فان اشكالا جديدة للقهر والاستعباد قد بدأت تبرز . وهناك محاولة تجرى حاليا لاجلال السيطرة غير المباشرة محل السيطرة المباشرة بواسطة اطراف ثالثة مع الحفاظ على تبعية اقتصادية كاملة . ان هذا يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي ويؤدي كذلك الى تعزيز اجهزة القمع الاجتماعي .

ان نظام بريتوريا قد اعطى لنفسه صراحة الحق في ان يحافظ على الاستقرار في الجنوب الافريقي . وقد بدأ يقلد ما يقوم به حلفاءه في اجزاء اخرى من العالم . والحقيقة ان تكرار انتهاكات القانون الدولي لا يجعلها مقبولة .

ان خطأ عقائديا معيننا في الشؤون الداخلية والعلاقات الدولية يبدوا الآن من الامور التي يرفض البعض في فرضها على البلدان القريبة من الدول العسكرية ، ولا يمكن قبول ذلك في ظل أية ظروف في أية منطقة جغرافية او سياسية . وانا لم يتم عكس اتجاه هذه الجهود فان مصير بلدان العالم الثالث سوف يتعرض الى التهديد يوما بعد يوم .

ان بلدان المنطقة رفضت بقوة اية محاولة للربط بين استقلال ناميبيا وبين اية قضية خارجية عن الموضوع . ان هذه مجرد محاولة اخرى لاطالة امد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والتدخل في تنفيذ المقرر الدولي المتعلق بها .

ان هذا الربط يحظى بتأييد من بعض البلدان التي نجد ان علاقاتها مع جنوب افريقيا اساسية بالنسبة الى القوة الاقتصادية والعسكرية لنظام بريتوريا . ونحن نأمل ان المعارضة العالمية لهذه الشروط التي وضعت بالنسبة الى استقلال ناميبيا سوف تجعل اولئك الذين يتبنون ذلك يتخلو عن هذه الشروط .

ان الامين العام في تقريره القيم هذا العام عن اعمال المنظمة اعلن ما يلي :

" ان الاجراءات الدبلوماسية المتضاربة هي تكلمة ضرورية لتنفيذ القرارات . واعتقد أنه ينبغي عند استعراض احدي المشاكل الكبرى للأمم المتحدة ، الا وهي تجاهل قراراتها من ه وجهة اليهم ، ان يجرى النظر في وسائل جديدة كي يتاح للتأثير الجماعي للاعضاء ان يؤثر على المشاكل المطروحة للبحث " . (١ / ٣٧ / ٨ ، صفحة ٣)

ومن أجل تعزيز تنفيذ قراراتنا لا بد ان نتفاوض وان نقوم باعمال منسقة في اطار الامم المتحدة وليس خارجها .

ان جنوب افريقيا قد انتهكت وتجاهلت دائما قرارات منظماتنا سواء فيتعلق بالفصل العنصرى او فيتعلق بناميبيا ، وكذلك فيتعلق باعمال العدوان التي ارتكبتها ضد الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة .

ان النظام العنصرى في بريتوريا قد اعطى لنفسه الحق في ان يتدخل في شؤون الدول المجاورة وان يعرض من اعمال المرتزقة ضد البلدان الاخرى ، كما اعطى لنفسه الحق في العدوان على البلدان الاخرى مغفلا المبادئ الاساسية للتعايش الدولى التي تعتبر ضرورية للعلاقات السلمية فيتعلق بين الدول . ان مشاريع القرارات التي يجرى بحثها الآن تعتبر اطارا عام للعمل وهي تتيح مفهوما واضحا بالنسبة الى الحالة في ناميبيا ، يجب ان يكون الاساس لمقرراتنا ومرشدا لانشطتنا . ان توافق الآراء العالمى الذى برز في المجتمع الدولى كله فيتعلق بناميبيا لا بد من تعزيزه وتوسيع نطاقه . والتقدم الذى يجرى احرازه ، والمقاومة والتصميم من جانب شعب ناميبيا لا بد ان تصل الى ذروتها بأن يأخذ المجتمع الدولى على طاقه ديمقراطيا المهمة السامية باعلان الاستقلال الكامل لناميبيا .

السيد دياكوني (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نحن نشارك في هذه

المناقشة الجارية باحساس عميق بالسلوليات الملقة على طاق الامم المتحدة فيتعلق بالشعوب التي لا تزال خاضعة للاستعمار ، وعلى نحو مباشر تماما فيتعلق بشعب ناميبيا .

ان الموقف الخطير القائم في ناميبيا والاهمية الكبرى للوقت الحالى بالنسبة الى مصير شعب هذا الاقليم يتطلبان املا حاسمة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل ان تنفذ على نحو عاجل الالتزامات الرسمية التي تقررت منذ ستة عشر عاما عندما اعتمدت القرار ٢١٤٥ (د-٢١) الذى يقضى بأن يمنح شعب ناميبيا المساعدات المناسبة حتى يمكنه تقرير المصير والاستقلال الوطنى . ان مثل هذا الموقف يعد اختبارا لقدرة منظماتنا على اتخاذ الاجراءات التي تترجم الى الواقع قراراتنا التي

قبلت بالاجماع ، وان تقوم باجراءات فعالة وحاسمة للدفاع عن حرية واستقلال الشعوب حتى يمكن تجنب السلم والاستقرار والأمن الدولي الخطر الذي يتهددها .

ان الجمعية العامة قد ادانت مرارا استمرار احتلال ناميبيا ، وطالبت بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات المسلحة وادارة جنوب افريقيا من هذا الاقليم ، حتى يمكن لشعب ناميبيا ان يمارس بحرية حقه في اختيار طريقه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار وطن مستقل متحد .

ان ارادة الدول الاعضاء قد تم التعبير عنها في تأييد كامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذه مجلس الأمن وتمت من خلاله الموافقة على خطة خاصة بحصول ناميبيا على الاستقلال من خلال القيام باجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، فضلا عن الجهود المبذولة والتي يجب بذلها لتنفيذ هذا القرار . وعلى الصعيد الدولي ومنذ فترة الآن ، والعمل يجرى بصورة واسعة لتعبئة الرأي العام لتأييد استقلال ناميبيا ، وتتخذ تدابير من جانب الغالبية العظمى من الدول من اجل اقناع جنوب افريقيا كي تضع حدا لسيطرتها على اقليم ناميبيا . ان جهود المجتمع الدولي والامم المتحدة لا تزال موضع تحدد من جانب بريتوريا . وخلال سنوات التفاوض الثلاث الماضية التي ترمي الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فان جنوب افريقيا واصلت اقامة العقبات امام حصول ناميبيا على استقلال حقيقي ، ومن الواضح الجلي بالنسبة الى جنوب افريقيا ، ان المفاوضات هي مجرد ثغرة تمكنها من كسب الوقت للقيام باعمالها لاشاعة القلاقل في المنطقة من اجل تحقيق اغراضها التوسعية ، وحسبتي يمكنها ان تواصل خططها بالسيطرة على ناميبيا وان تفرض عليها حلا من انماط الاستعمار الجديد .

ان تحدى جنوب افريقيا للمعايير الاساسية للقانون الدولي يمكن ان نراه في اعطال العدوان الكثيرة التي ارتكبتها العنصريون في بريتوريا ضد انغولا ودول خط المواجهة الاخرى ، واخيرا ضد ليسوتو ، مما ادى الى ايجاد موقف بالغ الخطورة في الجنوب الافريقي . ويهدد السلم والامن الدوليين . هذه الاجراءات والاعطال التي تم القيام بها في نفس الوقت الذي تبذل فيه جهود تحت رعايته الامم المتحدة من اجل التوصل الى اتفاق بشأن ناميبيا وبشأن تنفيذ خطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا ، توضح نفاق سلطات بريتوريا وسياستها ذات الوجهين .

ان الموقف المتمجرف لجنوب افريقيا يجعلنا نخلص الى نتيجة مفادها ان سلطات بريتوريا لا تفهم معنى التغييرات الحديثة التي تقع في عالم اليوم ، ولم تتعلم شيئا من التطورات التي وقعت في أعقاب الحرب. ولا يمكن لنا أن نغفل المسؤولية الكبرى التي تتحملها الدول التي لها علاقات سياسية ودبلوماسية مع نظام بريتوريا ولا بد أن نتصرف على نحو يؤدي الى ضمان تحقيق استقلال شعب ناميبيا وهي مطالبة باتخاذ كل التدابير لضمان أن المصالح الاقتصادية لهذه الدول لا تؤيد النظم العنصرية في الجنوب الافريقي ، ولا تضع العقبات في طريق الحقوق المشروعة لشعوب هذه المنطقة .

لقد آن الأوان لجنوب افريقيا لأن تتعلم نتائج الحروب الاستعمارية التي شنت ضد الشعوب المقهورة ، وحركاتها للتحرر الوطني ، ونتائج محاولات الدول الاستعمارية القديمة لتكريس سلطانها ، بوسائل وأساليب قديمة أو حديثة ، على الشعوب المستعمرة . لقد آن الأوان لأن يفهم العالم كله ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، على نحو نهائي ، ان تقدم المجتمع المعاصر يتطلب القضاء النهائي على ظاهرة الاستعمار ، بكل أشكالها وبأسرع ما يمكن .

ان موقف بلادي الذي يقوم على التأييد الدائم للنضال البطولي للتحرر الوطني من قبل شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، ولجهود الأمم المتحدة من أجل الوفاء بمسؤولياتها الخاصة ازاء ناميبيا ، قد تأكد مرارا وتكرارا في هذا المحفل ، وفي الدورات العادية والدورات الاستثنائية وفي مجلس الأمن .

ان الرسالة التي وجهها الرئيس نيكولاى شاونيسكو لرئيس سوابو في ١٩٨١ أكدت على الحاجة الغلابة الى :

" . . . التعجيل بتكثيف نضال الشعب النامبي ، وجهود كل القوى الديمقراطية ، والمعادية للامبريالية ، وقوى الرأي العام العالمي ، من أجل أن نضع حدا بأسرع ما يمكن لسيطرة جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا وضمان حصول ناميبيا على استقلالها الوطني " .

هذا الموقف تم شرحه في اتصالات رومانيا مع مختلف دول العالم ، محاولة لتعبئة التأييد الدولي لحصول ناميبيا على استقلالها فورا .

وكما كان الحال في الماضي ، فان رومانيا مقتنعة بأن التسوية بالطرق السياسية لمشكلة ناميبيا تتطلب من جنوب افريقيا أن تقوم على نحو فعال باحترام الحقوق الأساسية لشعب ناميبيا في أن يقرر وحده مصيره وفي أن يختار طريقه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغير تدخل خارجي .

ومادامت جنوب افريقيا ترفض السير على هذا الطريق ، فان الامم المتحدة يجب أن تكثف أعمالها الى أقصى حد وعلى كل صعيد ضد نظام بريتوريا . ان خطورة الموقف تتطلب أن يجرى بحث فرض جزاءات بموجب الميثاق ، كما طلبت الدول الافريقية ، وهي على حق في ذلك . ونود مرة أخرى أن نؤكد على مسؤولية الدول الغربية الخمس ، أعضاء فريق الاتصال ، عن ضمان اتخاذ التدابير العاجلة لتنفيذ خطة الامم المتحدة الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا .

وان نؤيد العمل من أجل التوصل الى تسوية سياسية لمشكلة ناميبيا يجب أن نشير الى السياسة الجامدة التي عفا عليها الزمن والتي تنتهجها سلطات بريتوريا ، والتي مناوئتها لتأجيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، والتي ترمي الى تكريس سيطرتها على ناميبيا . وفي ظل هذه الظروف فلقد كنا نعتقد ، ومازلنا نرى ان الشعب الناميبي من حقه أن يستخدم كل وسائل النضال السياسي والدبلوماسي ، وأية وسائل أخرى ، بما في ذلك النضال المسلح من أجل وضع حد للسيطرة الأجنبية وتحقيق طموحاته في الحرية والاستقلال والتقدم .

وكما أكد رئيس وفد سواهو أن من الضروري في هذه الظروف زيادة الدعم للشعب الناميبي في نضاله من أجل الاستقلال وتحقيق الوحدة الوطنية ، والقضاء على الأخطار الناجمة عن المناورات المكشوفة والمستورة لجنوب افريقيا .

والمقترحات المقدمة من سواهو ، والتوصيات الواردة في تقرير هذا العام لمجلس الامم المتحدة لناميبيا تمثل خطوطا ارشادية هامة للأنشطة الرامية الى اعتماد تدابير يمكن عن طريقها أن تقوم الأمم المتحدة بتولي مسؤولياتها بنجاح وفعالية ازاء شعب ناميبيا .

ان مجلس الامن لا بد أن يتصرف بتصميم من أجل تأمين تنفيذ القرارات المتعلقة بهذا الاقليم ، واجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها الضارة ، والتعجيل بتحقيق الوفاء بالطموحات المشروعة لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال .

ان شعب رومانيا ، ظل طوال قرون يخوض نضالا طويلا بالتضحيات ، من أجل التحرر الوطني والاجتماعي . ومنذ البداية قدما تأييدنا للكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سواهو وأبدينا تضامنا النضالي معه ، وهو ذلك الكفاح الذي يشن سواهو على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي ، أو بالسلاح في اليد ، من أجل أن يمارس شعب ناميبيا حقه غير القابل للتصرف في الحياة الحرة الكريمة . ان رومانيا الاشتراكية وشعب رومانيا ، سيواصلان تأييد نضال شعب ناميبيا من أجل التخلص من نير السيطر الاستعمارية وتحقيق تطلعاته الى الحرية والاستقلال والتقدم مع الاقتناع العميق بأن نضاله سوف يسلك

بالنجاح الكامل في المستقبل القريب . ان رومانيا مصممة أن تواصل العمل في التعاون الوثيق مع الدول الافريقية ، ومع الدول غير المنحازة والدول النامية ، ومع كل الدول التي تعمل من أجل المقاصد النبيلة للميثاق ، حتى يمكن لشعب ناميبيا أن يمارس دون تأخير حقه في وطن حر موحد ذي سيادة وحتى تتمكن ناميبيا أن تحتل مكانها المشروع بين الأمم الحرة في العالم وسط الدول الأعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وحتى يمكنها أن تسهم اسهاما كاملا في جهود المجتمع الدولي من أجل تأمين السلم والانفراج وبناء عالم أفضل وأكثر عدالة .

اننا نعتقد انه قد آن الأوان لوضع حد للموقف في ناميبيا ، وأن نضع حدا لمعاناة الشعب النامبي ، وللأخطار التي يتعرض لها السلم والجنس البشري بسبب الاحتفاظ بالنظم الاستعمارية في هذه المنطقة ، وللمعمل لتأمين استقلال شعب ناميبيا وانشاء دولة مستقلة لهذا الشعب .

السيد اوليندروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : منذ الأيام الأولى لثورة تشرين الأول / اكتوبر في عام ١٩١٧ ، والدولة السوفياتية تنتهج دائما سياسة تقوم على تأييد الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها الوطني واستقلالها السياسي والاقتصادي ، وعند الحديث عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتكوين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهو حدث عظيم في حياة الشعب السوفياتي ، فان الوفد السوفياتي يود أن يعلن بفخر أننا في دولتنا متعددة الجنسيات ، في الاتحاد السوفياتي ، هناك أكثر من مائة أمة وجنسية بما في ذلك شعوب كانت تعيش في الامبراطورية القيصرية وتحررت من الاستعمار ، وتتطور بصورة حرة في الصداقة والمساواة والعدالة الاجتماعية .

وفي ظل الظروف المعقدة للتطور المعاصر في العلاقات الدولية ، فان الاتحاد السوفياتي ومعها البلدان الاشتراكية الأخرى ، قد انتهج وسوف يواصل انتهاج سياسة لينين القائمة على تعزيز الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها . وفي طليعة مشاكل تصفية الاستعمار اليوم نيل استقلال ناميبيا التي يحتلها النظام العنصري في جنوب افريقيا على نحو غير مشروع . ان بلدنا يدعو إلى الممارسة العاجلة والسريعة من جانب شعب ناميبيا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر القريبة من الشاطئ .

(السيد اوليندروف ، اتحداد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

١٩٧٦ و ١٩٧٩ لقراريه المعروفين في هذا الصدد ، أي القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بشأن منح الاستقلال لناميبيا ، فانه لا تزال مفاوضات بلا نهاية تجرى حول تنفيذ هذه القرارات منذ سنوات عديدة . ويجرى تقديم وعود كثيرة فضلا عن التعبير عن التفاؤل ، ولكن واقع الأمر هو أن التسوية تعوقها عقبات مصطنعة متزايدة . وقد وضعت شروط جديدة الهدف منها عدم السماح لناميبيا بالمضي على طريق الاستقلال ، والابقاء على هذا البلد تحت نير الاستعمار والعنصرية . وفي البداية ، كما نعلم جميعا ، كانت العقبة الرئيسية أمام استقلال ناميبيا هي عدم التوصل الى اتفاق حول كيفية اجراء الانتخابات . وبعد ذلك جاء ما سمي بمشكلة عدم حياد الأمم المتحدة . ومؤخرا ، بعد السنوات الطويلة من التأخير والتأجيل ظهر شرط جديد وهو ربط تسوية مشكلة ناميبيا بانسحاب الوحدة الكوبية من أنغولا . فهذه الوحدة موجودة هناك بناء على طلب من الحكومة الانغولية وبناء على اتفاق بين انغولا وكوبا . ان هذا المطلب غير المشروع يهدف الى تحقيق هدف واضح ، الا وهو اعاقة التوصل الى تسوية في ناميبيا . وفي الوقت ذاته يحقق هذا المطلب الرغبة في اضعاف جمهورية انغولا عن طريق هذه التهديدات ضدها التي يقوم بها المعتدون من جنوب افريقيا . ومن الواضح أن هذا تدخل خطير لا يمكن السماح به في الشؤون الداخلية لدولة أنغولا ذات السيادة .

ان البلدان الافريقية ، والبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة التي ترغب في منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا بشكل سريع يقظة تماما في هذا الصدد . ففي الاجتماع الأخير لرؤساء دول وحكومات ٣١ دولة افريقية المنعقد في طرابلس وجهت اذاعة الى الولايات المتحدة وجنوب افريقيا لمحاولاتهما اقامة رابطة أو موازة من أي نوع بين استقلال ناميبيا والقضايا الخارجية الأخرى ، وعلى سبيل المثال - في هذه الحالة - انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد تم التأكيد على أن مثل هذه المحاولات تؤدي الى ابطاء عطية انهاء الاستعمار في ناميبيا وتمثل مفاوضات للهيمنة على البلدان الواقعة حول ناميبيا وترمي الى اطالة أمد الاحتلال غير الشرعي واستمرار قمع الشعب النامبي ، بالإضافة الى كونه تدخل صارخا في الشؤون الداخلية لانغولا .

ويمكننا الآن أن نرى بجلاء واضح أن استمرار جنوب افريقيا في سياسة السلب الاستعماري - الجديدة تجاه ناميبيا لا يزال يعتمد على التواطؤ المباشر للولايات المتحدة الامريكية وعدد آخر من

أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي . ان مصلحة هذه البلدان في تعزيز نظام بريتوريا واستمرار احتلاله الاستعماري لناميبيا ترجع الى اعتبارات استراتيجية وعسكرية لهذه الدول . وتقوم جنوب افريقيا ، عن طريق سيطرتها المطلقة على ناميبيا ، الى جانب الاحتكارات الغربية ، بنهب الثروات الطبيعية الموجودة في هذا البلد الغني بالمعادن والنفط النادرة ، مثل الذهب والألماس واليورانيوم . والنظام غير المشروع القائم على استخدام السكان الأصليين في العمالة الاستعبادية يعود أيضا بربح هائل على المؤسسات عمر الوطنية . أما عوائد الاستثمار لهذه الشركات فهي من أعلى العوائد في العالم . فنرى في ناميبيا ٨٨ مؤسسة عمر وطنية ، ٣٥ منها مركز في جنوب افريقيا و ٢٥ في المملكة المتحدة و ١٥ في الولايات المتحدة ، و ٨ في جمهورية المانيا الاتحادية ، و ٣ في فرنسا و ٢ في كندا . وليس على سبيل المصادفة أن تكون هذه البلدان نفسها أعضاء في ما يسمى فريق الاتصال الخاص بناميبيا .

وتستمر جنوب افريقيا من أجل مواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، في الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الأجنبية لتزويدها بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية . وفي الوقت نفسه فان مساعدة الدول الغربية قد جعلت من الممكن ، بموجب المعلومات التي وردت الى أمانة الأمم المتحدة ، رفع القدرة العسكرية لجنوب افريقيا بنسبة ٧٠ الى ٩٠ في المائة . فقد أنشأت كثير من المؤسسات في الولايات المتحدة والبلدان الغربية فروعاً محلية لها في جنوب افريقيا لا ينطبق عليها الحظر على تصدير الأسلحة .

وما يثير قلق المجتمع الدولي بشكل خاص فيما يتعلق بالتعاون مع جنوب افريقيا هو التعاون الذي يتم في الميدان النووي بين الولايات المتحدة وعضو الدول الغربية الاخرى واسرائيل أيضا مع نظام الفصل العنصري . ولست بحاجة الى التكلم حول الآثار البالغة الخطر بالنسبة لافريقيا ، بل والعالم بأسره والمرتبة على حياة جنوب افريقيا للأسلحة النووية ، وصفة خاصة في ضوء البيان الشهير لقادة بريتوريا والقائل أنه اذا لزم الأمر فانهم سوف يستخدمون كل الوسائل العسكرية المتاحة لهم . ان شعب ناميبيا لا يزال يعاني من أقسى ألوان القمع الاستعماري . فهو يخضع لنظام الفصل العنصري اللاانساني الذي تفرضه عليه سلطات جنوب افريقيا . وفي الوقت الراهن لجنوب افريقيا

في ناميبيا ١٠٠ جندي ، بالاضافة الى وحدات الشرطة . وهذا يعني أن لكل عشرة — السكان في ناميبيا يوجد ما يزيد على رجل بوليس مسلح تسليحا كاملا على استعداد لانزال عقوبات بهم . ورغم السلطات الهائلة المنوحة للجهاز العسكرى وجهاز الشرطة في جنوب افريقيا اللذين يستخدمان ضد النضال التحررى لشعب ناميبيا ، فان هذا الشعب لن يقبل حالة القمع التي يعيش في ظلها . وقد اتضح ذلك على نحو مقنع في هذه الدورة للجمعية العامة على لسان بيتر مويشيهانغ رئيس وفد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . لقد حظيت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تقود الآن النضال التحررى بثقة وتأييد سكان ناميبيا بل وتجاوز ذلك حدود ناميبيا . لقد أصبحت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية القائد السياسى المعترف به لشعب ناميبيا — وتستطيع هذه المنظمة النهوض بمسؤوليات حسم أية مسألة تتعلق بالحصول على الاستقلال وحكم ذلك البلد . فقد ارتفع المركز الدولى للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأصبحت معترفا بها الآن من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الوحيد الحقيقى لشعب ناميبيا . ان الحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق هذا الشعب فى تحقيق ذلك باستخدام شتى الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك النضال المسلح ، من الأمور التى أعلنتها الأمم المتحدة مرارا . وفي الوقت نفسه فان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تنادى باللجوء الى الطرق السلمية لحل مشكلة ناميبيا والتوصل الى تسوية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

(السيد أوليندروف ، اتحداد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عن المصير السياسي لناميبيا ، وعن تصفية الاستعمار فيها ، وعن حصولها على الاستقلال . وقد حددت قرارات الأمم المتحدة الطرق والوسائل الكفيلة بنيل ناميبيا للاستقلال ، ودور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بصفتها الممثل الحقيقي للشعب الناميبي . ولا يمكن أن تنتقص من هذا المركز الدولي لسوابو أية مكائد سياسية . لم تعاط الأمم المتحدة أحداً أي تفويض ليحل محلها أو أن يتولى مسؤوليتها في عملية التسوية السياسية لمشكلة ناميبيا . ويجب التأكيد على أن ما يدعى مسؤولية جنوب افريقيا عن ناميبيا - الذي طالما أشارت اليه وسائل الدعاية الغربية - قد أنهته الأمم المتحدة بقرار اتخذته منذ ١٦ سنة .

ويؤكد الوفد السوفياتي تأييده لقرارات الجمعية العامة

دعائم قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أو الى حرمان الشعب الناميبي وطلبعته سوابو من المكاسب السياسية التي تحققت نتيجة للنضال الصعب من أجل التحرر الوطني . ويدعو الاتحاد السوفياتي الى تحقيق تسوية سياسية لمشكلة ناميبيا في وقت مبكر والى ضرورة تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان كل الأمور المتعلقة بالتسوية في ناميبيا يجب أن تكون تحت الاشراف والمراقبة الدائمين والفعالين لمجلس الأمن .

وفي نفس الوقت نعلن أن على الأمم المتحدة أن تدين بشدة الحرب غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا على شعب ناميبيا وعلى انغولا والدول الأخرى في الجنوب الافريقي . ويؤيد الاتحاد السوفياتي مطالب الدول الافريقية المتعلقة بالحاجة الى أن يقوم مجلس الأمن بتطبيق الجزاءات الشاملة والالزامية على نظام بريتوريا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ومن المهم أن نضمن أن تلتزم كل الدول بالحظر على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا الذي فرضه مجلس الأمن ، وأن توقف جميعا تعاونها مع ذلك البلد في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية . ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الكفيلة بمنع حيازة جنوب افريقيا للأسلحة النووية . ويؤيد الاتحاد السوفياتي تأييدا مطلقا نضال الشعوب الافريقية من أجل التحرر الوطني ضد قوى الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . وسنواصل مد يد العون للنضال العادل للشعب الناميبي بزعامة سوابو ، ممثله الحقيقي ، في نضاله من أجل الحرية والاستقلال ومن أجل تسوية فورية عادلة لسألة ناميبيا ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

السيد دي فيغويريدو (انغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قصة ناميبيا هي قصة افريقيا ، وتاريخ ناميبيا هو تاريخ افريقيا ، ومأساة ناميبيا هي مأساة افريقيا . ان تاريخ علاقات افريقيا مع الغرب هو تاريخ النهب والاستغلال والنفاق والخيانة ، تاريخ استخدام المعايير المزدوجة ، وتاريخ استخدام افريقيا لتحقيق أهداف الغرب ، وتاريخ التلاعب بالقضايا الافريقية لتعزيز المصالح الغربية . وحتى بعد مرور ٥٠ سنة ، فما من مبرر يدعو الى الاعتقاد بأنه سوف يطرأ أى تغير جوهري على نوايا الغرب . وليس من شأن الأعمال التي يقوم بها الغرب فيما يتعلق بقضية الاستقلال الحقيقي لناميبيا ومدعم الغرب لما يرغب نظام جنوب افريقيا العنصرى أن يفعله في الجنوب الافريقي الا أن يذكي شكوكنا ويؤكد أسوأ مخاوفنا . ان ما يحمله نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا اليوم وما يفعله نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا اليوم لم يكن محتملا ولا ممكنا دون التشجيع والدعم الشيطانيين لحلفاء بريتوريا الغربيين وشركائهم .

لقد بدأت مخططات جنوب افريقيا بشأن اقليم ناميبيا منذ أمد بعيد وسوف تستمر لوقت طويل أيضا . ان اللعبة التي يلعبها نظام الأقلية في جنوب افريقيا خلال السنوات الأربع الماضية بشأن قضية استقلال ناميبيا ليست سوى استمرار لخطة جنوب افريقيا الأصلية لناميبيا . فقد أراد نظام بريتوريا منذ سنة ١٩٤٦ أن يدمج ناميبيا مع اتحاد جنوب افريقيا العنصرى ، الذى أهطلت ولايته على الاقليم في ١٩٦٦ في المقام الأول بسبب قرار بريتوريا تنفيذ توصيات هيئة أودندال التي دعت الى اقامة "أوطان" منفصلة لغير البيض في الاقليم ، على أساس قبلي أو عرقي ، ومنطقة منفصلة للبيض ، الأمر الذى كان سينجم عنه تقسيم ناميبيا وتجزئتها ، واستيعابها في جنوب افريقيا .

وهو يجب خطة أودندال قسم ٤٠ في المائة من الاقليم الى بانتوستانات مستقلة للأغلبية من السكان ، التي تشكل ما يتجاوز ٩٠ في المائة من مجموع السكان ، وأعطى ٣ في المائة الى الأقلية البيضاء من المستوطنين وتولت سلطات جنوب افريقيا السيطرة المباشرة على بقية الاقليم . وصحابة أخرى احتفظ بـ ٦٠ في المائة من الاقليم لـ ١٠ في المائة من الأقلية من السكان أو وضع تحت الادارة المباشرة لجنوب افريقيا . وتألقت "منطقة البيض" من حوالي ٥١ مليون هكتار من أراضي المزارع والأراضي الحكومية والمدن والمناطق الغنية بالماس والمتنزهات وحدائق الصيد ، واحتوت عليها كل الموارد الطبيعية الغنية لناميبيا - مثل الماس والأورانيوم والكادميوم والنحاس والرصاص والقصدير والزنك - علاوة

على معظم القطاعات النشطة تجاريا في مجالي الزراعة وصيد الأسماك . واشتطت أيضا على خليج
والفيس ، الميناء العميق الوحيد لناميبيا والمركز التجاري الرئيسي فيها .
لقد استغلت جنوب افريقيا هذه الموارد وصدرتها لمنفعة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا
وناميبيا ، مستخدمة العمال السود من " الأوطان " أو من المدن المعزولة الكائنة قرب المراكم
الصناعية ، الذين كدوا في ظروف لا انسانية ، في المناجم والمصانع والمزارع .
وقد مدت جنوب افريقيا تشريع الفصل العنصرى ليشمل ناميبيا ، بما في ذلك قانون الارهاب
لـ ١٩٦٧ والقانون المعدل لقانون الأمن الداخلى لـ ١٩٧٦ . ان جنوب افريقيا - باعلانها اعتبار
ثلاثة أوطان في عام ١٩٧٦ - أوفامولاند وكافانغولاند وايست كبريفي - مناطق أمنية ، قد وضعت في
الواقع . ٥ في المائة من السكان الناميبيين تحت القانون العرقي ، بينما تعيش البقية في معسكرات
الاعتقال .

لقد انتهكت جنوب افريقيا كل معايير القانون الدولي واستخفت بجميع القرارات والاتفاقيات
المتعلقة بحقوق الشعب الناميبى غير القابلة للتصرف . كما انتهكت بصورة دائمة ميثاق الأمم المتحدة
الذى وقّعت عليه و . ٥ دولة أخرى في ١٩٤٥ . واستخفت بقرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) الذى
اعتبر وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وجودا غير شرعى بعد انتهاء الانتداب . وتجاهلت فتوى ١٩٧١
لمحكمة العدل الدولية ، ووضعت العراقيل بشكل مستمر في طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان تنصيب جنوب افريقيا لمجموعة عميلة لها ، وهي تحالف تورنهال الديمقراطي ، له سابقة تاريخية مماثلة : في ١٩٧٥ قامت جنوب افريقيا بتنظيم مؤتمر دستوري تنضم اليه احزاب البيض السياسية .

يتعين علينا أن نعترف أن النظام العنصري في بريتوريا قد أبدى أكبر درجات الثبات بل القدرة على التنبؤ ، وذلك بسياساته وممارساته في ناميبيا . لقد سمح المجتمع الدولي لنفسه أن يخدم ويتم التلاعب به أحيانا عن طريق الإهمال وأحيانا أخرى عن طريق ضمانات الغرب وتأكيداته . وفي الدورة الاستثنائية الطارئة التي عقدت بشأن ناميبيا في ١٩٨١ ، دعت الجمعية العامة للمرة الأولى كل الدول الى فرض عقوبات اجبارية والزامية ضد جنوب افريقيا وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك تأييدا للجهود الدولية لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وفي تلك الدورة الاستثنائية تم ايضاح ان المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق لم تفسر على أنها من الامتيازات المقصورة على مجلس الأمن ، وذلك وفقا للمواد ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ٢٤ من الميثاق . ووضح أيضا أنه بموجب القرار ٣٧٧ (د - هـ) في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ ، اعترفت الجمعية العامة بأن اخفاق مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع من الميثاق لن يعفي الدول الأعضاء من التزاماتها ولا المنظمة من مسؤوليتها بموجب الميثاق ، وذلك بالنسبة للأمور المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وأخيرا ، بالنسبة للدورة الاستثنائية الطارئة فقد انبثق عنها عاملان أكدتهما الأحداث بعد ذلك وهما : وجود خطر يهدد السلم والأمن الدوليين في ناميبيا والجنوب الافريقي بسبب أعمال النظام العنصري لجنوب افريقيا ، وعدم قدرة مجلس الأمن على أن يفعل شيئا حيالها .

ان حرب الاحتلال التي تشنها جنوب افريقيا في ناميبيا تكلف نظام بريتوريا ، على الأقل ، بليون دولار سنويا . ان أولئك الذين لهم روابط اقتصادية وروابط أخرى وثيقة مع جنوب افريقيا ، يمكن أن نقارنهم بالمحتل الغائب ، لأنهم يساعدون في تمويل الاحتلال غير المشروع وفي الحرب . ان جميع البيانات المتاحة تؤكد أن تأييد الغرب لجنوب افريقيا يدعم احتلال بريتوريا الاستعماري وغير المشروع لناميبيا ، وحربها ضد الدول الأخرى في الجنوب الافريقي ولا سيما أنغولا .

عندما عرض فريق الاتصال المكون من خمس دول كانت أعضاء وقتئذ في مجلس الأمن اجراء

مفاوضات تهدف الى استقلال ناميبيا ، قبلنا نحن دول المواجهة ذلك العرض وشاركنا وتعاوننا باخلاص وحسن نية . ومع ذلك ، أثناء أعوام التفاوض هذه من قبل فريق الاتصال ، زج نظام الفصل العنصرى لبريتوريا بنفسه ، على نحو أكبر ، داخل ناميبيا ، ومد احتلاله غير المشروع لنايبيا الى أجزاء في جنوب أنغولا ، وقام بأبشع أعمال العدوان المسلح ضد معظم الدول ذات السيادة في الجنوب الافريقي . لقد هاجم غالبية السكان في جنوب افريقيا وأقام مزيدا من معسكرات الاعتقال التي يطلق عليها "الأوطان" ، وأجرى انتخابات زائفة في ناميبيا ، وشكل مجلس وزراء هزليا . كما أنه طور جهازا عسكريا ضخما للارهاب الدولي يتم تشغيله داخل وخارج حدوده .

لقد عانت جمهورية أنغولا الشعبية كثيرا على أيدي نظام بريتوريا بسبب تضامنا مع شعب ناميبيا ومساعدتنا له في نضاله من اجل الاستقلال . وبينما تخضع أجزاء من بلدى لاحتلال جنوب افريقيا على مدى الستة عشر شهرا الماضية ، وبينما تواصل القوات العنصرية مضايقة وقتل اللاجئين والوطنيين المدنين في أنغولا وموزامبيق بوتسوانا وليسوتو ، فان أعضاء فريق الاتصال يواصلون عرض ضمانات خاصة وعامة علينا باستمرار جهودهم ومفاوضاتهم ، واهتمامهم المستمر بايجاد تسوية . هل من محض المصادفة ان أعضاء فريق الاتصال كلهم أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ؟ ان مركز الاتصال الفائق التقدم في سيمونزتاون يخدم متطلبات حلف الأطلسي . وان جنوب افريقيا هي حجر الزاوية في منظمة حلف جنوب الأطلسي المقترحة ، وهي نظير لمنظمة حلف شمال الأطلسي . هل هي مصادفة خالصة أنه فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨١ سجلت الأرقام التجارية لكل من الدول الأعضاء في فريق الاتصال مع جنوب افريقيا زيادة ؟ هل من محض المصادفة أن بعض أولئك الأعضاء هم من بين أكبر الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا ؟ هل هي مصادفة خالصة أن كثيرا من تلك الصفقات التجارية تضمنها منظمات ضمانات التصدير التابعة للدول الأعضاء في فريق الاتصال ؟ هل هي مصادفة خالصة أن الشركات التي تتبع بعض أعضاء فريق الاتصال قد وقعت أخيرا عقودا لأنشطة تجرى داخل ناميبيا ؟ هل هي مصادفة خالصة أن أكبر قرض دولي في تاريخ جنوب افريقيا والبالغ ١.٠٧ بليون دولار قد منحه مؤخرا صندوق النقد الدولي لنظام الفصل العنصرى تحت ضغط من الولايات المتحدة ورغم احتجاج شديد من الدول الافريقية ؟

كل هذه الأنشطة هي تأييد للفصل العنصرى لأنها تمثل تأييدا لنظام الفصل العنصرى . كل هذه الأنشطة هي تأييد لاحتلال بريتوريا غير المشروع لناميبيا ولأجزاء من جنوب انغولا ، لأنها تساعد على تمهيد هذا الاحتلال . انها تدعم اطالة جنوب افريقيا لحربها ضد ٢٤ مليوننا هم أغلبية السكان ضد شعب ناميبيا . انها تؤيد محاولات بريتوريا العنصرية لزعة استقرار حكومات ذات سيادة في الجنوب الافريقي ، وهي تؤيد أيضا المذابح الوحشية التي يذهب ضحيتها المدنيون في البلدان المجاورة . اننا نعارض بقوة وندين ليس اعمال بريتوريا العنصرية فحسب ، بل أيضا ذلك الدعم الذى يقدم لنظام الأقلية العنصرية .

ماذا اذن بالنسبة لناميبيا الآن ؟ هل انتخابات زائفة أخرى واستقلال زائفا آخر تنظمهما بريتوريا ؟ لقد شهدنا جنوب افريقيا تطأ بأقدامها قرارات ومقررات دولية ، ولقد رأينا عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن أن يفعل أى شيء ازاء انتهاكات جنوب افريقيا . لقد رأينا عدم استعداد بعض البلدان الغربية لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . لقد استخدم النظام العنصرى تكتيكات معوقة لكسب الوقت وللحصول على المزيد من الأسلحة والأراضي . ان نظام بريتوريا خلق مرارا وتكرارا قضايا وآثارها في المفاوضات ثم أسقطها ليعطي انطباعا بأنه تقدم بتنازلات . وفي وقت ما كان من بين تلك القضايا مسألة حياد الأمم المتحدة . والآن هناك تلك القضية التي لا علاقة لها بالموضوع مطلقا وهي قضية القوات الكمية في أنغولا ، ثم بعد ذلك سوف تربط جنوب افريقيا قضية خليج والفييس أو نشاط المؤتمر الوطني الافريقي بقضية ناميبيا . لقد وضعت الأساس عن طريق المذابح الأخيرة في ماسيرو . وبالطبع ، فهي لا تتردد في أن تشير قضايا ذات أهمية حيوية مثل نوعية الخوذات التي تلبسها قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في ناميبيا .

ان حكومة جمهورية أنغولا الشعبية وشعب أنغولا ، من جانبها ، قد تعاونت وما مع الأمم المتحدة في جهودها للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والواقع ، أنه من بين الأعمال الأخيرة التي قام بها قائدنا المحبوب المغفور له الرفيق أغوستينو نيتو تقديم الاقتراحات التوفيقية لكسر الجمود الذى خلقه نظام بريتوريا . ومنذ ذلك الوقت ، واصل خوسى ادوارد ووز

سانتوس ، رئيس حزب العمال للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ورئيس جمهورية أنغولا الشعبية ،
تقديم جميع أشكال التعاون الممكنة بشأن القضية النامبية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥
(١٩٧٨) . اننا نرفض محاولات ادخال عناصر ليست جزءا من ذلك القرار ، وهو القرار الذي
قبلته بريتوريا في ١٩٧٨ .

وترفض حكومة أنغولا أية محاولة لربط قضية وجود القوات الكومية في أنغولا بمسألة استقلال ناميبيا . ان وجود الكوميين في أنغولا هو بناء على دعوة صريحة من حكومة أنغولا ذات السيادة وسيرحلون وفقا لحكام البيان المشترك الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ . ان حكومتى تعطى أولوية قصوى لاحتياجات الدفاع عن أنغولا . واننا نهتدى في ذلك بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وتنص تلك المادة على الخطوات الارشادية الواضحة لاحتياجات الدفاع والأمن .

لقد بذلت أنغولا والأنغوليون تضحيات مستمرة لا حصر لها في سبيل قضية التحرير - وهي تضحيات نبذلها نحن ورفاقنا على حد سواء . ان الامبريالية هي وحدها التي تشجع جنوب افريقيا على محاولة ابقاء ناميبيا تحت سيطرتها الدائمة ؛ والمناورات الامبريالية هي التي تسعى الى تعليق استقلال ناميبيا على قضايا لا علاقة لها بالموضوع .

اننا نسمع الكثير من الأحاديث عن احتياجات الأمن الشرعية لجنوب افريقيا . ولكننا لا نسمع كلمة واحدة عن احتياجات الأمن الشرعية لأنغولا ولدول الجنوب الافريقي الأخرى التي يتعرض أمنها للهجوم المستمر أو للتهديد بالهجوم من جانب جنوب افريقيا . ان النظام العنصرى ، وحده والتضافر مع بعض حلفائه الغربيين ، قد نظم ، وموّل ، وأرسل المرتزقة الى أنغولا وسيشيل . والنسبة للضمانات دعونا نسأل القلة المتبقية من مذابح شاتيللا وصبرا ما هي الفائدة التي عادت عليهم من تلك الضمانات . ان ضماننا هو تصميمنا على الدفاع عن شعبنا وعن بلدنا . والمثل ، ان الضمان الوحييد للاستقلال الناميبى هو ارادة وتصميم الشعب الناميبى ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، على تحرير نفسه من الذين احتلوا أرضه .

وانا ما رغب المجتمع الدولي في المساعدة لضمان تحقيق شعب ناميبيا لهدفه ، ينبغي عليه أن يكون مستعدا لفرض وتنفيذ جزاءات ملزمة ضد الأقلية العنصرية المستوطنة المستعمرة في نظام بريتوريا . طالما ظل شعب ناميبيا تحت الاحتلال ، وطالما ظلت أجزاء من أنغولا تحت الاحتلال ، وطالما بقيت الحكومات ذات السيادة مهددة بما يقوم به نظام بريتوريا العنصرى من زعزعة ، فان الجنوب الافريقي لن يعرف السلام . وطالما بقي الجنوب الافريقي مهددا ، فان افريقيا لن تعرف السلام . وطالما بقيت افريقيا والأفارقة مهددين ، فان العالم لن يعرف السلام . وستصبح مأساة ناميبيا مأساة العالم .

اننا نحبي شعب ناميبيا الباسل وحزبه الطليعي ، سوابو . كما أننا نزجي تحية لجميع هؤلاء الذين يواجهون عدوان جنوب افريقيا ويضحون بأرواحهم دفاعا عن شرف الجنوب الافريقي . وفي ظل هذه الظروف ، من الجدير بالذكر أن شجرة الحرية ينبغي أن تروى بين الحيين والآخربد ما الأبطال . ان كثيرا من تلك الأشجار قد ضربت جذورها في الجنوب الافريقي وهي تنمو وتترعرع وتمتد جذوعها عالية ومستقيمة . ان النضال مستمر . والنصر أكيد .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في عام ١٩٦٦ ، قامت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، بانهاء انتداب جمهورية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقررت انه ينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع بالمسؤولية عن ذلك الاقليم . وبعد ذلك انشأت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأسبغت عليه سلطات بحيث أصبح السلطة الادارية الشرعية الوحيدة للاقليم حتى ينال استقلاله . لقد كانت بلادى عضوا في هذا المجلس منذ انشائه . ان شيلي ، تمشيا مع تقاليد ها التي لا تنحرف والتي تتضح من اعمالها في لجنة انهاء الاستعمار ، ما برحت تناضل من أجل استقلال ناميبيا منذ أن قررت جمهورية جنوب افريقيا ألا تنصاع لقرارات هذه الجمعية وان تبقي على احتلالها غير الشرعي لافريقيا الجنوبية الغربية .

وفي الأعوام الـ ١٦ الماضية ، تابعت بلادى باهتمام عميق الأحداث في الجزء الجنوبي من قارة افريقيا الشقيقة . لقد رفضت جنوب افريقيا رفضا باتا الالتزام بقرارات هذه الجمعية ومجلس الأمن واستمرت في احتلالها غير الشرعي لناميبيا على الرغم من ادانة المجتمع الدولي بأكمله . وخلال الأعوام الـ ١٦ شهدنا احيانا ان المحادثات التي كانت تحرز تقدما وتبد وانها على وشك ان تؤدي الى الحل ، قد توقفت فجأة نتيجة لتصلب طرف من الأطراف .

وفي عام ١٩٧٨ ، عند ما اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بدأ بلدى ، مثل العديد من البلدان الأخرى في المجتمع الدولي ، يمتقد بأن الحل يلوح في الأفق . ومع كل الأمم التي تهجد القضية ، تابعنا بقلق سير المفاوضات التي أجراها فريق الاتصال مع الأطراف . ان بلادى تعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا بد من ايجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا وتعتبر أن

التقرير الأخير لأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار ، يجب أن يجعلنا نتأمل في الحاجة الى بذل جهد اضافي . فهو يقول :

" وفيما يتعلق بحالة ناميبيا نرى الآن بعض الدلائل التي تشير الى امكانية ايجاد حل بعد كثير من الانتكاسات . فلنأمل أن يكون ذلك استثناء من القاعدة العامة جديرا بالترحيب . غير أن الدرس المستفاد من ذلك واضح - ان ينبغي ان نعمل شيئا ، وعلى نحو عاجل ، لتعزيز مؤسساتنا الدولية وللأخذ بنهج جديدة خلاقة لمنع المنازعات وحلها . فعدم القيام بهذا العمل سيؤدي على وجه التحديد الى تعاظم ذلك الشعور بعدم الأمن الذي ألقى ظلاله مؤخرا على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ويتعين على الأمم المتحدة على الرغم من الصعوبات الحالية أن تبتدئ ذلك الشعور بعدم الأمن "

(A/37/1 ، ص ٤) .

ان قضية ناميبيا هي قضية الأمم المتحدة . وتحمل هذه المسؤولية بشكل مباشر لا يقع فقط على عاتق الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك دول خط المواجهة ، ونيجيريا وأعضاء فريق الاتصال ، بل هي مسؤولية جميع الدول الأخرى أيضا . واننا جميعا نتحمل المسؤولية عن أن تصبح ناميبيا دولة ذات سيادة وعضوا في هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن . ولذلك لا يسعدنا الا أن نعرب عن حيرتنا ازاء موقف هؤلاء الذين يودون الاضطلاع بالمسؤولية وحدهم عن القضية الناميبية ، لان هذه القضية نضال يشملنا جميعا . ولهذا فنحن نرفض رفضا باتا الاتهام الذي وجهه بالأمس بلد من امريكا اللاتينية ضد البلدان الأخرى في تلك المنطقة ، والذي يدعي بأن هناك حلفا مزعوما بين هذه البلدان ولد قمنا بادانة سياسته وممارسته للفصل العنصري بشدة ومشكل رسمي . ان هذه المحاولة الخرقاء الرامية الى اضعاف الغموض يجب ان تنتهي ، لأنها رفضت في كل مرة بذلت فيها ، ولأنها لا تساهم في نجاح القضية النبيلة التي تجمعنا جميعا هنا .

ان وفدى يود ، بهذه المناسبة ، أن يؤكد تأييده دون تحفظ لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نعتقد أنه يشكل اساس حل سلمي تفاوضي لمسألة ناميبيا . وفي هذا الصدد ، نعتبر ان الجهود الرامية الى ايجاد حل يجب ان تتضمن بحثا عن نهج جديدة مبدعة . اننا نعتقد ان هذا هو أفضل طريق يساعد قضية العدالة والسلام .

وأخيرا ، أود ان اختتم هذا البيان بأن أقدم تحية مخلصه ، باسم وفدى الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السفير بول لوسالا ، الذى قاد أعمال مجلسنا بتفان كبير وكفاءة . ان حكمته وحسن تقديره ، في مناسبات كثيرة ، قد ساعدا في التغلب على المشاكل التي واجهتنا في عملنا من وقت لآخر . لقد اكتسب منا كل الود والعرفان بفضلته .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : توشك سنة أخرى على الانقضاء

دون أن يحصل شعب ناميبيا ، الذى يعاني ، على استقلاله الذى هو الشىء الوحيد الذى يمكن أن يضع حدا للمعاناة التي فرضها نظام بريتوريا على ذلك الشعب المحب للحرية والسلام . وبذلك نجد أنه بعد مرور ٢٢ عاما على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذى يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ و ١٦ عاما على اعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ ، الذى أنهت به الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ؛ و ١١ عاما على صدور فتوى محكمة العدل الدولية ، التي أعلنت أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ؛ و ٤ سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن وقف اطلاق النار ، وارسال فريق الأمم المتحدة لفترة الانتقال وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف الأمم المتحدة ، وينجح نظام الفصل العنصرى ، عن طريق الحيل وتكتيكات التأخير ، في أن يكسب عاما آخر يواصل فيه احتلاله غير المشروع لناميبيا .

وفي مواجهة هذا الموقف المحزن للغاية ، يطرح المجتمع الدولي على نفسه سؤالين . الأول هو كيف تستنى لسنوات عديدة ، رغم الادانة العالمية والقرارات الصادرة بالاجماع عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، لنظام الفصل العنصرى البغيض أن يستمر في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي ، وبصفة خاصة لميثاق الأمم المتحدة ؟ والسؤال الثانى يترتب على السؤال الأول . وهو ما الذى ينبغي أن نفعله من أجل الحصول على الاستقلال لناميبيا دون أى مزيد من التأخير .

ان وفدى يعتقد ان الاجابة على السؤال الأول هي : أن السبب يكمن في القمع البربرى الذى تمارسه جنوب افريقيا داخل ناميبيا ، وجهود جنوب افريقيا ، التى لم يسبق لها مثيل ، لتدوير النزاع ، وأخيرا الدعم الذى لاتزال جنوب افريقيا تتلقاه من بعض الدول ومجموعات المصالح الخاصة الأجنبية .

ويقال أن سياسة القمع انما تستند الى سلسلة من الأحكام - التى هي في الواقع أحكام غير سليمة قانونا - مثل قانون الارهاب رقم ٨٣ لعام ١٩٦٧ ، والاعلان ١٧ لعام ١٩٧٢ ، وقانون التخريب وقانون الأمن الداخلى . ان الحلقة الدراسية المعنية بالحالة العسكرية في ناميبيا وفيما يتعلق بها ، التى عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في فيينا من ٨ الى ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢١/٣٦ جيم ، هيأت الفرصة للخبراء وللشخصيات الدينية ، ممن لا ترقى اليهم الشبهات ، ان يلقوا الضوء على الطبيعة الاستبدادية لتلك القوانين . ان قانون الارهاب الذى صدر في عام ١٩٦٧ ، ولكن بأثر رجعي منذ ١٩٦٢ بحيث يمكن أن يستخدم ضد الوطنيين الناميبيين المحتجزين دون محاكمة منذ ذلك التاريخ يعتبر أشد قوانين الأمن التى أصدرتها جنوب افريقيا وحشية . وبموجب القسم السادس من القانون ، وأقتبس من محاضر الحلقة الدراسية :

" يمكن أن يحتجز الأشخاص دون توجيه اتهامات لهم وأن يعتقلوا سرا ، وبدون
لا تتاح الفرصة لأي محكمة لتقرر ما اذا كان احتجاجهم سليما أو لتأمر باطلاق سراحهم .
والاعلان ١٧ بشأن حالة الطوارئ يحظر الاجتماعات التى تضم أكثر من ستة أشخاص ويسمح
بالاعتقالات التعسفية دون محاكمة . ويسمح القسم ١٩ من القانون بما يلي :
" القبض دون اذن على أى شخص يشتبه في أنه قد انتهك الاعلان " .

ان قانون التخريب وقانون الأمن الداخلى يسمحان بالاعتقال الوقائي والنفي لمدة غير محددة :

" لاى شخص يشتبه وزير العدل في انضمامه الى أنشطة تهدد النظام العام " .
ان هذا الفموض المتعمد في تلك الأحكام يقصد به أن يغطي مقدما أية اساءة لا تستخدمها .
وبالإضافة الى ذلك ، فان جنوب افريقيا ، تحت ذريعة الحفاظ على درجة من الأمن ، منصرفه كلياً الى فرض الصبغة العسكرية التامة على ناميبيا . ففي الوقت الحالى نجد في ناميبيا ما بين ٧٥ ألف

جندى و . . . الف جندى من جنوب افريقيا ومن المرتزقة الاجانب . وقد أصبح اقليم ناميبيا بكامله قاعدة عسكرية . والمستوطنون في المناطق الريفية يتلقون تدريباً عسكرياً وينظمون في وحدات فدائية خاصة .

واستناداً الى هذه التدابير المختلفة تنفذ جنوب افريقيا في ناميبيا سياسة قمع وحشي وانتهاك لا يطاق لحقوق الانسان . ولاشك في ذلك يكفي أن اقتبس ما يلي مما ذكر في الحلقة الدراسية بشأن ناميبيا التي عقدت هذا العام في فيينا :

" لقد احتجز الكثيرون من الوطنيين النامبيين وفرضت عليهم أوامر حظر وتعريض كثيرون منهم للتعذيب ، بما في ذلك الحرمان من النوم ، والصدمات الكهربائية ، والجروح الناتجة عن الضرب أو الحرق بلفافات التبغ ، والتعليق من ايديهم أو أرجلهم " .
وبالإضافة الى ذلك ، وطبقاً لتقرير وفد مجلس الكنائس البريطاني الذي زار ناميبيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ :

" لقد أقامت قوات الأمن نظاماً يسود فيه الرعب الاستبدادي ضد السكان المحليين الذين لا يجدون ملجأً يلوذون به من هذا الرعب . . . ان الجنود يقودون سياراتهم ، جارين وراءها جثث من قتلوهم بحجة أنهم من الارهابيين . وتعرض جثث الشبان على أقاربهم ، بل وطلقات أطفال المدارس " .

بينما تواصل جنوب افريقيا ممارسة سياستها الهمجية ، فانها تبذل جهودا لتدويل النزاع . لقد اتبعت جنوب افريقيا في هذا المجال منهجين لتدويل النزاع . أولا وقبل كل شيء تشويه طبيعة القضية بأكملها . بيد و أن جنوب افريقيا قد نجحت في اقناع عدد من الدول بأن ما يتضمنه الأمر لا علاقة له بمسألة تصفية الاستعمار أى لا علاقة له بمواجهة بين المستعمرين والمستعمرين . لكنه بالأحرى نزاع جغرافي - سياسي قائم بين الشرق والغرب .

تعتبر جنوب افريقيا نفسها في هذا السياق آخر المعازل القائمة في مواجهة التوسّع الشيوعي في الجنوب الافريقي . وبدلك تحاول جنوب افريقيا أن تحصل من تلك الدول على تعهدات عسكرية مباشرة أكثر في الجنوب الافريقي او على الأقل أن تحصل على تواطؤ صامت ازاء ما يجري في المنطقة .

أما الأمر الثاني الذي تقوم به جنوب افريقيا لتدويل النزاع فيتلخص في تكثيف وزيادة أعمالها العدوانية الموجهة ضد الدول ذات السيادة في خط المواجهة ، وأنغولا بصفة خاصة . يكفي هنا أن نذكر بالمذبحة التي وقعت في داسينغا في أنغولا في ايار/مايو ١٩٧٨ لما كانت هناك عطية بروتيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وهي من بين اكبر العمليات التي قامت بها جنوب افريقيا في أنغولا حتى الآن ، اعتمادا على الموارد العسكرية المستخدمة والمنطقة التي شملتها العملية والوقت الذي استغرقته . بعد أسابيع طويلة من الهجمات جوا وبراً قامت القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا باحتلال جزء كبير من جنوب أنغولا وحرق وتدمير كل ما كان في طريقها .

تعتبر هذه الأعمال العدوانية المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة خرقا للسلام في المنطقة كما تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . رغم هذه الأعمال العدوانية الهمجية ، ورغم الاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ورغم قرارات الجمعية العامة تستمر جنوب افريقيا في التمتع بالدعم الثابت من بعض الدول وبعض مجموعات المصالح الأجنبية الخاصة . ويمتكنها هذا الدعم من الاستمرار دون عقوبة في احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

ليس سرا على أحد أن تلك الدول الأعضاء في منظمتنا ، ومجموعات المصالح الخاصة هذه المتركة في عدد من الدول تتعاون مع نظام الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . يلاحظ أن العلاقات في المجال الاقتصادي المالي مع جنوب افريقيا لا تقتصر فقط على تلك الدول القليلة العدد غالبا ، ولكن الأمر يتجاوز ذلك أيضا الى دول أخرى ذات اتجاهات سياسية مختلفة .

فضلا عن ذلك ، ورغم قرارات الجمعية العامة تستمر بعض المؤسسات المالية الدولية في تقديم دعوى المالي الى جنوب افريقيا رغم قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي يفرض حظرا الزاميا على امدادات السلاح والمعدات الاخرى ذات الصلة الى جنوب افريقيا .

تتعاون مجموعة صغيرة من الدول والشركات الخاصة مع جنوب افريقيا في الميدان العسكري ويتركز هذا التعاون في الميدان النووي . الواقع ان الثغرات القائمة في نظام الحظر من الأهمية الى حد أن التسلل منها يتم بسهولة كبيرة . ان هؤلاء الذين يرغبون في ذلك لا يرتدون عنه .

لقد تأكد هذا الأمر للجميع ، ولست في حاجة الى أن أسرد ذلك في هذه المناقشة .

اذن ، هذا هو الطريق الذي سلكته جنوب افريقيا ومكثها من الاستمرار في احتلالها غير الشرعي لناميبيا متحديا ارادة المجتمع الدولي . ازا هذه الحالة ، اعود مرة أخرى الى السؤال الثاني الذي طرحته : ما الذي يمكننا أن نفعله لضمان أن تصبح ناميبيا مستقلة دون مزيد من التأخير في ١٩٨٣ ؟

يعتقد وفد بلادي انه ينبغي علينا أولا أن نقرر ، مرة أخرى ، الطابع الحقيقي للمسألة الناميبية . انها مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار ليس الا . ففي ناميبيا شعب مفهور واقع تحت سيطرة استعمارية يناضل من أجل الحصول على استقلاله . هل هناك أمر أكثر شرعية من ذلك ؟

ان التاريخ حافل بسوابق كثيرة ، فهناك أمثلة على النضال الوطني من أجل التحرر اذت في الستينات الى تحقيق استقلال كثير من بلدان العالم الثالث بما فيها بلادي وقد أصبحت الان أعضاء في الأمم المتحدة .

اذا عدنا الى التاريخ فسوف نجد المثال الساطع لحرب الاستقلال التي نشبت في القرن التاسع عشر وخاضها الشعب الامريكي الذي كان هو أيضا آنئذ واقعا تحت السيطرة الاستعمارية .

اذن ، هذا هو السبب في عدم فهم الشعوب الافريقية عموما والشعب المعاني في ناميبيا بوجه خاص وهي تواجه الاحداث في هذا البلد كيف يمكن للبلد الذي كان بطل حقوق الانسان والحرية والعدالة ألا يقف بكل اصرار وحزم جنبا الى جنب مع هؤلاء الذين يقاتلون لتأكيد نفس هذه المثل للحرية والمساواة ونصرة العدالة ، والذين يتعرضون لمعاملة لا توصف بل حتى يقدون حياتهم قربانا .

هذا هو السبب أيضا في عدم استصواب اقامة رابطة بين تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الأجنبية المرابطة في أنغولا . ان مسألة انسحاب القوات الأجنبية من انغولا مسألة تقع في اطار صلاحيات ذلك البلد على نحو حتمي . ان انسحاب هذه القوات الأجنبية الذي تنشده بعض الأطراف سوف ييسر بطريقة كبيرة في واقع الأمر بفك جنوب افريقيا لاشتباها العسكري في ناميبيا وباحصـول ناميبيا على الاستقلال . ولا ريب اننا اذا ما عالجتنا الأسباب تختفي الاعراض تلقائيا .

قام النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية باثارة موضوع أهوال الشيوعية ، وهذا أمر لجا إليه نظام الفصل العنصرى اليوم . الا أن مثال زمبابوى قرينة كافية على أن شعوب الجنوب الافريقي كانت معنية أساسا باستقلالها وحريتها . ومتى حقت هذه الشعوب ذلك ، فانها لا ترغب الا في ان تدرس نفسها لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية في اطار من عدم الانحياز الصارم . هناك أمر آخر ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض به للمساعدة في تسوية المشكلة الناميبية ألا وهو الارتفاع بمستوى وعي السراى العام في بعض البلدان بتوفير معلومات أفضل . وفي هذه البلد ان باستثناء الأوساط الحكومية لا يعلم الا القليل من الناس شيئا عن مسألة ناميبيا . وغالبا ما يكون رأى هذه القلة من الناس التي تعسرف شيئا عن هذه القضية بعيدا جدا عن الحقيقة تلك الحقيقة التي يمثلها هؤلاء الذين يسعون الى الابقاء على الحالة الراهنة في ناميبيا . ان الافتقار الى المعلومات أو المعلومات الخاطئة التي يتلقاها الرأى العام من العوامل المضرة بالنضال الشرعي الذي يخوضه الشعب الناميبى . لو أن الرأى العام توفرت له معلومات أفضل ، فلا ريب ان تأثيره سيكون قيما على نحو أكبر على سياسة الحكومات . لذلك ينبغي أن نضمن توفر معلومات أفضل للرأى العام في بعض البلدان .

يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في هذا المجال بعمل قيم لتوفير المعلومات ورفع مستوى الوعي . يمكن رؤية هذا الأمر من خلال الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت في فيينا من ٨-١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ بشأن الحالة العسكرية في ناميبيا . لكن وفد بلادى يرى ضرورة عقد مزيد من الحلقات الدراسية المماثلة لنشر المعلومات القيمة التي توفر في تلك الحلقات الدراسية المعنية بالحالة في ناميبيا ، على نطاق واسع للرأى العام الدولي ، وبوجه خاص تلك الحلقات المعنية بانتهاكات حقوق الانسان الواسعة النطاق ، التي تقترفها جنوب افريقيا في الاقليم وفي الدول المجاورة ، وتلك الحلقات المعنية بأوجه التعاون مع جنوب افريقيا .

يجب تصعيد الضغوط على جنوب افريقيا . ان مناورات التسوية التي تلجأ جنوب افريقيا اليها منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، وبوجه خاص تلك التكتيكات التي استخدمت أثناء انعقاد مؤتمر جنيف ١٩٨١ بشأن تنفيذ هذا القرار والبحث عما يسمى " الحل الداخلي " مما يعمل على استبعاد منظمة سوابو انما تمثل دليلا كافيا على النوايا السيئة لجنوب افريقيا وعلى رغبتهما في الاستمرار في الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ونهبها المشين لموارد هذا الاقليم ، وعلى تصميمهما على ذلك .

في ظل هذه الظروف يجب علينا أن نستخدم جميع الوسائل والسبل لا جبار جنوب افريقيا على المشاركة بحسن نية ودون مزيد من التسوية في التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن . عندما أقول بأنه ينبغي علينا أن نستخدم جميع الوسائل فنحن نعني جميع الوسائل التي من شأنها أن تساعد في العزل الكامل لجنوب افريقيا على الأصدقاء العسكرية والاقتصادية والرياضية والثقافية . وبعبارة أخرى ، نعتقد جزاءات شاملة عالمية النطاق ضد جنوب افريقيا . اننا لا نطالب بفرض جزاءات لمجرد الرغبة في ذلك .

اننا نطالب بتطبيق الجزاءات لاننا نعتقد انه اذا طبق الجميع الجزاءات فانها يمكن ان تكون وسيلة فعالة لضمان حل سلمي للنزاع في ناميبيا . وفي حالة غياب مثل هذه العقوبات فان شعب ناميبيا لن يكون لديه اى خيار سوى الاستمرار في الكفاح المسلح وتصعيده حتى ينال النصر النهائي . ان وفد بلادى يعتقد ان الدول الخمس الاعضاء في فريق الاتصال والاعضاء الدائمين في مجلس الامن عليهم دور تاريخي لا بد ان يقوموا به لانها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وهذه البلدان لا بد ان توافق في نهاية الامر على الضغط على حكومة بريتوريا بكل الوسائل الممكنة ومن حق المجتمع الدولي وشعب ناميبيا ان يتوقعا ذلك منها ولا بد ان يتم تحقيق ذلك .

وختاما فان وفد بلادى يود ان يقول مرة اخرى ان توغو حكومة وشعبا تدعم بحماس النضال البطولي الذى يخوضه شعب ناميبيا من اجل استقلاله وذلك بالقيادة المسؤولة الحكيمة لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، وهي مثله الشرعي الوحيد . ان توغو حكومة وشعبا تؤمن بالنصر الحتمي للعدل والحق في ناميبيا .

ان وفد بلادى يود ايضا ان يوجه لسعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار الامين العام ، ولمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، خصوصا رئيسه البارز ، السيد بول لوساكا ، كل معاني التهاني والتشجيع للجهود الدائبة التي يستمران في بذلها لضمان استقلال ناميبيا . ووفد بلادى ، من جانبه ، على استعداد لتأييد اى مشروع قرار وأى مبادرة من شأنها ان تقربنا من يوم تقرير المصير والاستقلال لناميبيا . وذلك لصالح السلم والامن الدوليين .

السيد بولز (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مسألة ضمان الاستقلال

لناميبيا قد اصبحت في الاونة الاخيرة حادة وذات صلة ، ومنذ عام ١٩٦٦ ، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) بانهاء ولاية جنوب افريقيا على الاقليم الدولي لناميبيا وبالذعوة الى انسحاب النظام غير الشرعي لبريتوريا من ناميبيا ما برحت الامم المتحدة تتخذ قرارات اخرى تؤكد هذا القرار كل عام . ولكن رغم ذلك ، فان الحكام في بريتوريا يواصلون بتأييد كامل من اعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة اغفال تلك الجهود التي بذلتها مختلف هيئات الامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن طوال ١٦ عاما . ويواصلون الانتهاك بصورة صارخة لجميع معايير القانون الدولي ويرفضون مبادئ التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، رغم قرارات الامم المتحدة العديدة التي تدعو الى ممارسة شعب ناميبيا فورا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ان النظام العنصرى لجنوب افريقيا يتخذ جميع التدابير من اجل اطالة احتلاله غير الشرعى لناميبيا ولتحاشي انتصار نهائي لنضال التحرير الوطنى الذى يخوضه شعب ناميبيا ، بقيادة طليعته العسكرية ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، التى اعترفت بها منظمتا باعتبارها المشغل الحقيقى الوحيد لشعب ناميبيا .

ولا يخالجا ادنى شك فى ان سياسة بريتوريا والحفاظ على تلك البؤرة الساخنة للاستعمار والعنصرية فى الجنوب الافريقى يهددان السلم والامن الدوليين ، ويتعشيان تماما مع مصالح الدوائر الامبريالية . فبالنسبة اليها كان النظام العنصرى ومايزال حليفا استراتيجيا فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وان الولايات المتحدة الامريكية ، جعلها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا فى مرتبة البلد الصديق ، تؤكد مرة اخرى التكافل الاستراتيجى لمصالحهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية . ونظام بريتوريا ، من جانبه ، يستخدم ذلك التعاون الاستراتيجى بنجاح لمواصلة احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، محولا ذلك الاقليم الى نقطة انطلاق للعدوان ضد الدول الافريقية المستقلة واهمها انغولا . ولقد كان الغزو الاخير للمستوى دليلا على نوايا جنوب افريقيا وسياستها العدوانية .

ان بريتوريا قد حولت اقليم ناميبيا كذلك الى حقل لتجربة الاسلحة الجديدة والطرق الجديدة لتنظيم قواتها المسلحة والاستخدامات العسكرية الجديدة لقواتها المسلحة . ان ناميبيا قد اصبحت ساحة لاهم المصالح العسكرية لجنوب افريقيا وللحفاظ على نظام القمع العنصرى فى الجنوب الافريقى .

وكما اتضح هذا العام فى الحلقة الدراسية فى فيينا عن الحالة العسكرية فى ناميبيا وما يتعلق بها ، انه بعد ستة اعوام من اتخاذ قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ازاد عدد القوات المسلحة لجنوب افريقيا الى اكثر من خمسة امثاله رغم محاولات تسوية المشكلة بما يتمشى مع روح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفى بداية عام ١٩٨١ قدر عدد القوات هناك بمائة الف جندي ، وانا اخذنا فى الاعتبار القوات المدنية والوحدات المدنية من جميع الانواع نجد انها اكثر من ١٨٠ الفا . وفى الوقت الراهن تتركز القوات المحتلة فى ناميبيا فى ما بين ٨٥ و ٩٠ قاعدة . ورغم قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بفرض حظر على تقديم الاسلحة والمواد العسكرية والمعدات لجنوب افريقيا ، وتواصل بعض بلدان حلف الاطلسى تقديم الامدادات للجيش العنصرى فى جنوب افريقيا . وبمساعدة التراخيخ الغربىة اصبحت جنوب افريقيا من اهم الدول المنتجة للأسلحة . فضلا عن ذلك ، اصبحت جنوب افريقيا العنصرية بمساعدة حلفائها قوة عسكرية ، وهذا يهدد ليس فقط أمن البلدان الافريقية وانما ايضا يهدد السلم فى العالم اجمع .

ولاشك ان سياسة بريتوريا العدوانية قد ساعد عليها ذلك القرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي . وفي المجال الاقتصادي ، اجتذب النظام العنصرى الاستعمارى في ناميبيا الشركات عبر الوطنية من البلدان الغربية ، خصوصا في مجال استخلاص وتصنيع المعادن وهناك ٨٨ شركة اجنبية تنتهب صراحة العرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . وهي تنهب الثروات الطبيعية لهذا البلد ، وهناك عدد من الشركات الاخرى تعتزم ذلك . ووفقا لبيانات الامم المتحدة ، فان الشركات عبر الوطنية التي تقوم بدور رئيسي في ذلك النهب للموارد الطبيعية لناميبيا تتضمن شركات سجلت في جنوب افريقيا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وكندا ومن ثم فانه من المفهوم تماما ان الاعضاء الرئيسيين في حلف الاطلسي لديهم سبب قوى لتعزيزهم تحالفهم مع بريتوريا ، بدلا من ادانتها واتخاذ تدابير فعالة وفقا لميثاق الامم المتحدة ، لا جبارها على ان تستمع الى صوت المجتمع الدولي وتستجيب له .

وبعد انهيار اجتماع جنيف في كانون الثاني /يناير من العام الماضي ، فان نفس هذه البلدان قد ايدت وما تزال تؤيد تحت قناع ضبط النفس في الواقع ، سياسة نظام بريتوريا في مواصلة استخدام تكتيكات تسويقية ، محاولة ضمان ايجاد حل استعمارى جديد لمشكلة ناميبيا . ويمكن ان نتبين ذلك من ذلك النقض الثلاثي في مجلس الامن في نيسان /ابريل من العام الماضي ، عندما قامت الدول الغربية الكبرى بعرقلة تطبيق الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وبروح ما يطلق عليه الاستراتيجية الإقليمية الجديدة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالجنوب الافريقي صوتت الولايات المتحدة في مجلس الامن في اب/اغسطس من العام الماضي ضد مشروع قرار قدمته البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز ومن ثم فقد ساعدت جنوب افريقيا على الاستمرار في العدوان المسلح ضد جمهورية انغولا الشعبية ذلك العدوان الذي يستمر حتى يومنا هذا .

كل هذه الحقائق ترسم صورة هذه الخلفية، ومجرد أن ننظر الى ذلك ، يصبح من السهل أن نرى من هو الذي يبطئ من حصول ناميبيا على استقلالها ولماذا .

لقد قدم في الوقت الراهن ولاء على مبادرة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، مفهوم جديد للربط . وحسب هذا المفهوم ، تدرج في بند واحد جميع أنواع القضايا التسيي لا توجد علاقة فيما بينها . ومع ذلك ، فقد رفضت تلك البلد ان ذات الاختصاص في هذا المجال هذه المحاولات المصلحة رفضا قاطعا .

اننا لعلنا اقتناع راسخ بأن مسألة وجود القوات الكهوية في أنغولا ليست سوى أمر غلطه اتفاق ثنائي بين د ولتين ذاتي سيادة الأ وهما انغولا وكها . وهذا الأمر لا يتصل بأي حساب من الأحوال باحتلال جنوب افريقيا لناميبيا . ومع ذلك ، فان المحاولات التي يبذلها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بمساعدة حليفه عبر المحيط ، للتخريب وللحيلولة دون التوصل الى حل عادل للمشكلة مرفوضة رفضا قاطعا ومدانة ، وأية محاولة لتسوية الموضوع خارج التسوية التي أوصى بها مقرر الأمم المتحدة مآلها الفشل .

كما اتضح في اجابة الحكومة التشيكوسلوفاكية في الوثيقة A/36/996/Add.4 بشأن مسألة ناميبيا ، ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ما برحت تنطلق وسوف تواصل الانطلاق على أساس سياستها المبدئية في النضال ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى واننا لعلنا اقتناع بأن الاستقلال التام لناميبيا مطلب ملح في عالم اليوم . ولتحقيق هذا الهدف ، مسن الضروري انسحاب جميع قوات جنوب افريقيا المسلحة وأجهزتها الادارية من هذا البلد بلا قيود أو شرط . ومجرد الوفاء بهذا الشرط سيكون في الامكان تحقيق استقلال ناميبيا على وجه السرعة ، على أساس الحفاظ على وحدتها وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس .

كما تؤيد تشيكوسلوفاكيا مطلب نقل السلطة الى سوابو ، التي اعترفت بها منظمنا ومنظمة الوحدة الافريقية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

اننا لا نزال نعتقد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس المقبول لتسوية المشكلة في صالح شعب ناميبيا . وفي هذا السياق ، نجد من الضروري أن ندين الجهود التي

يبدلها بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي لتفرض على شعب ناميبيا مقررًا من شأنه أن يحد من حقه السيادي في تقرير مستقبله ، وفي أن يحكم بلده بصورة مستقلة .
وتؤيد تشيكوسلوفاكيا النداء الذي وجهته الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة ، الى المجتمع الدولي أن يقدم التأييد والمساعدة لسوابو في كفاحها لتحرير ناميبيا وستقدم بلدنا التأييد لسوابو ولشعب ناميبيا حتى يحقق النصر في النهاية ، كما ستؤيد ما يطلق عليه دول حقل المواجهة الافريقية المستقلة في دفاعها عن سيادتها وعن وحدة أراضيها ضد أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا .

اننا نشعر ، في هذا السياق ، أن أحكام الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة د ١٨/٢ لاتزال صالحة . وفيه تحت الجمعية العامة بقوة مجلس الأمن على أن يفرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ، كما نص عليها الفصل السابع من الميثاق .
وفي الختام ، يود الوفد التشيكوسلوفاكي أن يعرب عن عميق تقديره لأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالقيادة القديرة لرئيسه السفير بول لوساكا ، على جهودهم الرامية الى تقريب تلك اللحظة التي تصبح فيها ناميبيا مستقلة بقيادة سوابو .

السيد سولتيسيويتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في التاريخ الطويل لجهود الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار لا يوجد سوى أمثلة قليلة على المقاومة العنيدة من جانب قوات الاستعمار ضد تحرير شعب مقهور مماثلة لتلك التي نواجهها في حالسة ناميبيا . لقد أدرجت مسألة ناميبيا في جدول أعمال الأمم المتحدة ليلة ١٦ من ٣٦ عاما فسي الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء . وقد كانت هذه المشكلة المزمنة موضوع قسورات ومقررات عديدة اتخذتها الامم المتحدة . ورغم تلك القرارات ، يستمر نظام جنوب افريقيا العنصرى في احتلاله القمعي غير المشروع للاقليم .

وفي ضوء التطورات الاخيرة ، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن نظام جنوب افريقيا غير مستعد للموافقة على خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغير راضب في الموافقة عليها . لكن ، تمشيا مع قرارات الامم المتحدة ، فقد آن الآوان لوضع حشد نهائي لذلك النظام العنصرى لجنوب افريقيا في ناميبيا .

ان الحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير ، والحرية والاستقلال البولندي في ناميبيا متحدة ينبغي أن تضمنه الأمم المتحدة ، لأن هذه المنظمة هي التي اتخذت في عام ١٩٦٦ خطوة لم يسبق لها مثيل في الرقابة المباشرة على الاقليم ، بغية تمكينه من التقدم نحو الاستقلال . وهكذا لم تعد مسألة ناميبيا مجرد قضية تصفية استعمار فحسب ، بل انها أيضا محك لتصميم المجتمع الدولي على التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى حفظ السلام في المنطقة . والآن ، تمثل الطريقة الوحيدة التي يمكن بهنالك للأمم المتحدة أن تساعد بها في تحرير ناميبيا من اتخاذ تدابير جماعية لا جوار جنوب افريقيا على تنفيذ خطة الأمم المتحدة دون تعديل أو اعاقا أو تسويق . وفي رأينا ، انه يتعين على جميع اولئك الذين يودون أن يروا حلا سلميا للمشكلة الناميبية أن يبذلوا قصارى جهدهم لتأييد هذه الخطة .

كما يمكن أن يظهر من تقرير مجلس ناميبيا ، أن الحالة في هذا الاقليم آخذة في التدهور . إذ يستمر نظام جنوب افريقيا في رفض الوفاء بمطالب الأمم المتحدة بانسحابه من ناميبيا ، وبمكسسه أن يبقى على موقفه المتعننت لربول هذا الوقت ، نظرا لاشتراك عدد كبير من الشركات عبر الوطنية لبعض البلدان الغربية في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الناميبية ، وسبب التأييد السذي يحصل نظام جنوب افريقيا عليه بأشكال مختلفة ، بما فيها ، امدادات الأسلحة من حماه الغربيين .

هؤلاء الحماة لجنوب افريقيا يدعون أنهم يريدون يد العون لناميبيا . ومن الواضح طى أية حـال أنهم في نفس الوقت يضافون باليد الأخرى النظام القمعي ، لصالح مصالحهم في فترة ما بعد الاستعمار . وفي مثل هذا الموقف فلقد صعد نظام بريتوريا الحرب ضد شعب ناميبيا وحركة تحريره القومي الا وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . لقد ارتكب هذا النظام مرارا وتكرارا أعمال العدوان المسلح ضد البلدان الافريقية المجاورة ، التي أسفرت عن ازهاق عدد طائـس من الأرواح وسببت معاناة للبشر وأحدثت دمارا كبيرا .

وفني عن القول ان هذا التطور الخطير يشكل خطرا داهما ليس بالنسبة لشعب ناميبيا وجيرانه الافريقيين فحسب ، بل بالنسبة لافريقيا ككل .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بولندا يؤيد تماما تلك المقترحات المحددة التي قدمها مجلس ناميبيا في مشروعات القرارات .

ويود وفد بولندا في ختام كلمته أن يدلي بالملاحظات التالية :

أولا ، أن رأينا الذي توصلنا اليه يتمثل في أن حل مسألة ناميبيا يرتهن بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ينبغي أن ينفذ دون شروط بلا تحريف أو تعقيب أو تعديل أو ابطاء . اننا نرفض مناورات بعض دول " فريق الاتصال " التي تستهدف تقويض ذلك القرار .

ثانيا ، اننا نؤكد من جديد تضامنا الكامل وتأهيدنا التام لسواهو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ولنضاله من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي .

ثالثا ، يستجيب وفد بلادى لذلك المطلب الساحق للمجتمع الدولي فيما يتعلق بفرض اجزاء شاملة فورية الزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق ، وكذلك حظر البترول ضد جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت فاننا يجب أن ندبر جميع الأنشطة الاقتصادية الأجنبية والمالية وغيرها من المصالح التي تعمل في ناميبيا بصورة غير شرعية تحديدا للمرسوم رقم " ١ " .

رابعا ، ان الحظر الالزامي للأسلحة الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ينبغي أن ينفذ ، وأن يتسع نطاقه ، حيث ان بعض البلدان الغربية ، ومن بينها الولايات المتحدة

واسرائيل ، لاتزال تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال العسكري . ان الحلقة الدراسية التي انعقدت في فيينا في حزيران / يونيه ١٩٨٢ قد أضافت اللثام عن تلك القدرة النووية المتزايدة التي حصلت عليها جنوب افريقيا بالتعاون مع بعض دول منظمة حلف شمال الأطلسي .

خامسا ، ينبغي إيقاف المساعداة المستمرة التي تقدم لنظام بريتوريا العنصرى من قبل بعض المنظمات الدولية والمؤسسات اغفالا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

سادسا ، كما فعلنا دوما ، فاننا نؤيد تماما التوصيات المتعلقة بناميبيا والواردة في الوثائق الهامة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية وحركة دول عدم الانحياز ومجلس ناميبيا .

على مدى الأعوام الستة والثلاثين الماضية كان على الأمم المتحدة أن تتناول مشكلة ناميبيا ، فلقد أمرت بولندا مرارا وتكرارا عن تأييدها لقضية تحرير شعب ناميبيا وفقا لحقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . ينبغي أن تتبوا ناميبيا عما قريب مكانها الصحيح كدولة ذات سيادة فسي مجتمع الأمم . ان الرأي العام العالمي ينبغي ألا يقبل أى تأخير ليس له داع في هذا الصدد . وفي جميع الجهود الدولية التي تستهدف التوصل الى حل فوري نهائي غير مشروط فعال لمسألة ناميبيا وقفت بولندا وسوف تظل تقف الى جانب سوابو . وجميع الدول الافريقية التي تناضل من أجل الازالة الكاملة لمظاهر الاستعمار والفصل العنصرى من القارة الافريقية .

السيد جمال (قطر) : يود وفدى أولا أن ينقل باسم حكومة وشعب قطر تعازينا الحارة الى الشقيقة الجمهورية العربية اليمنية لما أصابها من خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات نتيجة للكوارث الطبيعية التي تعرض لها الشعب اليمني . وأطلب من السيد الممثل الدائم للجمهورية العربية اليمنية أن ينقل هذه التعازى الى حكومته والى الشعب اليمني الشقيق على هذا المصائب الجلل .

ربما وجدنا في مشكلة افريقيا الجنوبية الغربية " ناميبيا " والمشكلة الفلسطينية ، خير مثل على أن مجرد اعتراف الأمم المتحدة بعدالة قضية وبحق شعب في تقرير مصيره واستقلاله الوطنى ، لا يكفي في حد ذاته لتحقيق العدالة وحصول هذا الشعب على حقوقه الوطنية .

فبالرغم من أن أغلبية الأصوات ، كما تقضي القواعد الديمقراطية المعروفة ، تعبر بصورة أساسية عن اتجاه الرأي العام ، ومن ثم عن ارادة المجتمع الذي ناصرت فيه هذه الأغلبية قضية ما . فان هذه القاعدة التي تكاد تكون من البديهيات المتعارف عليها ، لا تنطبق على ممارساتنا في هذه المنظمة الدولية . أو بتعبير أدق ، يتعثر تطبيقها كلما تعارض مع مصلحة دولة كبرى أو مجموعة من الدول الكبرى ، التي تمتلك حق النقض داخل مجلس الأمن ، سواء كانت هذه المصلحة اقتصاديـة أو استراتيجية ، كما هو الحال بالنسبة لناميبيا ، أو اعتبارات سياسية محلية بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة بإسرائيل .

ففي هذه الحالة ، كما تشهد قرارات الأمم المتحدة المتراكمة غير الفعالة ، تتحول البديهية التي قاعدة شاذة مستحيلة التطبيق وتراجع ارادة المجتمع الدولي أمام ارادة عضو واحد يملك حق النقض .

لقد مضت حتى الآن ١٦ عاما ، منذ أنهت الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ ، بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) الانتداب الذي كانت تمارسه جنوب افريقيا على ناميبيا بتفويض من عصبة الأمم . ومضى أكثر من ١٢ عاما على قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) الذي أعلن فيه المجلس أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي . وطلب الى جميع الدول ولا سيما تلك التي لها مصالح اقتصادية ومصالح أخرى في ناميبيا ، أن تمتنع عن الدخول في أي معاملات مع حكومة جنوب افريقيا تتعارض مع قرار مجلس الأمن . كما مضت ١٥ عاما على انشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي خولته الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٢٢٤٨ (د - ٥) في جلسة أمور ، سلطة ادارة ناميبيا حتى تنال استقلالها . وبالرغم من كل ذلك ، فلا تزال نناقش مشكلة احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، ولا تزال الجمعية العامة تتخذ قرارات تعيد فيها التأكيد على قراراتها السابقة .

وأغلب الظن ان هذه الحلقة المفرقة لن تنكسر ما لم ترفع الدول الغربية حمايتها لجنوب افريقيا ، وما لم تقتنع الولايات المتحدة بصفة خاصة بغض "ارتباطها البناء" بنظام بريتوريا العنصرى . فهذا "الارتباط البناء" الذى يستهدف ، كما كتب الاستاذ روبرت روتبرغ استاذ العلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، أولا ، تشجيع جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، وثانيا ، حث جنوب افريقيا على مساعدة الغرب فى تأمين أمن المنطقة ، قد أسفر عن نتائج عكسية . فلا تزال مشكلة ناميبيا دون حل . كما سمح ، بدون قصد ، لجنوب افريقيا بتكثيف اجراءات الأمن الداخلية . وقد أدت هذه السياسة الى تشجيع جنوب افريقيا على امعانها فى التعنت ووضع العقبات امام اى تسوية للمشكلة على اساس قرارات الامم المتحدة . ومنذ عامين ، كانت تحتج بعدم الثقة بحيان الامم المتحدة اذا ما اشرفت على عملية الانتخابات الحاسمة فى ناميبيا . ولكنها خلال العامين الاخيرين ، اضافت شرطا جديدا ، وهو رفضها الانسحاب من ناميبيا ما لم تنسحب القوات الكوبية من انغولا . وما يثير الدهشة حقا ان حكومة بريتوريا - مثل النظام الاسرائيلى العنصرى الآخر - لا تتنكر لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها فحسب ، ولكنها تتنكر ايضا لمبادئ الاخلاق وجميع قواعد السلوك الدولى الاخرى . فهى ، فى الوقت الذى تحرم فيه المواطنين الاصليين الذين يشكلون الاغلبية من ابسط مبادئ الحرية ، وهى حرية الحركة داخل الوطن ، تبيح لنفسها حرية انتهاك حدود وسيادة جميع الدول المستقلة المتاخمة لها التى ما برحت تهاجمها فى غارات وحشية متذرة بشتى الحجج والذرائع الواهية وغير المشروعة .

وفى الاسبوع الماضى فقط ، شنت حكومة جنوب افريقيا هجوما عسكريا على عاصمة ليسوتو ، أسفر عن مقتل ٤٢ شخصا معظمهم من اللاجئين الذين اضطروا الى النزوح من وطنهم ، فى جنوب افريقيا ، هربا من التنكيل والاضطهاد فى ظل النظام العنصرى البغيض . وقد تصادف حدوث هذا الهجوم على مدينة ماسيرو بعد مرور خمسة ايام فقط على تهديد وزير خارجية جنوب افريقيا لموزامبيق بشأن ما اسماه بنشاطات المؤتمر الوطنى الافريقى المعادية لبريتوريا ، وادعاه تسلل القوات الكوبية من انغولا الى موزامبيق .

وفضلا عن ذلك ، فمن الواضح ان الاعتداء المسلح على ليسوتو ، ودعم حركة ثورة مضادة للحكم الموزامبيقي وتهديده مؤخرا فى الوقت الذى اوهمت فيه جنوب افريقيا العالم برفيتها فى حل مشكلة احتلال ناميبيا ، باجراء "مبادرات" كيبفيردى " مع مثلى حكومة انغولا قبيل الهجوم العسكرى

على ليسوتو بساعات ، كل هذه الحقائق تكشف بسهولة عن المخطط البريتوري . ويمكن تلخيصه في العمل على اثارة مخاوف انغولا مما قد يترتب على مفادرة القوات الكوبية لارضيتها . كما ترمي جنوب افريقيا في نفس الوقت من وراء شن الاعتداءات والتهديدات المتكررة على دول خط المواجهة الى توفير المبررات القوية لتشبهث انغولا بهمة القوات الكوبية ، ومن ثم السطح لها ، من جانب اخر بالاصرار على شرط انسحاب هذه القوات ، او يقول اخر ، السطح لجنوب افريقيا نفسها باستمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا ونهب ثروة الشعب الناميبي .

لا يسع وفد قطرا الا ان يؤكد من جديد على تأييده لجميع قرارات الامم المتحدة ولاسيما قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) التي تطالب بريتوريا بانها احتلالها غير المشروع لناميبيا . وتطالب ايضا بقوة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أي تأخير والسماح للشعب الناميبي بممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني تحت قيادة سوابو ، منته الشري والوحيد .

وقبل ان انهي كلمتي اود باسم وفد دولة قطران اتقدم بالشكر والتقدير الى السيد رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السفير لوساكا ، وكذلك الى جميع الاعضاء على جهودهم القيمة التي بذلوها لخدمة قضية الشعب الناميبي البطل .

السيدة عزيز الدين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستة عشر ط بعد

انها الجمعية العامة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لا تزال مأساة ناميبيا مستمرة . وانتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وتجاهلا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، لا يزال نظام بريتوريا العنصري مستمرا في احتلاله غير المشروع لهذا الاقليم . وفي الحقيقة ، بدلا من اتخاذ التدابير العظيمة من اجل تصفية وجوده غير المشروع في هذا الجزء من العالم ، تستمر جنوب افريقيا في تعزيز سيطرتها الاستعمارية في ناميبيا بزيادة الاعطال العسكرية واعطال القمع .

ان الآمال في تحقيق استقلال مبكر لناميبيا ، التي انبعثت بعد ان قامت جميع الاطراف المعنية بما في ذلك المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا و جنوب افريقيا بقبول قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تدم طويلا . ان موقف جنوب افريقيا في المباحثات التي سبقت التنفيذ في جنيف في كانون الثاني /

يناير عام ١٩٧٩ ورفض جنوب افريقيا قبول وقف اطلاق النار ، قد أكد بشكل واضح وجلي نوايا جنوب افريقيا الحقيقية . ان ذلك يتناقض بشكل جلي مع الموقف المرن والتعاوني الذي اعتمدته سوابو ودول خط المواجهة خلال هذه المباحثات في جنيف وما بعدها .

وبعد فشل جنيف ، كان من الممكن ان نتوقع ان تقوم الدول الاعضاء في فريق الاتصال الغربي وهي التي وضعت خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا المتضمنة في القرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بممارسة كل نفوذها وسلطاتها لتنفيذ هذه الخطة . وللأسف ، بينما تشير جنوب افريقيا العقبات الواحدة تلو الاخرى في طريق استقلال ناميبيا ، فان الترددات كانت من سمة سياسات واعمال الدول الاعضاء في فريق الاتصال .

وقد تشجعت جنوب افريقيا نتيجة للافتقار الى الحزم فادخلت موضوعات غير جوهرية لا علاقة لها بتنفيذ خطة استقلال ناميبيا . وهي تجعل انسحابها من ناميبيا ، من غير مبرر ، مرتبطا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ونحن نشاطر الاظبية الساحقة في المجتمع الدولي شعورها بأن هذا الربط ليس له مبرر ويضر بسيادة انغولا واستقلالها الوطني . ومن دواعي الاسف العميق ان عضوا هاما في فريق الاتصال الغربي يتخذ موقفا يعزز هذا المطلب المتعذر الدفاع عنه لجنوب افريقيا وبذلك يمدد احتلالها غير المشروع لناميبيا . وترفض باكستان كل المحاولات لاقامة اى علاقة بين استقلال ناميبيا وأية مسائل خارجية او جعل اى منها متوازيا مع الاخر .

ط هو اساس عناد جنوب افريقيا وتحديدها الصارخ لارادة المجتمع الدولي ؟ ليس من العسير ان نجد الاجابة . انه يمثل في ثقة جنوب افريقيا بأن البلدان التي تقدر قيمة تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري معها وتحتاج هذا العون ، لن تقلل هذا التعاون مهما كانت الظروف . ومن الحقائق المحزنة انه بدلا من ان تنبذ بعض هذه الدول جنوب افريقيا وان تمارس اقصى ضغط على النظام العنصرى للانسحاب من ناميبيا وللتخلي عن سياساته البغيضة للفصل العنصرى ، فانها تواصل التعامل معه وكأن شيئا لم يكن . ونظرا لهذا المسلك التسامح من جانبها ستشعر جنوب افريقيا بأنها غير مرمغة على ان تجعل موقفها متمشيا مع طلبات الامم المتحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا والقضاء على سياسات الفصل العنصرى .

ان سياسة "الالتزام البناء" لم تؤد الى الاثر المنشود ، وهو حفز جنوب افريقيا على التخلي عن سياساتها التي شجبت ظلميا . بل على العكس فانها كثفت قمعها داخل ناميبيا وانخرطت بنشاط في اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة ، وبعضها بعيد عنها مثل سيشيل التي تعرضت لهجمة من المرتزقة في العام الماضي بالتواطؤ مع جنوب افريقيا . ولقد كانت انغولا وموزامبيق والان ليسوتو ، هدفا خاصا لسياسات جنوب افريقيا العدوانية .

ولقد نددت حكومة باكستان بالفارقات المسلحة التي شنتها جنوب افريقيا على ليسوتو في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ ، والتي ادت الى مقتل العديد من الاشخاص الابرياء ، بما في ذلك النساء والاطفال في عاصمتها ماسيرو . وكما جاء في كلمات المتحدث الرسمي لحكومة باكستان :

"ان عدوان جنوب افريقيا قد أكد من جديد الاغفال الكامل والازدراء لمعايير السلوك الدولي من جانب بريتوريا".

وأنه

"لمس هناك ما يبرر هذا العدوان الصارخ على أرض بلد مجاور... ان جنوب افريقيا ، بمواصلة سياسات العنف والفصل العنصرى والهجمات المسلحة ضد سيادة جاراتها ، تضرر اكثر باحتمالات السلم والانسجام العنصرى في المنطقة".

ان موقف الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا واضح جلي . ان جنوب افريقيا تحتل ناميبيا بشكل غير مشروع ويجب ان تنسحب من هذا الاقليم دون ابطاء . ويتعين عليها ان تنفذ خطة الامم المتحدة من اجل استقلال ناميبيا المتضمنة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تعديل او تحفظ لأنها هي الاساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة الناميبية . ان شعب ناميبيا له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطنى . وطالما لم تصبح ناميبيا مستقلة فانها تظل المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة * .

لقد ايدت حكومة باكستان باستمرار نضال الشعب الناميبى بقيادة سوابو ، ممثله الشرعى الوحيد ، لتحقيق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطنى في ناميبيا الموحدة . ان باكستان ، بوصفها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، قد مارست جميع الجهود للاسراع بتحقيق استقلال ناميبيا . وما زلنا ملتزمين بثبات بهذا الهدف السامى وسنواصل تقديم كل التأييد المعنوى والمادى الممكن لشعب ناميبيا في نضاله الشاق لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف . ونعتقد انه قد حان الوقت لان يقوم مجلس الامن بفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا .

ان النضال من اجل حرية ناميبيا يشكل جزءا من النضال الدولى ضد الاستعمار والتمييز العنصرى . ان النضال سيستمر حتى يتم القضاء الكامل على هذه الشرور من العالم . ان جنوب افريقيا لا يمكن ان تنجح في فرض سيطرتها بشكل دائم على شعب صمم على استعادة حرته وكرامته . وسيقدم المؤتمر الدولى لتأييد كفاح الشعب الناميبى من اجل الاستقلال المزمع عقده في باريس في العام القادم دفعة قوية للنضال المشروع للشعب الناميبى .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جمال (قطر) .

السيد سايفنا فونفس (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد انقضت ستة عشر عاماً منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) الذي أنهى انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا ، وقد انقضت أربع سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أكد فيه خطة الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الناميبية ومع هذا لا بد للمرء أن يلاحظ أنه لم يحرز تقدم صوب ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال وعلى النقيض من ذلك فإن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعى لناميبيا ما زال مستمرا ، وجهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن لم تجد فتىلاً . ونظام بريتوريا العنصرى ما زال يتحدى ارادة المجتمع الدولي . وانا كان قد تجرأ على عمل ذلك ، فذلك مرده انه حصل على تفهم ودعم بعض البلدان الغربية الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . والدليل الواضح على هذا يتمثل في اساءة استخدام حق النقض من جانب بعض الدول الغربية من الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وفي حقيقة ان فريق الاتصال المؤلف من البلدان الغربية تحتنع فيما يبدو عن ممارسة الضغط على جنوب افريقيا للزمام باحترام مقررات الامم المتحدة .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، بمعونة اصدقاءه الغربيين ، ولا سيما الولايات المتحدة ينتهج سياسة التسوية فيما يتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا ، ويحاول اضعاف أسس التسوية السياسية التي نادت بها قرارات الامم المتحدة والتي دعت الى الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى ، والتي نصت على تأييد الامم المتحدة الكامل لتلك المنظمة في كفاها لتحقيق الاستقلال الوطنى . لقد حاول نظام بريتوريا العنصرى أن يكسب ، على الصعيد الداخلى ، الاعتراف للمجموعات القبلية العميلة ، وان لا يتخذ موقفا حاسما بشأن نوع التصويت ، وحاول على الصعيد الدولى أن يرسم صورة لكفاح الشعب لناميبى بوصفه نزاعا فى اطار النزاع بين الشرق والغرب . ان محاولات واشنطن وبريتوريا لربط منح الاستقلال لناميبيا بانسحاب القوات الاممية الكوبية من انغولا هي برهان على هذه المناورات الأخيرة .

ان الأسباب التي حلت الأوساط الغربية المفرقة فى الرجعية على تأييد النظام العنصرى فى بريتوريا تتسم قبل كل شئ بطابع استراتيجى وسياسى واقتصادى . ونحن على علم ، من ناحية ، بالمصالح الاقتصادية لبعض البلدان الغربية وشركاتها المتعددة الجنسيات فى جنوب افريقيا وفى ناميبيا ؛ لقد ناقشت اللجنة الرابعة هذه المسألة بصورة مستفيضة . وبالإضافة الى الاستثمارات المتزايدة لهذه الشركات ، وعلى الأخص فى ناميبيا فان هذه الشركات تواصل بصورة عديمة الذممة استغلالها الجشع للشعب الناميبى ونهبها المنتظم للموارد الطبيعية لذلك البلد - الذى تضطلع الامم المتحدة بمسؤولية خاصة تجاهه - منتهكة بذلك احكام المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وفى هذا الصدد كشفت المقالة التي نشرت فى صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ النقاب عن ان جنوب افريقيا ، فى سعاها الجديد لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول الغربية التي توظف بعضها استثمارات فى ناميبيا ، تقوم ببسط مسالحتها المالية فى الخارج لا سيما فى الولايات المتحدة وفى كندا .

ومن ناحية اخرى ، فان قوى الامبريالية ترى ان جنوب افريقيا وناميبيا يشكلان رأس جسر فى كفاهما ضد حركات التحرير الوطنية فى الجنوب الافريقى وضد الدول الافريقية التقدمية .

وفي هذا السياق ، تواصل بعض البلدان الغربية تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لجنوب أفريقيا ، وما فتئت تقوم بذلك منذ سنوات بالرغم من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وقد أتاح هذا الدعم لذلك النظام أن يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا وأن يديم سياسته الاجرامية القائمة على الفصل العنصرى في ناميبيا ذاتها وأن يضفي الطابع العسكرى على ذلك الاقليم وان يستخدمه كقاعدة لشن الهجمات المسلحة ضد البلدان المجاورة ، خصوصا في اقتراف هجمات العداوانية المسلحة ضد انغولا .

وتواصل جنوب افريقيا ، تشجعة بهذا الدعم ، التدخل عسكريا في بلدان المواجهة الاخرى ، ولا سيما موزامبيق ومؤخرا في ليسوتو ، لكسر شوكة المقاومة في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ومنفس الوقت لثني تلك البلدان عن تقديم الدعم لهذا المقاومة .

ومن نافلة القول ان هذه الأعمال الانتقامية توقع في كل مرة خسائر كبيرة في الأرواح بين السكان المدنيين وتحدث أضرارا مادية جسيمة ، الأمر الذى يشكل عقبة امام التنمية المقبلة للبلدان التي تحررت مؤخرا من نير الاستعمار . ان جمهورية لاوالديمقراطية الشعبية تدين بشدة مثل هذه الأعمال .

ويمتد التواطؤ الغربى مع جنوب افريقيا الى المجال النووى ايضا ، الى الحد الذى قد يكون فيه هذا البلد في وضع يتيح له بالفعل انتاج الأسلحة النووية . ان حيازة بريتوريا لمثل هذه الاسلحة تشكل خطرا دائما على السلم والأمن الدوليين .

وما لا يزال يثير القلق أيضا لدى المجتمع الدولى القرار الذى اتخذه صندوق النقد الدولى بالرغم من قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢ الذى اتخذه في هذه الدورة ، بمنح قرض لجنوب افريقيا تبلغ قيمته حوالى ١١ بليون دولار . ولن يمكنها هذا القرض من مواجهة صعوباتها الاقتصادية الداخلية الخطيرة الناجمة عن سياسة القمع الواسع التي تنتهجها في جنوب افريقيا ذاتها ، وعن احتلالها غير الشرعى لناميبيا وأعمالها العداوانية المستمرة ضد الدول الافريقية المجاورة ، فحسب ، بل سيمكنها ايضا من زيادة نفقاتها العسكرية في السنتين المقبلتين . وسيعنى هذا انها ستتمكن من الامعان في تصليبها وفي تأخيرها لتحقيق الاستقلال في ناميبيا .

ومن الواضح ان سياسة القمع والاضطهاد والعدوان الاستعمارية التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصرى في ناميبيا وازاء الدول الافريقية المجاورة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن

لا في هذه المنطقة فحسب بل في العالم اجمع . ان مجلس الامن الذي يضطلع بمسؤولية حفظ السلم والامن الدوليين يجب عليه ، كما دعي في عديد من قرارات الجمعية العامة ان يعتمد عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب احكام الفصل السابع من الميثاق لتتخذ موقفا اكثر اعتدالا ونامسا عن الاحترام لقرارات الامم المتحدة .

ان مسألة ناميبيا ، كما اكد مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، هي مشكلة من مشاكل انهاء الاستعمار ولا بد ان تحسم وفقا لاحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وينبغي للشعب النامبي ان يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال على اساس الانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا من اراضي ناميبيا ، بما فيها خليج والفيس . وان التسوية التفاوضية للمشكلة الناميبية ينبغي ان تستند الى قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، من جهتها ان محاولة الولايات المتحدة لربط المعاديات بشأن استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الاممية الكومية من انغولا أمر غير مقبول لأن هذا الربط يتناقض مع نص قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وروحه ويشكل أيضا تدخلا لا يمكن قبوله في الشؤون الداخلية لانغولا .

وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ان تؤكد من جديد دعمها للشعب النامبي الباسل في كفاحه المشروع ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الحقيقي الوحيد ، من اجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا المتحدة . ولهذا ترفض بلادي مناورات بعض اعضاء مجموعة الاتصال بهدف تجميع قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) واجهاض المكاسب التي حققها الشعب النامبي المضطهد عن طريق كفاحه التحريري الدؤوب ، وبعبارة اخرى المحافظة على مناطق نفوذها واستغلالها الاستعماري الجديد في ناميبيا .

السيد سوظلو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ اتخاذ القرار

٢١٤٥ (د - ٢١) الذي صدر بتاريخ ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، والذي انهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا لم تفتأ منظماتنا عمن السعي عن تقديم الاقتراحات من اجل التوصل

الى حلول يمكنها ان تعيد حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف والمشروعة . ولكن اراء كل قرار وكل اقتراح لم تكن جنوب افريقيا تجيب الا بموقف من الصلف والازدراء . وأخيرا فان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي ارتأته نفس الدول التي ما برحت تقيم مع النظام العنصرى علاقات لا يمكن وصفها الا بالخزى ، والذي تفاوضت من اجله مع جميع الأطراف المعنية ، قد بدأ على انه حل وسط قد يحظى بقبول جميع الاطراف المعنية .

ان جنوب افريقيا رغم أنها قد استشيرت في جميع مراحل المفاوضات بشأن خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورغم أنها وافقت عليها ، ما زالت تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا بعد أربع سنوات من اتخاذ مجلس الأمن لذلك القرار ، مستمرة في موقف التعهدى لهذه المنظمة .

ان تكثيف القمع البربرى للوطنيين النامبيين وسياسة اقامة البانتوستانات والجهود المبذولة لتقويض الوحدة الوطنية لناميبيا وسلامتها الاقليمية ، والاستغلال بلا رحمة لشعبها ، والنهب المشين لمواردها ، وازدواج الطابع العسكرى على الاقليم واستخدامه قاعدة لشن أعمال العدوان على دول المجاورة ، وخصوصا على أنغولا وزامبيا وبوتسوانا ، تمثل جرائم خلقت حالة غاية في الخطورة فى الجنوب الافريقي ، حالة تهدد السلم والأمن الدوليين .

ان هذا التعهدى وهذا الصلف غير المقبول لنظام سبق أن نهذ المجتمع الدولي يشكك ان فى قدرة منظمنا على أن تترجم قراراتها المتخذة بالاجماع الى أفعال . فهذا التعهدى المستمر وهذا الصلف لا يمثلان اهانة للمجتمع الدولي بأسره وحسب ، ولكنهما يظهران فى المقام الأول عجز مجلس الأمن وأيضاً ، وبالتحديد ، عدم توفر الاستعداد السياسي لدولة كبرى للتدخل حالا ومشكل فعّال عندما يتعرض السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي للخطر .

ان جنوب افريقيا مهما كان العمى السياسي لديها ثمة وعضالا ، ومهما كانت ترسانة القمع العسكرية التابعة لها مؤثرة ، ما كان يوسعها أن تتماهى فى موقف التعهدى لو لم تكن تضمن التأييد المشين من بعض الدول الكبرى .

وعندما ننظر مليا فى الحماس الذى تدبى به الدول الرأسمالية الغربية أولئك الذين ينتهكون فى نظرها ، فى أماكن أخرى ، حقوق الانسان ، نجد ما يدعو الى الحيرة فى فهم موقفها تجاه نظام جعل من حرمان حقوق الانسان الأساسية أسلها للحكم . وعلى ذلك لا يمكننا إلا أن نعبر عن مشاعر السخط والادانة لأولئك الذين استخدموا ثلاثا حق النقض فى مجلس الأمن ضد اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية المحددة الرامية الى عزل جنوب افريقيا واجبارها على الانسحاب من ناميبيا .

اننا ندهش بالفعل لشتى التحولات التى تتخذها الدول الخمس الأعضاء فى فريق الاتصال

لتجنب أى عمل يفضب جنوب افريقيا ، وبالخطوات التي تقوم بها تلك الدول لاغراء جنوب افريقيا بالمشاركة في تنفيذ خطة التسوية التي كان لها دور في وضعها والتي حصلت على موافقتها .
والحقيقة التي تكشف تكرارا هي أن جنوب افريقيا ليست سوى موطن قدم لنظام هائل للاستغلال الامبريالي ، تشارك فيه تلك الدول ، من خلال مؤسساتها وشركاتها متعددة الجنسية وعصر الوطنية . ويفسر هذا تردد دول فريق الاتصال في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا . ومن ثم لا يمكننا إلا أن نستخلص أن الطابع الحقيقي للمشكلة التي تواجه الشعب الناميبي هو أنها مؤامرة امبريالية .

وفي الحقيقة ان التفاؤل الزائف الذي أبدته الدول الأعضاء في فريق الاتصال ، والدعاية التي يقرن بها كل عمل من أعمالها ، ليسا سوى ستار من الدخان لاخفاء مناوراتها الحقيقية ، التي تستهدف فرض حالة استعمارية جديدة على ناميبيا لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية بالمشاركة مع بريتوريا في المحاولات الرامية الى الحصول على الاعتراف الدولي بالعملاء الذين يخدمون مصالحها بطريقة ذليلة ومخجلة .

ان الدول الأعضاء في فريق الاتصال ، بموافقتها على طلب جنوب افريقيا منح ضمانات مؤسسية للأقلية البيضاء في ناميبيا ، انما تعطي موافقتها لسياسة عنصرية تستهدف ضمان ان يستمر السكان البيض في الانتفاع من المزايا التي حرم منها السكان السود .
وان صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الغنية ، بموافقه منح قرض يزيد على ٢ بليون دولار الى جنوب افريقيا ، ضد رغبة المجتمع الدولي ، التي عبر عنها قرار الجمعية العامة ٢٧ / ٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، انما أسهم بشكل مباشر في تمويل وتعزيز جهاز القمع للنازيين الجدد في بريتوريا .

ويمثل قرار صندوق النقد الدولي تحديا لقرارات الأمم المتحدة وللأخلاقية الدولية ، واهانة لضير العالم . ويمثل أيضا تشجيعا لجريمة الفصل العنصرى أى تشجيعا لجريمة ضد الانسانية .
ان ربط مغادرة القوات الكوبية لأنغولا بعملية انهاء الاستعمار في ناميبيا لا يمثل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولتين ذاتي سيادة وحسب وانما يبين الاستعداد لتسهيل وتأييد الجرائم التي ترتكبها يوميا قوات جنوب افريقيا ضد الدول والشعوب المستقلة في تلك المنطقة .

ان قوات جنوب افريقيا بعد فشلها الذريع في سيشيل ، تقوم مرة أخرى باطلاق العنان لفرقة الموت لتفتك بالسكان المسالمين في موزامبيق وليسوتو .
وتعطينا المناقشة الحالية مرة أخرى الفرصة لتبين لجنوب افريقيا عزم المجتمع الدولي على معارضة سياستها الرهيبة بكل الوسائل المتوفرة ، ولندكر أيضا الأعضاء في فريق الاتصال بروح ونص خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) التي لعبوا دورا رئيسيا في وضع تفاصيلها .
وعليه يود وفد بلادى ، ان يؤكد هنا موقفه المبدئي المؤيد تماما للنضال العادل للشعب الناميبي ، أن يثني على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى لم يدخر جهدا ، بقيادة رئيسه السفير لوساكا ، سفير زامبيا ، في الاضطلاع بالمسؤوليات التي عهد بها اليه بصفته السلطة القائمة بإدارة ناميبيا حتى نيل الاستقلال .

ويشاطر وفد بلادى المجلس آراءه الواردة في الوثيقة A/37/24 . ان استنتاجاته الوجيهة الصحيحة ، لو وافق عليها الجميع وتم تنفيذها بدقة ، لا بد وأن تمكن الشعب الناميبي في النهاية من العيش بحرية في الأرض المستعادة ، أرض أجداده .
وستواصل جمهورية بنين الشعبية ، وشعبها ، وحزبها الطليعي ، حزب بنين الثورى الشعبى ، وحكومتها ، تقديم التأييد الدؤوب الذى لا يني للشعب الناميبي ولممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حتى النصر النهائي .

السيد أرابي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق أن نوقشت مسألة ناميبيا في العديد من الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة . وقد عقد مجلس الأمن أيضا عددا كبيرا من الجلسات لمعالجة هذه المشكلة . لكنها ما زالت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بوصفها واحدة من أخطر المسائل الدولية ، لأن الحالة في ناميبيا لم تتغير ، لأن عنصرى جنوب افريقيا ما زالوا يذكررون على شعب ناميبيا ، الذى عانى لأمد طويل ، حقوقه الوطنية في الحرية وفي انشاء دولته المستقلة .

ان الحل العادل والنهائي لمسألة ناميبيا يتكسي عاما بعد آخر طابعا أكثر الحاحا بسبب السيطرة الاستعمارية للعنصريين في جنوب افريقيا على هذا البلد والتي لا تمثل انتهاكا لعقـسوق الشعب النامبي فحسب بل وتذكي أيضا لهيب العدوان الخطير ضد دول المواجهة الافريقية وضد جميع الشعوب الافريقية .

ان نظام البطش العنصرى لبريتوريا الذى يشكل آخر معاقل الاستعمار القديم في افريقيا ، رغم ادائه وعزله في العالم كله ، ما زال يواصل بعناد وصف مارسة سياسة الفصل العنصرى الوحشية ضد شعبي آزانيا وناميبيا . ان العديد من الجرائم القاسية التي يرتكبها هذا النظام ما زالت تثير كراهية متعاطفة في العالم أجمع .

لقد أدان شعب ألبانيا ، وسوف يواصل بسخط ادانة تلك الجرائم ، وبالتل أعمال العدوان التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى ضد البلدان الافريقية . ويود وفد بلادى أن يعرب ، بصفة خاصة ، في هذه المناسبة عن عيق سخطه وادائه الشديدة ، للعدوان الغادر الذى ارتكبه قوات النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد أراضي دولة ليسوتوات السيادة ، وللمذابح التي ارتكبت في هذا البلد . ان هذا العمل العدواني الجديد الذى ارتكبه عنصرى جنوب افريقيا يثبت بوضوح أنه ليس في نيتهم التخلي اطلاقا عن سياسة العنف والارهاب ضد شعب ناميبيا ، بل يحاولون أيضا توسيع نطاق تلك السياسة لتشمل شعوبا وبلدانا أخرى .

ان الاستخفاف والقسوة من جانب العنصريين في جنوب افريقيا والأساليب التي يستخدمونها لقمع شعبي آزانيا وناميبيا أو لشن أعمال العدوان ولارتكاب المذابح في أراضي البلدان الافريقية الأخرى ، تتطابق وأعمال العدوان التي يرتكبها الصهاينة الاسرائيليون . ان نظام جنوب افريقيا العنصرى والصهاينة الاسرائيليين ، وان كانا يقعان في أقصى طرفي القارة الافريقية ، تجمع بينهما السياسة والأساليب والنوايا ، ولهما نفس السيد ونفس المعضد . ان أعمالهما العدوانية تجد حفا وتشجيعا من نفس القوى الامبريالية وفي طبيعتها الامبريالية الأمريكية . ان التحالف الوثيق القائم بين العنصريين في جنوب افريقيا وبين الصهاينة الاسرائيليين والتعاون الشامل في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ولاسيما ضد الشعوب الافريقية ، يشكلان جزءا لا يتجزأ من تحالف هذين النظامين مع الامبريالية الأمريكية .

لا يمكن لأحد أن يشك للحظة في حقيقة أن نظام بريتوريا ما كان بوسعها أن يستمر كل تلك الفترة الطويلة في سيطرته على ناميبيا ، وما كان بوسعها أن يشن العدوان ضد الدول الأفريقية الأخرى وأن يتحدى بصف الرأى العام العالمي دون دعم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الامبريالية . وغض النظر عن الجهود التي تبذلها لتبرئة نفسها ، فان الولايات المتحدة الأمريكية والدول الامبريالية الأخرى لا يمكن أن تتستر على دورها ومسؤوليتها عن احتلال العنصرين في جنوب افريقيا لناميبيا وعن تفويض حل مسألة ناميبيا .

ان الامبريالية الأمريكية وحلفاءها لها مصالح كبرى من مصالح الاستعمار الجديد ، في ناميبيا وفي كامل منطقة الجنوب الافريقي . ولهذا فهي تتردد أن يكون نظام بريتوريا قويا قدر الامكان وأن يظل في السلطة أطول فترة ممكنة . ان الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي لناميبيا هما السبب الرئيسي لأهداف الدول والاحتكارات الامبريالية في تلك المنطقة ، والسبب الذي من أجله لا تتردد الدول الامبريالية للشعب الناميبى أن يحقق بالكامل تحرره واستقلاله .

لكن نظام بريتوريا وسادته الامبرياليين لا يجدون من السهل المحافظة على موقفهم في ناميبيا منذ سنوات . ان كفاح الشعب الناميبى من أجل التحرير والاستقلال قد تسبب في متاعب كثيرة لهم . ان التضامن والدم اللذين تقدمهما شعوب افريقيا وشعوب العالم قاطبة لهذا الكفاح ، هما بمثابة ضربة قاسية توجه الى الدول الاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي تود مواصلة الاستغلال والنهب في ناميبيا . ولذلك ، فان أعداء الشعب الناميبى يستخدمون لسنوات كلا الطريقتين لخماد جذوة كفاح التحرير الذي يخوضه هذا الشعب : طريقة العنف وطريقة المناورات السياسية والدبلوماسية .

أثناء هذه السنوات الأخيرة ، تمثلت احدى النوايا الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الامبريالية الأخرى في انشاء وهم نفسي بأنه يمكن حل المسألة الناميبية بسرعة عن طريق المفاوضات تحت رعايتها . ان هدفها - ولا يزال - هو اضعاف كفاح التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا بزعماء سوابو ، وفرض حلول على هذا الشعب لا تأخذ في الاعتبار تماما حقوقه ومطالبه .

لقد دأب وفد ألبانيا دوما على ادانة هذه المناورات وأعراب المرة تلو الأخرى عن الرأى القائل بأن الشعب الناميبى سوف يتمكن من نيل حقوقه عن طريق الكفاح المتواصل فحسب . وقبل بضعة سنوات أكد وفد بلادى على أن خطط الدول الغربية لايجاد حل مزعوم للمسألة الناميبية يحظو، بالقول لدى المجتمع الدولي قاطبة ، كانت أساليب تسويقية لخداع الشعب الناميبى وغيره من الشعوب الافريقية، وللتخفيف من السخط والغضب المتزايد في العالم .

ان الأحداث التي وقعت أثناء السنوات الأخيرة والمناورات الدبلوماسية المستمرة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، تعزز قناعتنا بأن أعداء التحرير والاستقلال في ناميبيا ، وهم العنصريون ، في جنوب افريقيا وسادتهم الامبرياليون ، يواصلون العمل ضد كفاح التحرير وضد حقوق الشعب النامبيسي . انهم لا يعتزمون التخلي مطلقا عن سيطرتهم على ناميبيا واستغلالهم لها المتسمين بطابع الاستعمار الجديد .

ان حل مسألة ناميبيا يزداد تعقيدا بسبب التنافس بين الدولتين الامبرياليتين العظيمين ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللتان تزيدان من التدخل والضغط وأساليب الخداع لكسب أكبر قدر ممكن من الفوائد العسكرية والسياسية والاقتصادية في أجزاء مختلفة من القارة الافريقية . ان التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي يشعر بوطأة ذلك الجزء الجنوبي من افريقيا ، حيث أدى الى الحاق الضرر بكفاح الشعب النامبيسي والشعوب الأخرى أيضا . ان كلا من الدولتين العظيمين الامبرياليتين تستغل تدخل الأخرى كذريعة لتكثيف تدخلها . وفي مجال التنافس السياسي والدبلوماسي استغلت الدولتان العظيمتان مسألة ناميبيا أيضا . لكن مهما حاول العنصريون في جنوب افريقيا وغيرهم من الدول الامبريالية تقويض كفاح الشعب النامبيسي ، وهما كانت الصعوبات الناجمة عن تدخل الدولتين العظيمين في افريقيا ، فان حل مسألة ناميبيا لا يمكن عرقلة الى ما لا نهاية . ان الشعب النامبيسي سيحقق استقلاله لأن ذلك يتفق والميل العام لتطور الأحداث .

اننا على قناعة بأن الشعب النامبيسي ذاته وعن طريق كفاحه المناهض لزعامة مثله الشرعي الوحيد سوابو ، هو الذي سيكون له القول الفصل بالنسبة لحل مسألة ناميبيا . ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الألباني ، كعهدهما دائما ، يقفان متضامنين مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان قضية ناميبيا يتم بحثها بشكل منتظم في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك منذ أكثر من ثلاثة عقود سواء في الدورات العادية

أو الاستثنائية . كذلك كانت موضع بحث في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ولا سيما المؤتمر الدولي الخاص بناميبيا وحقوق الانسان الذي عقد في بلادي في داکار من ٥ الى ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، والمؤتمر العالمي للتضامن مع شعب ناميبيا الذي عقد في باريس من ١١ الى ١٣ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، ومؤتمر الشمال الخاص بناميبيا الذي انعقد في هامبني من ٩ الى ١١ آذار /مارس ١٩٨١ ، وانني أكتفي بهذه الأمثلة .

ان هذا يوضح الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المشكلة ، التي تؤثر
- كما نعرف - على السلم والأمن الدوليين .

بل قد يذهب المرء الى ما هو أبعد من ذلك بحيث يقول ان هذه الأهمية لا يدانيها
سوى استمرار صلف جنوب افريقيا التي تواصل احتلال الاقليم الناميبي بصورة غير مشروعة ، رغم
القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز
بل ورغم الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧١ بشأن هذه
المسألة ، والنداءات المتكررة للمجتمع الدولي والجهود التي بذلها هذا المجتمع . ان جنوب افريقيا
تتحدى بذلك المجتمع الدولي بأسره .

وتحاول جنوب افريقيا غير قانعة باستمرار احتلالها غير المشروع للاقليم الناميبي ، أن تبقى
سيطرته العنصرية والعسكرية على هذا الاقليم بمقتضى ترسانة من قوانين البطش والقمع .
لقد اقترن هذا التحدي المتزايد بهجمات متكررة ضد الدول المجاورة . وقد أقام الدليل
على ذلك الغزو الأخير لليسوتو ، الذي تدببه جمعيتنا بلا تحفظ . ان جنوب افريقيا ان تفعل ذلك
فانما تحاول زعزعة استقرار الدول التي لا جريرة لها سوى وقوفها الى جانب العدالة والقانون . ان
نظام بريتوريا العنصري انما ينتهك أيضا بل ويهدد ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق
الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والمبادئ الاساسية للمعايير الدولية
والتعايير بين الدول .

لقد انقضت ستة اشهر عام منذ أن قررت الأمم المتحدة ان تضع ادارة وتنظيم ناميبيا تحت
ادارتها المباشرة حتى نيلها الاستقلال . وكما يتذكر الأعضاء ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨
(د ١ - ٥) الذي اتخذ في ١٥ أيار / مايو ١٩٦٧ ، والذي تم بمقتضاه تشكيل مجلس الأمم المتحدة
لجنوب غربي افريقيا ، الذي أصبح فيما بعد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كان الموعد المحدد
لاستقلال ناميبيا ، على أقصى تقدير هو حزيران / يونيو ١٩٦٨ .

ومنذ هذا التاريخ ، الذي يشكل نقطة تحول تاريخية في عملية تصفية استعمار ناميبيا ،
لا يزال الشعب الناميبي ينتظر - وفقا لآماله المشروعة - أن ينضم الى مجتمع الأمم الحرة والمستقلة .

لكن منذ ست سنوات اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي يطالب بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، و اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف و رقابة الأمم المتحدة . لكن للأسف ، لم تتغير الحالة البتة ، ولا يزال تحقيق هذا الأمر بعيدا كل البعد .

وسبب هذا الموقف يعتقد وفد بلادي ان المجتمع الدولي يدرك الآن ان مجرد التنديد بنظام بريتوريا ، مثل تعابير التضامن مع الشعب الناميبي في نضاله المشروع بقيادة سوابو ، مثلته الشرعي الوحيد ، لم يؤد حتى الآن الى احداث تغيير جذري من شأنه أن يحمّن ناميبيا في النهاية من تحقيق الاستقلال .

لهذا يعتبر وفد بلادي أنه يتعين على الجمعية العامة - في ظل الحالة الراهنة فسي الجنوب الافريقي - ، أن تلجأ - بالإضافة الى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الى المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي ينص على ما يلي :

" أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت ان هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ."

وللأسف ، لم تجد جنوب افريقيا ان من واجبها ان تلتزم بأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة للتسوية السلمية للمشكلة الناميبية ، والذي شاركت جميع الاطراف المعنية فسي صياغته ، وصيغة خاصة بنظام بريتوريا الذي واطق في ذلك الوقت على جميع مراحل المفاوضات .

وسبب رفض نظام بريتوريا بصورة منتظمة أن يطبق أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتعين على فريق الاتصال المكون من البلدان الغربية - وهو الفريق الذي نقدر جهوده - أن يبدي مزيدا من الحزم تجاه جنوب افريقيا حتى يجعلها تعيد النظر في سياستها في المنطقة ، وتقبل توافق آراء المجتمع الدولي .

ان أي ضعف أو خنوع تبدي به البلدان الغربية فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، يمكن أن تفسره جنوب افريقيا على أنه يشكل تفهما أو تأييدا لسياستها ، وهكذا يمكن أن يعيق تنفيذ أي تدابير جزائية تتخذ ضدها .

لقد أيدت السنغال فعلا مبادرة فريق الاتصال ، الذي نشي على دأبه وذلك لأنه لا يزال يعتبر ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتضمن ، بالفعل ، أسس الحل العادل والتسوية السلمية للمشكلة

الناميية . وكما قال رئيس دولة السنغال السيد هبده ضيوف في مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في نيروي .

" انه لا يزال بالا مكان ان نقود ناميبيا الى الاستقلال عن طريق التوصل الى حل

تفاوض قائم على أساس التنفيذ الصارم والكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)"

ومنذ أقل من أسبوع ، أعاد تأكيد تأييد السنغال لتنفيذ هذا القرار .

وتشعر بلادي أنه يجب تشجيع عمل فريق الاتصال ، لكننا مع ذلك نعتبر انه اذا لم تسفر المبادرات الغربية الجديدة عن نتائج فان على الجمعية العامة ان تبحث اعتماد أي تدبير من شأنه أن يعزل جنوب افريقيا في الساحة الدولية خاصة ان المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تلزم أية دولة عضواً أن تقبل قرارات مجلس الأمن . ويود وفد بلادي أن يندد من جديد بالمسلك الشاذ لنظام جنوب افريقيا . الذي يتذرع بالذرائع والحجج ، محاولا ان يحول مشكلة انهاء الاستعمار الى مشكلة بين الشرق والغرب ، وذلك بالتقدم بمطالب غير مقبولة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات مع فريق الاتصال .

ان الحالة في الجنوب الافريقي مصدر قلق مستمر لمنظمتنا ، حيث ان هذه الحالة يمكن أن تتخض عن نزاع من شأنه ان يهدد أمن البشرية . لذلك ، على المجتمع الدولي واجب ملزم ، اذا ما كان يود حقا ان يحمي مصداقية الأمم المتحدة ، أن يمارس الضغط اللازم على نظام جنوب افريقيا العنصري بما في ذلك فرض الجزاءات الملائمة ، حتى تتمكن ناميبيا من تحقيق استقلالها .

لقد دام تحدي جنوب افريقيا طويلا . ومن الضروري ، بل وال ملح حقا ، ان يظهر المجتمع الدولي مزيدا من الحزم حتى يرغم نظام الاقلية العنصرية على أن ينصاع في النهاية الى صوت العقل . ان بلادي ، وفاء منها ببادئ وأهداف الميثاق ، ورغبة منها في الحفاظ على السلم والعدالة في ارجاء العالم ، سوف تستمر ، كما فعلت في الماضي ، في تقديم تأييدها الفعّال والنشط لقضية ناميبيا وسوابو . وقد سنحت الفرصة لوزير الدولة للشؤون الخارجية في السنغال ان يندجّر بهذا خلال هذه الدورة .

لقد أظهرت سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، روح المبادرة والتفتح ، ولرغبة في التعاون ، والاحساس بالمسؤولية والنضج السياسي فيما يتعلق بتسوية المسألة الناميية ، وهذا يحظى باعجابنا .

لذلك يود وفد بلادي أن يهنئ الأمين العام للأمم المتحدة - الذي يعاونه كل من السفير بول لوساكا ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا - على جهوده الدؤوبة من أجل أن تحقق ناميبيا استقلالها وتلحق بركب المجتمع الدولي ، الأمر الذي يلقي منا كل تشجيع .

وحدثنا خلال الاحتفال بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، لم يفت الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يحدد للمجتمع الدولي عزمها الصادق على العمل من أجل حل عادل دائم للمسألة الناميبية . ونحن في غاية السعادة لذلك .

وان أختتم كلمتي ، أود أن أكرر هنا وعلنا النداء الذي وجهه السيد مصطفى نياسي وزير خارجية السنغال في تصريحه الذي دعا فيه المجتمع الدولي أن يبدى المزيد من الصلابة ازاء جنوب افريقيا لكي يجعلها تقبل شروط القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يهيئ تطبيقه الدقيق في النهاية أن يستعيد الشعب الناميبى سيادته في ناميبيا موحدة حرة مستقلة .

الآنسة غوردون (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الأربع سنوات التي مضت منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دلت جنوب افريقيا بصورة لا تقبل الشك على موقفها ازاء تقرير المصير الحقيقي والاستقلال لشعب ناميبيا . وبينما يعمّر النظام في جنوب افريقيا عن استعداده للاشتراك في مفاوضات بشأن انسحابه من الاقليم وتحقيق استقلال ناميبيا ، يقوم هذا النظام بانارة مجموعة من الاعتراضات التي لا يمكن الأخذ بها في كل من مراحل المفاوضات ، ويستخدم السنوات التي كسبها على هذا النحو في تشديد قبضته على ناميبيا . ومنذ العام الماضي عزز النظام السلطات التنفيذية والتشريعية لحكومة الأقلية غير الشرعية في ناميبيا ، ليجعل ذلك الاقليم يبدو وكأنه يحكم نفسه داخليا ، بينما هو في الحقيقة مرتبط ارتباطا وثيقا بجنوب افريقيا . وقد كثف من قمعته للسكان السود في ناميبيا ومعاملتهم بوحشية للقضاء على روحهم المعنوية وشعورهم بهويتهم . وفي هذا الصدد ، نلاحظ ما حدث في العام الماضي من تقديم قانون التعديل الخاص بدوائر الأمن وقانون مكافحة الارهاب وفرض حظر التجول من الفسق الى الفجر في المنطقة الشمالية بأكملها .

لقد حولت جنوب افريقيا ، بأنواع عديدة من الوحدات العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة المنتشرة هناك ، كل الاقليم تقريبا الى حامية عسكرية تشمل أجزاء متزايدة الحجم من

ناميبيا فيما يدعى بمنطقة العطلات . لقد حاولت القضاء التام على سوابو وعلى جناحها العسكري جيش التحرير الشعبي لناميبيا (بلان) في شراهة أكبر من التي تسعى فيها الى القضاء على المعارضة داخل حدودها . وتجنيد النامبيين السود بالقوة في الفرق العسكرية العرقية التي تشكل الآن العمود الفقري لقوة جنوب غرب افريقيا واقليم ناميبيا ، وهي الفرع المحلي حديث التشكيل لقوة دفاع جنوب افريقيا ، وتكليفهم بمهمة ارهاب شعبيهم ، يسعى النظام الى القضاء على أى شعور للنامبيين السود بهويتهم ووحدة هدفهم ضد الظالم المشترك وخلق تراث من المرارة والشك ما يضعف من نسيج المجتمع النامبي ذاته . وليس هناك مثل لعدم اكثرث جنوب افريقيا السافر بسيادة جيرانها وسلامة أراضيهم . وينضم وفد بلادى الى غيره من المجتمع الدولي لكي يدين بكل قوة الهجوم الذى شن في الاسبوع الماضى على " ماسيرو " ويعبر عن شعوره بالتعاطف مع حكومة وشعب ليسوتو .

ان قيام جنوب افريقيا على مدى السنين بسلب موارد ناميبيا الطبيعية غير المتجددة ، واستغلالها بلا ضابط ولا رابط للنامبيين السود كمصدر لليد العاملة الرخيصة المضطرة للعمل في ظروف غير انسانية من أجل الفتات ، والمكاسب الهائلة والدخول السريعة لاستثمارات رأس المال ، التي عادت على الشركات العاملة هناك ، كلها تدعمها الأدلة . اننا نعلم كلنا تماما الاغتصاب السافر لهذه الأرض التي كانت في وقت ما خصبة غنية بمواردها . ان هذه لمأساة عندما تصبح ناميبيا كما هو محتمل مستقلة حقيقة ويتمين على شعبيها أن يتدارك آثار سنوات طويلة من الاستغلال والاهمال لبناء بلد على أساس اجتماعي اقتصادى سليم . انه من الأمور المؤسفة أن تكون الشركات عبر الوطنية التي قاعدتها في قلب الدول التي عينت ناميبيا ، أو جنوب غرب افريقيا كما كانت تسمى وقتئذ ، اقلية واقعا تحت وصاية الأمم المتحدة ، هي التي تلعب دورا حيويا في هذه القصة المؤسفة . وانه لمن سخرية القدر أن يوجد في اقليم واقع تحت وصاية الأمم المتحدة مثل متلرف ومؤسف لساوى الاستعمار .

ان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد قررت حثها على فرض عقوبات الزامية كاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق لكي تجبر النظام على التخلي عن قبضته غير المشروعة على ناميبيا .

ولأسف ، مع رفض بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تأييد هذا المسار ، فقد قوى ذلك ثقة النظام وازدراءه الواضح لأبسط المعتقدات الأساسية في القانون الدولي وحقوق

الانسان . وما كان هذا النظام ليعيش تلك الفترة الطويلة دون التأييد الضمني لأصدقائه أقوياء .

ان القرص الذي طلبته حديثا جنوب افريقيا - وقيمته بليون ومائة مليون دولار - من صندوق النقد الدولي لتغطية آثار المزيد من الانفاق العسكري وانخفاض الدخل من الصادرات ، وقدر فرصة نادرة ممتازة لممارسة الضغط على النظام لكي يعدل سياساته . وبدلا من ذلك أمن أصدقائه الأقوياء الموافقة سريعا على هذا الطلب . والآن بعد شهر من ذلك فقط ، اعتدى النظام بالهجوم على ليسوتو بوسيلة جديدة لاعتماده على أصدقائه الأقوياء الذين يساندونه .

اننا نلاحظ من التقرير الصادر اليوم في جريدة النيويورك تايمز أن مسألة ناميبيا كانت مؤخرا موضوع نقاش بين دولتين كبيرتين . ونظرا الى حقائق الوضع الدولي فقد يجوز أن يسهم ذلك في الخروج من المأزق الحالي . ومهما يكن الأمر فقد أوضح التاريخ مرات عديدة ان النضال المشروع لشعب ما من أجل تقرير المصير والاستقلال يمكن تأخيرها ، ولكن من النادر وقفه . ولن يكون هناك سلم أو استقرار في ناميبيا حتى تحكمها حكومة منتخبة بحرية وانماض تساندها جميع قطاعات المجتمع . وحتى يصبح ذلك واقعا ، سيستمر بل سيتزايد القمع والعنف والتدهور الاقتصادي . ان ناميبيا غير المستقرة تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة كلها بما في ذلك جنوب افريقيا . واذ ما تمكنت ناميبيا من أن تصبح مستقلة في المستقبل القريب فان المسار الى النهوض الاجتماعي والسياسي والاقتصادي سيكون صعبا ولكن ينبغي تحقيقه بأقل اضطراب مستطاع . واذ كان استقلال ناميبيا سيتأخر بعد ذلك ، فان التوتر الاقليمي سيستمر في التصاعد لا محالة . وعندما يحل الاستقلال ، كما سيحدث ذلك حتما ، فان ناميبيا المنهارة اقتصاديا ، المعرضة للنفوذ الخارجي السلبي ، ستندفع الى المجتمع الدولي على ما تعانیه من فوضى . ان الخيار هو خيارنا .

السيد الصباغ (البحرين) : أود أولاً أن أتقدم باسم دولة البحرين ووفدها الدائم لدى الأمم المتحدة ، الى حكومة الجمهورية العربية اليمنية ووفدها الدائم لدى الأمم المتحدة ، بالتعازي الأخوية الحارة والمواساة الصادقة في ضحايا الزلزال والفاجمة الأليمة التي حلت بالشعب اليمني . وكلنا أمل في أن يتغلب هذا الشعب على الظروف الصعبة التي خلفها هذا الزلزال .

في مستهل كلمتي هذه ، أزجي الشكر والثناء الخالصين الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، نظرا لجهوده المخلصة والدائبة في خدمة قضية شعب ناميبيا . وآمل أن يتمكن المجلس المذكور من تنفيذ التفويض الممنوح له من الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقلال الناجز والحقيقي لشعب ناميبيا . هذا الشعب الذي يناضل بقيادة مثله الشرعي الوحيد سوابو من أجل نيل حقوقه واقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على ترابه الوطني .

ان دولة البحرين تدعم شتى الاجراءات المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الرامية الى تمكين شعب ناميبيا من تقرير مصيره ونيله حريته واستقلاله وسيادته على أرضه . ونحن هنا لا نطك سوى مناشدة الأمم المتحدة بذل المزيد من مساعيها الحميدة للضغط

على جنوب افريقيا لتتعاون مع الهيئات الدولية وتقبل بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا القرار هو أساس أية تسوية سلمية حقيقية ، فهو يدعو الى وقف اطلاق النار ، واقامة منطقتي منزوعة السلاح ، واجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .

في عام ١٩٦٦ اصدرت محكمة العدل الدولية فتواها ببطان انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورها في عام ١٩٦٦ القرار ٢١٤٥ (د-٢١) القاضي بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وقد مر الآن ١٦ عاما على هذا القرار ، ولا تزال جنوب افريقيا تمارس استعمارها لشعب ناميبيا وتفرض عليه اضطهادها واجراءاتها القمعية وذلك في غياب الرادع الدولي .

وفي عام ١٩٧١ اصدرت محكمة العدل الدولية حكما قاطعا بعدم شرعية سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا . الا أن جنوب افريقيا قد اتبعت أسلوب المماطلة والمساومة وتقديم الحسج لاطالة استعمارها لناميبيا الى أمد بعيد .

ان استقلال ناميبيا مسألة بالغة الحيوية للدول الافريقية بل ولمجتمع الدولي . لذلك لابد من بذل مختلف الجهود المناسبة والمتاحة لتحقيق هذا الهدف الانساني . وان فريق الاتصال ، المكون من الدول الخمس ، وهي المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الامريكية ، ليضطلع بدور رئيسي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتمثلة في حث جنوب افريقيا على سحب قواتها وادارتها من ارضي ناميبيا ، حتى يتسنى للأمم المتحدة تقديم مساعدتها لشعب ناميبيا لانتخاب جمعياته التأسيسية واقامة مؤسساته الوطنية المختلفة التي تخدم أهدافه في الاستقلال والسيادة والحرية وتقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي .

ان المجتمع الدولي ينظر بقلق بالغ الى الاجراءات العسكرية التي فرضتها جنوب افريقيا على ناميبيا ، ساعية الى تحقيق تسوية داخلية معينة واقامة نظام حكم تابع لها يخدم أهدافها الاستعمارية . كما أنها مستمرة في نهب المعادن والموارد الطبيعية الأخرى واستنزاف ثروات البلاد الطبيعية .

ان الضمير العالمي يناشد الدول الغربية ، التي تنادي بحقوق الانسان والدفاع عن حقوقه وحرية في مختلف أنحاء العالم ، الا توسع تعاونها النووي والتجاري والاقتصادي مع جنوب افريقيا . ونأمل ألا يكون التزامها من أجل حقوق استخراج المعادن له الأولوية على حقوق الانسان وحرية وتقرير مصيره في ناميبيا .

ان هذه الدول مدعوة اليوم الى مساعدة شعب ناميبيا للنهوض ضد التمييز العنصري وايجاد الحل العادل لمشكلة ناميبيا ، ولا سيما بعد فشل مؤتمر جنيف في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وتوقف المفاوضات حول ناميبيا . لقد رفضت جنوب افريقيا الخطة المقترحة لمؤتمر جنيف وامتنعت عن التعاون معه متذرة بأسباب واهية .

ومن ناحية أخرى تعرضت أنغولا ، وهي الدولة المجاورة لناميبيا ، لاكثر من اجتياح عسكري من قبل قوات جنوب افريقيا ، وكذلك تعرضت موزامبيق لاعتداءات مماثلة . وان الاعتداء الأخير على ليسوتو ولدليل حي على استمرار جنوب افريقيا

على الاستمرار في اعتدائها الوحشية المتكررة على الدول الافريقية . وقد خلقت هذه الاعتداءات في هذه الدول المعتدى عليها أوضاعا اجتماعية واقتصادية متفجرة . لذلك ، ينبغي على مجلس الأمن أن يفرغ عقوبات جزائية ضد جنوب افريقيا في إطار سبته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

اننا والحالة هذه لا نطك الا بتأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن المتحدة لناميبيا ، ونرجو منها مواصلة جهودها الدائبة والمخلصة لايجاد حل سلمي مقبول دوليا لهذه المشكلة المعقدة . والى أن يتم تحقيق استقلال ناميبيا يجب على مجلس الأمن المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية والادارية ، ممارسة سلطاته المخولة من سعادة الأمين العام لبناء دولة ناميبيا واعداد كوادرها المختلفة .

وعلى الدول التي تملك السلطة والنفوذ أن تمارس ضغوطها المختلفة على جنوب افريقيا لسحب قواتها المحتلة وانهاء هيمنتها الاستعمارية والمساهمة في اعادة بناء وتنمية ناميبيا المستقلة . ونأمل أيضا أن يكون عام ١٩٨٣ عام خيرا بالنسبة لقضية ناميبيا ، حيث سيحدد في باريس ، المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال .

السيد مولي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي في

البداية أن يشكر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية لادارة ناميبيا على تقريره الذي يتناول طائفة واسعة النطاق من أنشطة المجلس ، ويتناول تقييم المجلس للتطورات المتعلقة بمسألة ناميبيا وما يتصل بها . ونبدى الاعجاب والامتنان بوجه خاص الى صاحب السعادة السيد بول لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، على قيادته القديرة لهذا المجلس ، ولاعضاء المجلس الآخرين لما تحلوا به من يقظة في النهوض بقضايا الشعب النامبي العادلة .

ونشيد أيضا بمفوض الأمم المتحدة لناميبيا وبالممثل الخاص للأمين العام لناميبيا لما يقومون به من عمل قيم في سبيل التعجيل باستقلال ناميبيا .
ونود أيضا أن ننوه باللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار للتقرير الوارد في الوثيقة A/37/23(Part IV) ، ولجهودها المستمرة لانتهاء الاستعمار في ناميبيا . ونشيد اشادة خاصة بالسيد فرانك عبد الله ، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو ، الذي كان لقيادته الكفؤة للجنة الفضل في تحقيق حرية الكثيرين من الرجال والنساء من نير الاستعمار . بيد أننا نأسف أنه سينتقل بعد فترة وجيزة ليخدم بلاده في مكان آخر . ومع ذلك فاننا نجد عزاءنا في أنه ، بغض النظر عن صفته وعن مكان وجوده ، سيواصل العمل من أجل القضاء الكامل على الاستعمار .

ان المناقشة التي تدور حاليا بشأن مسألة ناميبيا تكتسي أهمية خاصة في نظر وفدنا لأنها أطول المشاكل أمدا في افريقيا ، وهي مشكلة تبحث في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وما زلنا اليوم نناقش مسألة ناميبيا . ان هذه المسألة تتسم بالأهمية بالنسبة لوفدنا أيضا وذلك لأنه يجري مناقشتها في وقت بلغت آمالنا فيه طريقا مسدودا . لقد كانت المسألة شغلنا الشاغل لأنه في وقت مبكر هذا العام أكد لنا عن طريق عدد من التقارير أنه قد تم احراز تقدم كبير صوب التسوية التفاوضية وان ناميبيا ستستعيد استقلالها بعد فترة وجيزة . وقبل بضعة أشهر شهدنا أيضا اقحام عناصر غربية ولا صلة لها بالموضوع في المفاوضات . وحتى اليوم ، ومع اقتراب نهاية عام ١٩٨٢ ، لم نعد نسمع بأي تحرك صوب اختتام المفاوضات . بل يقال لنا بدلا من ذلك ان استقلال ناميبيا مشروط بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

بعد سنوات عديدة من الجهود المتضافرة داخل الأمم المتحدة ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بتأييد غير مباشر من بلدان معينة ، تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، منتهكا بصورة صارخة جميع قواعد القانون الدولي ورافضا المبادئ الأساسية لتسوية المسألة الناميبية .
وبينما قدم للمجتمع الدولي عدد من التعهدات بشأن التسوية الناميبية ، تسعى جنوب افريقيا الى فرض تسويتها الداخلية بهدف ادامة احتلالها غير الشرعي للاقليم عن طريق عمل عنصرى هو الاستعاضة عن نائبيها الأبيض ، السيد ديرك مودج ، بعمل أسود هو السيد كالا نغولا في اطار تسوية داخلية جديدة .

ان هذا الاطار الذى يهدف الى اضافة الشرعية على التسوية الداخلية التي تزمع جنوب افريقيا القيام بها في اقليم ناميبيا الدولي لا يمكن أن يحظى بالقبول لدى هذه المنظمة . وفي هذه الأثناء ، وفي محاولة لاضفاء مزيد من الشرعية على تسويتها الداخلية في اقليم ناميبيا ، تشن جنوب افريقيا حملة ارهابية في ذلك الاقليم ، فهي تواصل عن طريق آلتها العسكرية التعاطمة وأجهزتها العميلة في ناميبيا ارهاب ومضايقة الشعب الناميبى ، لا سيما مؤيدى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومقاتليها الأحرار ، بغية القضاء على منظمة سوابو ، الممثل الشرعي للشعب الناميبى .

ان أهداف التعبئة العسكرية في ناميبيا لا تقتصر على قمع الشعب الناميبى في ناميبيا . فسجلات هذه المنظمة تفص بالادانة لأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول ذات السيادة مثل انفولا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وليسوتوه ، وسوتسوانا .

وفي الاسبوع الماضى ، استرعت بعثة موزامبيق لدى الأمم المتحدة اهتمام المجموعة الافريقية الى أن القوات العنصرية قامت في ٦ كانون الأول / ديسمبر بغزو مقاطعة مابوتوه حيث تسببت فى جرح الأطفال والنساء وأوقعت الكثير من الدماره وفي ٩ كانون الأول / ديسمبر تكرر عمل مماثل ولكنه أكثر خطورة في ليسوتوه أدى الى مقتل ٤٢ شخصا . وان النظام العنصرى بتوطيده لوجوده العسكرى وبتصعيده لسعدوانه ضد دول خط المواجهة ، يثبت بوضوح أنه لا يرغب على الاطلاق في تحقيق حل سلمي سياسى لمسألة ناميبيا . بل يعد العدة لمجابهة كبرى تشمل المنطقة بأسرها .

وفي الوقت ذاته ، في حين يستمر تردى الحالة في الجنوب الافريقي ، لا تزال تبذل محاولات سيئة الطالع لصب مشكلة ناميبيا في اطار التناحر بين الشرق والغرب .

وبالرغم من التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات بين أعضاء فريق الاتصال الغربى الخمسة من ناحية ودول خطر المواجهة ، وسوابو ، ونيجيريا ، وكينيا من الناحية الاخرى ، رفضت جنوب افريقيا أن تعلن عن النظام الانتخابى الذى تفضله . ومما يزيد الطين بلّة ، ان جنوب افريقيا والولايات المتحدة أقحمتا عنصرا جديدا في المفاوضات هو ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكويبية من انفولا . ان كل هذه التطورات ، والمآسى ، والمحن التي تتسم بها الحالة في الجنوب الافريقي تحمّلنا على الاعتقاد أنه بسبب المركز الخاص الذى يتمتع به النظام العنصرى في أوساط معينة ، ولن يتسنى ممارسة الضغط الكافى عليه لاوغاهه على احترام الشرعية الدولية .

ان موقف اوغندا من هذه التطورات قد عبر عنه بصورة واضحة وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحادي عشر من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ في بياننا السياسي في هذا المحفل كما يلي :

" ونحن لا نرى أى تبرير للربط بين استقلال ناميبيا وتواجد العسكريين الكوبيين في أنغولا . فالحالة الأولى هي قضية واضحة للاستعمار ، وقد عاطتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله على هذا الأساس . ومن ناحية أخرى ، فان الحالة الثانية تعتبر ترتيبا ثانيا ، وهو ليس بالترتيب الفريد من نوعه ، بين بلدين مستقلين ذوى سيادة " (A/37/PV.25 ، ص ١٧) .

وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة بلادي بالبيان الذى صدر عن دول المواجهة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ والذى رفضت فيه هذه الدول المناورات الرامية الى حرمان شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير والاستقلال عن طريق ما يسمى " بالربط " ، وتؤيد حكومة بلادي هذا البيان .

ان مصلحة تلك الدول في صفوفنا التي ما زالت تدعو الى الانتظار الى مالا نهاية لاستقلال ناميبيا واضحة تماما . ان مصلحتها في الوضع الحالي في ناميبيا تضاهي مصلحة جنوب افريقيا . وان دعمها المستمر للنظام العنصرى هو الذى زاد من تصلبه .

ان التحدى الذى تواجهه الأمم المتحدة اليوم فيما يتصل بناميبيا تحد خطير وأساسي . وهو يقوض المبادئ والأهداف التي قامت عليها هذه المنظمة . ولهذا ، يجب على هذه المنظمة أن تعرب بصورة قاطعة عن استعدادها لتسوية مسألة استقلال ناميبيا .

ويواصل وفد بلادي التأكيد بأن مشكلة ناميبيا ما زالت بصورة أساسية مسألة من مسائل الاستعمار وان رسم أية صورة أخرى لهذه المسألة هو بمثابة تبرير للاحتلال غير الشرعي لذلك الاقليم ولا استمرار الغزاع في ناميبيا وفي المنطقة قاطبة .

ونود أن نؤكد هنا من جديد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زال الأساس الوحيد للتسوية التفاوضية لمسألة استقلال ناميبيا . ونؤكد أيضا أن الدول الغربية الخمس تضطلع بمسؤولية جماعية عن استمرار معاناة الشعب النامبي . ولهذا ، يتوجب على هذه الدول من الناحية الأخلاقية والسياسية أن تضمن كسر الطوق الذى احاط بالمحادثات والذى فرضه بصورة مصطنعة عضو في معسكرها .

وأخيرا نحى شعب ناميبيا بقيادة (سوابو) مثله الحقيقي الوحيد للكفاح الباسل الذى يواصل خوضه ضد الدولة المحتلة وكذلك للحركة السياسية التي يضرب بها المثل والتي أهداها أثناء عطية

المفاوضات . لقد حظي هذا الشعب باعجاب بقية العالم وبثأبيده . وما من شك في أن بلاده ستحقق استقلالها ، لأن التاريخ يعلمنا أنه ما من شيء أقوى من شعب يكافح من أجل الحرية . ونود أيضا أن نشيد بحكومات دول المواجهة لالتزامها بقضية استقلال وحرية ناميبيا ولجهودها المثابرة لمواصلة تقديم الدعم المادى والسياسى ، بتكلفة باهظة ، لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطنى (سوابو) .

السيد فيكيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ نحو ستة أسابيع ، فسي ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، احتفلنا بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) . لقد مضى ١٦ عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ورغم ذلك فقد حال نظام جنوب افريقيا بين مجلس ناميبيا - السلطة القانونية الادارية لناميبيا حتى الاستقلال - وانجاز مهامه المتعلقة بالاقليم .

ان ستة عشر عاما قد مضت منذ أن قام شعب ناميبيا ، تحت قيادة سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد لهذا الشعب ، بشن النضال التحررى ضد نظام بريتوريا العنصرى القاسى الذى عفا عليه الزمن .

وكانت ناميبيا خلال الستة عشر عاما الماضية تمثل احدى النقاط الأساسية التى استرعت الانتباه الدولى . ان مسألة ناميبيا تظهر عاما بعد عام فى جدول أعمال الجمعية العامة وان المجتمع الدولى وافته فرص الاعراب عن مسانדתه لاستقلال ناميبيا ومعارضته لموقف الصلف من قبل نظام جنوب افريقيا ، الذى يستمر فى تحدى كافة معايير القانون الدولى والأخلاق الدولية .

ان نضال شعب ناميبيا ليس حرب تحرير فى مكان بعيد تدور حول سائل لا ندركها ولا نعيها تماما . فبالنسبة لنا فى قبرص وبالنسبة لحكومة وشعب قبرص ، ان النضال التحررى لشعب ناميبيا حقيقة عزيزة على قلبنا . لقد عشنا تجارب مماثلة ؛ وقد عانينا ولا نزال نعاني من تطورات تاريخية مشابهة . كانت قبرص مستعمرة بريطانية ناضلت من أجل الاستقلال ، وبهذه الصفة نحن نتعاطف مع الاشقاء فى ناميبيا ونشعر بأن نضالهم هو نضال خاص بنا .

ان عزمهم على تحقيق الاستقلال والحرية من الأمور التي نشاظرها تماما ؛ ان تضحيات هذا الشعب ومعاناته في هذه العملية ، وكذلك فخر هذا الشعب بمنجزاته ، أمور نشعر أنها خاصة بنا ؛ كما أن نفاذ صبره حيال الاجهزة الدولية التي تلك قدرة الضغط على نظام جنوب افريقيا العنصرى لكي يرضخ لارادة المجتمع الدولي انما هو أمر نشاظره تماما أيضا .

ان شعب ناميبيا ، بما في ذلك حركة تحريره الوطنية (سوابو) ، يجب عليه أن ينظر الى شعب وحكومة قبرص على أنها حلفاء وأصدقاء .

ان بعثة مجلس ناميبيا للتشاور التي قامت بزيارة لقبرص في الفترة من ٢٨ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، استقبلها السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص والسيد نيكوس رولانديس وزير الخارجية ، اتاحت لها فرصة تبادل وجهات النظر ، وتأكدت من استمرار الدعم الذي لا يتزعزع من قبل حكومة وشعب قبرص للقضية الناميبية .

ان البيان المشترك الذي صدر في نيقوسيا بقبرص في ختام هذه المشاورات أوضح ، من بين أمور أخرى ، أن حكومة قبرص أكدت للبعثة تأييدها للحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . ان الوجود المستمر غير المشروع لنظام جنوب افريقيا في ناميبيا قد تم التنديد به بشكل قوى . وكذلك استمرار اعمال العنف والارهاب والقمع الوحشي التي تحاول بها الادارة غير المشروعة الابقاء على استغلال شعب ناميبيا ، وقد تم التعبير عن تأييد فرض مجلس الأمن لجزاء الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ، باعتبار ان ذلك أكثر الطرق فعالية لاجبار جنوب افريقيا على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

ان التزامنا ، والالتزام المجتمع الدولي النشط ازاء النضال التحرري لشعب ناميبيا قد تم تكراره ، والتأكيد عليه مرارا وتكرارا . الا ان قراراتنا ومقرراتنا ومطالبنا لم تجد اذانا صاغية لدى نظام بريتوريا ، الذي عمل من خلال العنف والبطش لدعم هيمنته في ناميبيا .

وبينما نعرب عن أملنا الحار لايجاد حل لمشكلة ناميبيا من خلال تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فلقد سعد نظام جنوب افريقيا من استغلاله للموارد الطبيعية للاقليم . لقد استخدم النظام العنصرى ناميبيا كقاعدة لاعماله العدوانية التخريبية ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة ضد انغولا . وفي الآونة الأخيرة فقط ، شنت قوات جنوب افريقيا عدوانا لا يبرر له ضد ليسوتو في استهانة منها بهذا البلد وسيادته وسلامته الاقليمية . لقد وقع ذلك كله ، بينما فريق الدول الغربية للاتصال يحاول ايجاد حل لمشكلة ناميبيا . ان هذا الجهد ، الذي بدأ في ١٩٧٨ لم يسفر عن نتائج ايجابية . ان التكتيكات التسوية من قبل نظام جنوب افريقيا قد قوضت وحالت دون انجاز أى تقدم . ان التشيل النسبي أو النظام الانتخابي الدستوري الوحيد قد رفض نظام بريتوريا ، الذي يخشى من فوز المنظمة الشعبية لافريقيا

الجنوبية الغربية ، ومن ثم فانه يلج من أجل اقامة نظام يناسب حلف تيرن هال المقوت الذي أنشأته في ١٩٧٨ ، فيما يدعى بخطة التسوية الداخلية التي تقول انها جعلت من ناميبيا اقليما يحكم ذاته . وينفس الروح التي تسعى الى تطبيق تكتيكات التسوية تحاول جنوب افريقيا ربط الاستقلال الناميبى بسحب القوات الكوبية من انغولا . ان هذه مسألة ثنائية بحته يستخدمها نظام بريتوريا كذريعة لتعقيد مسألة بسيطة تتصل بتصفية الاستعمار . ويحل هذا مجهود آخر لتعطيل المفاوضات بادخال عناصر غير ذات صلة في مشكلة بسيطة من مشاكل تصفية الاستعمار والاحتلال .

ان النضال الوطني التحررى يعنى الاصرار والتماسك والبسالة والتضحية والصبر . ونحن نحىي شعب ناميبيا وسوايو لتصميمهما على الاستمرار بعزم في النضال على مر السنوات ونحبيهما على عدم فقدان الايمان رغم بطش سلطات بريتوريا . كما نحىي مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى تحت ادارة رئيسه السيد لوساكا سفير زامبيا يعمل دون كلل من أجل الاضطلاع بمهامه في ظروف صعبه في بعض الاحيان .

ان قبرص عضو في مجلس ناميبيا ، وبهذه الصفة قامت في اطار الامم المتحدة وفي اطار حركة عدم الانحياز ، بمواصلة مساندها غير المشروطة لشعب ناميبيا ، ولعبت دورا بناء من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة .

مرة أخرى ، فاننا نؤكد تضامننا مع شعب ناميبيا ومع سوايو حركته التحريرية الوطنية . ومرة أخرى ، فاننا نؤكد التزامنا بالوقوف الى جانب هذا النضال العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال .

السيد طوى عبد الهادى (اليمين الديمقراطية) : في البداية أعبر عن شديد المناس وتأثرنا البالغ للهزة الأرضية التي اصيب بها شمال وطننا اليمني يوم أمس ، ومواساتنا لاشقاقتنا فسي الشمال على هذا المصاب وعلى الخسائر في الارواح والممتلكات ، ونثق أن شعبنا اليمني بمسؤولية الاسرة الدولية سوف يتغلب على هذه الكارثة التي حلت به .

قبل أيام قلائل ناقشت الجمعية العامة الموقرة قضية فلسطين . وتعكف هذه الجمعية مرة أخرى على مناقشة قضية ناميبيا . ومن الواضح أن بين القضيتين روابط شديدة الصلة وتشابها فسي المسببات والآثار . فكما هو حال الشعب الفلسطيني الذى يتعرض للقمع والاضطهاد ومحاولات الابداء الجماعية ، ويحرم من حقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، يتعرض شعب ناميبيا

للاحتلال العنصرى من قبل نظام جنوب افريقيا ، الذى يمارس هو الآخر أشكالاً وصنوفاً من القهر والاضطهاد والفصل العنصرى ضد الشعب الناميبى . وليس من المستغرب ان يقوم التواطؤ بين النظامين فى تل أبيب وبريتوريا ويتبادلان التجارب فى أساليب القمع والابادة . وكما يناضل الشعب الفلسطينى الشجاع بقيادة مثله الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطنى ، يناضل الشعب الناميبى الباسل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سواهو" مثله الشرعى والوحيد ، من أجل الاستقلال الناجز والتام لشعب ناميبيا .

وما زالت قضيتا فلسطين وناميبيا تشكلان بؤرتي توتر فى الشرق الأوسط وافريقيا الجنوبية ، وتهددان السلم والأمن فى المنطقتين والعالم أجمع ، وتندران بتدهور الأوضاع اذا لم يتم تسوية القضيتين بصورة شاملة وعادلة ودائمة .

(السيد علوي عبد الهادي ،
الأمين الديمقراطي)

وبالنسبة للشعوب العربية والشعوب الافريقية ، فان قضيتي فلسطين وناميبيا تعيشان في وجدانها وأحاسيسها ، وتسببان قلقا مستمرا لها . وستستمر في نضالها من أجل وضع حد نهائي للاحتلال والاضطهاد والقمع الذي يتعرض له الشعبان الفلسطيني والناميبي ، من قبل نظامي تل أبيب وهرتوريا . لقد اطلعنا باهتمام على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وكذا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونود الاعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلها السيدان بول لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفرانك عبد الله رئيس اللجنة الخاصة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . وكما أشار تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/37/23 جزء ٤ ، فان الحالة في ناميبيا وفيما يتصل بها قد ازدادت سوءا نتيجة لعدم امتثال جنوب افريقيا لمقررات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبصورة خاصة ، نتيجة للأساليب والمناورات التي تستخدمها جنوب افريقيا لإدامة احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم ولغرض " تسوية داخلية " على الشعب الناميبي . اننا نتفق مع ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بضرورة تحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها عن ناميبيا ووضع حد لتعنّت نظام جنوب افريقيا ومماطلته فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . وينبغي في هذا الصدد اتخاذ التدابير لتحقيق الامتثال غير المشروط من جانب نظام جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة ، من أجل تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير . وعلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراره المتعلق باستقلال ناجز لناميبيا .

وكما أشار وزير خارجية بلادي في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ،

فاننا :

" نرفض كافة المحاولات الابريالية العنصرية ، التي تحاول عرقلة استقلال ناميبيا ببربط ذلك بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، لأن ذلك يعتبر أمرا بين دولتين مستقلتين ، هما أنغولا وكوبا ، وتحكمه العلاقات الثنائية . " (A/37/PV.31 ص : ٣٢)

كما تناقلت وكالات الأنباء ، فان ليسوتو قد تعرضت منذ أيام قليلة لعدوان وحشي من قبل نظام جنوب افريقيا . وهذا الاعتداء على سيادة دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة ، والانتهاك الصارخ لحرمة أراضيها ، هو جزء من العدوان المستمر الذي تتعرض له بلدان المواجهة الافريقية ، وخاصة انغولا وموزامبيق . فلا زالت قوات النظام العنصري لجنوب افريقيا تحتل جزءا من الأراضي الانغولية ، وتهدد أمنها وسيادتها .

(السيد علوى عبد الهادى ،
اليمــــن الديمقراطية)

واستقرارها . ان جنوب افريقيا تهدف من وراء شنها الاعتداءات الجبرية النيل من مناظلي (سوابو) وارهاب السكان الذين يدعمون نضالها المشروع ، وزعزعة الأنظمة في بلدان المواجهة . وفي الحقيقة ، فان الدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى يشجع النظام العنصرى على استمرار احتلاله لناميبيا ، بل ويشجعه أيضا على شن الاعتداءات ضد البلدان الافريقية المجاورة . ومن الواضح أن الولايات المتحدة تسعى من وراء دعمها لنظام بريتوريا تنفيذ سياستها الرامية الى اجهاض حركة التحرر الوطنى الافريقية ، وعرقلة طموحات الشعوب الافريقية في تعزيز استقلالها الوطنى وتقدمها الاجتماعى ، واختيار طريق تطورها المستقل .

ان بلادى ، من وحي ايمانها الثابت بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، قد دأبت منذ استقلالها على ادانة احتلال ناميبيا من قبل النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، واستمرار نهب ثروات هذا الاقليم من قبل الدول والشركات الاحتكارية الغربية على الرغم من قرارات الأمم المتحدة . اننا نؤيد بثبات جهود الأمم المتحدة الرامية الى انهاء احتلال ناميبيا ، وندعو الى فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، فاننا نؤكد دعمنا وساندتنا لنضال شعب ناميبيا المكافح بقيادة (سوابو) ، ممثله الشرعى الوحيد ، من أجل الاستقلال الكامل لناميبيا . ونطالب مجلس الأمن ، مجددا ، بأن يتخذ الخطوات العاجلة لانهاء مطاللة النظام العنصرى في جنوب افريقيا وتحقيق الاستقلال الناجز لناميبيا .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة ناميبيا وهي

تاريخ محزن من الوعود المنقوضة ، والمواعيد المنقوضة ، وسجل من الاستغلال الاستعمارى والعنصرية والتمييز العنصرى القائم على الفصل العنصرى ، معروضة مرة أخرى على هذه الجمعية الموقرة . وأمام الجمعية الوثائق التالية المتعلقة ببحث مسألة ناميبيا . تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منسج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما ورد في الوثائق (Part IV) A/37/23 ، و A/AC.109/699 و A/AC.109/702 و A/AC.109/704 وتقرير الأمين العام الوارد في الوثائق A/37/203/Rev.1 و A/37/203/ Add.1 الى Add.4 ، وتقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/37/619 . لقد أشار المتكلمون السابقون بالفعل الى هذه الوثائق القيمة في بياناتهم . واسمحوا لى أن أعرب عن خالص شكرنا للسفير بول لوساكا لجهوده ، التى لا تكل ، من أجل استقلال ناميبيا .

ان موقف وفدى بشأن مسألة ناميبيا موقف راسخ ولا لبس فيه وهو يقوم على التزامنا الثابت بتأييد الشعوب المضطهدة في جميع أرجاء العالم التي تخوض كفاحا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . وهو يستند أيضا الى ايماننا الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والتزامنا الثابت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) الذي يتضمن الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهو يظهر في تأكيدنا المتكرر للحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتضرب جذوره في اقتناعنا بأن عطية تصفية الاستعمار لا مفر منها وأن الكفاح من أجل التحرر والحريّة كفاح حتمي . ومناسبة اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحرره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، فان الفريق ه . م . م . إرشاد ، رئيس مجلس وزراء ورئيس حكومة بنغلاديش أكد من جديد في رسالته موقفنا المبدئي الراسخ بشأن هذه القضية ، وأعرب عن تضامننا الكامل مع أشقائنا النامبيين في كفاحهم من أجل الاستقلال بقيادة (سوابو) ، ممثلهم الوحيد .

ونحن نتناول هذه المسألة ، يودّ وفد بلادى أن يركّز على مبدأ أساسي ، هو أن استقلال ناميبيا يمكن ، بل ويجب تحقيقه وفقا للمبادئ المكرسة في قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان جوهر المشكلة الناميبية ، كما هو معروف تماما ، راجع في بساطته ، وهو أن شعبا حرم من حقه في الاستقلال الوطني وتقرير المصير ، وان اقليم احتل عن طريق القوة العسكرية الفاشمة . لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار التاريخي ٢١٤٥ (د-٢١) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وهذا القرار أنهى ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ووضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

كما أعلنت محكمة العدل الدولية في فتوى مؤرخة ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ان استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن جنوب افريقيا ملزمة بالانسحاب من ناميبيا . يرسم مقرر الجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية بصورة واضحة المركز القانوني لذلك الاقليم . ولهذا ، يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية فريدة تتمثل في حماية حقوق ومصالح الشعب النامبي .

من سوء الطالع أن جنوب افريقيا رفضت ، في تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة ومقررات محكمة العدل الدولية ، الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا وبمجلس ناميبيا بوصفه السلطة القانونية القائمة بإدارة الاقليم حتى استقلاله . ان تاريخ هذا الاقليم حافل بالأمثلة على جميع الشرور التي تطبع بطابعها أسوأ أشكال الاستعمار بالإضافة الى وحشية نظام الفصل العنصري القمعي وتمييزه العنصري المتسم بالطابع المؤسسي . ان الامتداد المنطقي لهذه السياسة هو التجزئة المنتظمة لهذا الاقليم على اسس اثنية وعرقية على النحو المتمثل في نظام اقامة البانتوستانات . وفي الوقت ذاته ، نشر نظام بريتوريا العنصري قواته المسلحة على نطاق واسع للقيام بدور الشرطي في الاقليم ولتعزيز نظامه القمعي . ان هذه القوات لا تحاول فحسب قمع كفاح التحرير بل انها وسعت نطاق أعمالها العدوانية في البلدان المجاورة . وشكلت بذلك خطرا على السلم والأمن الدوليين . ان الاف النامبيين الذين يخوضون كفاحا مشروعا من اجل تقرير المصير قد أدينوا كإرهابيين وسجنوا داخل جنوب افريقيا وناميبيا . ولا تزال ناميبيا محرومة من ثروتها الاقتصادية بسبب الاستغلال العشوائي لمواردها مما يشكل انتهاكا للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا .

لا يزال القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الامن اساس الانتقال السلمي للاقليم من الخضوع للاستعمار الى الاستقلال . اننا لا نسعى الا الى التنفيذ العاجل الكامل غير المشروط للقرار . اثناء الآونة الأخيرة وضعت جنوب افريقيا على نحو متعمد العقبة تلو الأخرى امام تنفيذ هذا القرار وأثارت اعتراضات لا حصر لها على كل تقرير صدر عن الامين العام . وكلمة استجيب الى مطلب أثارت اعتراضا جديدا مقحمة في كل مرة عنصرا اجنبيا لا صلة له بالموضوع . لا يمكننا ان نقبل اية محاولة لالتماس حل خارج اطار الامم المتحدة ، ولا يمكننا بعد الان ان نتغاضى عن اساليب التسويق التي ينتهجها نظام بريتوريا لتأخير تنفيذ الخطة . وفي هذا الصدد ، يضطلع اعضاء مجموعة الاتصال الغربية بمسؤولية خاصة لضمان التنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة .

ان قيادة سوابو، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا تستاهل الاشادة لاستعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ولما افتتها على موعد محدد لوصول فريق الامم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية والشروع في العملية الانتخابية باشراف الامم المتحدة . اننا نعرب عن خالص تقديرنا لدول المواجهة لما ابدته من تفهم ومرونة وصبر في معالجتها للحالة المعقدة التي أحدثتها جنوب افريقيا . ان الحنكة السياسية التي ابدتها قادة تنزانيا ونيجيريا وموزامبيق وبوتسوانا وانغولا وليسوتو وزامبيا وزمبابوي مبعث فخر واعجاب لنا وفي ساعة المحنة هذه ، نجدد الالتزام بالوقوف الى جانبهم .

دابت بنغلاديش على شجب جميع محاولات نظام بريتوريا العنصرى لفرض التسوية الداخلية المزعومة على شعب ناميبيا . ويجب على المجتمع الدولي ان يعتمد ، على وجه السرعة ، تدابير شاملة بموجب الميثاق لضمان فرض عزلة كاملة على نظام جنوب افريقيا وارغامه على الانسحاب من ناميبيا وفقا لقرارات الامم المتحدة . اننا ندين ، بصورة لا لبس فيها ، جنوب افريقيا لاستغلالها واستبدادها ضد شعب ناميبيا البرئ ولاعمال العدوان الوحشية التي ترتكبها ضد سوابو والدول المجاورة ولتجاهلها الصارخ للرأى العام الدولي ولمقررات الامم المتحدة . وقبل يومين ، ادانت حكومة بنغلاديش بأشد العبارات نظام بريتوريا العدواني للهجوم الفادر الذى لا مبرر له ، الذى شنه مؤخرا ضد ليسوتو ، وأكدت من جديد تضامنا مع حكومة وشعب هذا البلد . أود هنا أن اؤكد من جديد ان بنغلاديش منذ استقلالها لم تقم اية علاقات على الاطلاق مع نظام جنوب افريقيا العنصرى سواء كانت سياسية أو دبلوماسية أو ثقافية او اقتصادية أو غير ذلك .

لدينا اقتناع عميق بان ناميبيا سوف تصبح دولة مستقلة حرة ذات سيادة وأن اشقاءنا في سوابو سوف يجلسون معنا جنبا الى جنب في هذا المحفل بالذات ، وأنه لا يمكن لجنوب افريقيا ان تمنع حدوث ذلك . ان العالم متحد في تصميمه على هذه المهمة . ولا يمكن وقف مسيرة التاريخ . ولكن عنصر الوقت جوهري ، فكل يوم جديد يحمل معه المزيد من المعاناة والآلم لشعب ناميبيا .

وختاما ، نود ان نعين مرة اخرى ان جنوب افريقيا ليست وحدها في قفص الاتهام بل

ان الأمم المتحدة نفسها تتعرض للتجربة . ان التحدى الذى يمثله الرفض السافر لقراراتنا ولميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة فيه لا بد من مواجهته بصورة فعّالة وعلى وجه السرعة . وفي الوقت ذاته ، يجب ان نعقد العزم على مضاعفة جهودنا لتحقيق استقلال ناميبيا سريعا .

السيد الأدهمي (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس قبل أن

أبدأ في تلاوة بياني المتعلق بالبند الذى امامنا ، فاني أود ان اعبر لوفد الجمهورية العربية اليمنية عن أحر تعازى حكومة وشعب الجمهورية العربية السورية على الخسارة التي مني بها البلد الشقيق في الارواح والممتلكات نتيجة الزلازل الأخيرة .

منذ تبني مجلس الأمن لقراره ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن خطة

استقلال ناميبيا ، فان التطورات السلبية التي تراكت منذ فشل مؤتمر جنيف في مطلع عام ١٩٨١ ، الى فشل المباحثات الاستشارية التي نظمتها مجموعة الاتصال للدول الغربية الخمس ، فقد تكشفنا لنا الحقائق التالية :

أولا - ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لم يكن يهدف الا الى المراوغة وكسب الوقت وكسب هدنة خادعة كان القصد منها محاولة تفتيت التضامن الدولى مع نضال شعب ناميبيا .
ثانيا - ان النظام العنصرى كان يريد استغلال الوقت لاكمال أبعاد التسوية الداخلية التي تستهدف تأييد استغلال الشعب الناميبى في المار هياكل مزيفة وكيانات عميلة، وفي نفس الوقت السعى للقضاء على المقاومة المسلحة لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعى الوحيد .

ثالثا - ان نظام بريتوريا العنصرى عن طريق تعزيز وجوده العسكرى في ناميبيا وزيادة مجموع قواته العسكرية التي يمكن تعبئتها ، وتصعيد عدوانه المسلح على دول المواجهة، وعلى الأخص أنغولا ، قد أثبت أنه غير معني بحل سياسى ، أو سلمى ، وأنه يحضرمواجهة شاملة تشمل المنطقة بأسرها . وما عدوانه الأخير على موزامبيق وليسوتو الا شاهد جديد - ان كان ثمة حاجة الى دليل - على طبيعة النظام العنصرى العدوانية ونواياه الاثيمة ضد القارة الافريقية وشعوبها .

رابعا - ان المباحثات الاستشارية لمجموعة الاتصال كانت تهدف الى تضليل الرأى العام العالمى ، وايهاه بتحقيق تقدم نحو حل سلمى للنزاع في ناميبيا .
خامسا - ان تصلب جنوب افريقيا ومراوغتها في تنفيذ خطة مجلس الأمن الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يعثل أيضا فشلا لدول فريق الاتصال ، التي عجزت عن ممارسة الضغوط الكافية على النظام العنصرى لاجباره على احترام الشرعية الدولية .

سادسا - ان جميع التطورات والانتكاسات التي شهدتها الساحة الدولية تحملنا على الاعتقاد بأن هناك تواءمًا مشوهًا ضد انهاء الاحتلال ، وضد استعادة شعب ناميبيا لسيادته الكاملة على أرضه وموارده .

سابعا - ان من أبرز الحقائق الجوهرية في هذه المسألة ، ان النظام العنصرى ما كان له أن يستمر في قدرته على تعليل ارادة المجتمع الدولى ، وتحدى قرارات الامم المتحدة لسبب الدعم الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى يحصل عليه من الدول الخيرية .

ثامنا - اننا نحمل بدون تردد الادارة الامريكية مسؤولية تروى الأوضاع في منطقة جنوب افريقيا ، فقد قدمت ، منذ الاحتضان العلني لنظام بريتوريا العنصرى ، وحتى الفيتو الأخير ضد مشروع القرار المتعلق باداة جنوب افريقيا لعدوانها على أنغولا، قدمت الدليل تلو الدليل ، على نواياها العدوانية ضد القارة الافريقية ، وضد جميع الشعوب المناضلة من أجل استرداد حقوقها المسلوبة . ولذلك فان العالم لا يواجه اليوم النظام العنصرى في بريتوريا فقط ، ولكن الخلاف الأساسى والرئيسى اليوم ، هو خلاف العالم كله مع الولايات المتحدة الامريكية التي تريد سحق نضال شعب جنوب افريقيا في سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها .

تاسعا - ان حكومات الدول الغربية الأخرى التي تدعي تأييدها للجهود الدولية لانهاء احتلال ناميبيا ، لاتفعل في الواقع سوى المشاركة اللفظية في ادانة الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، والادانة اللفظية لسياسة الفصل العنصرى ، ولكنها تفعل كل شيء ، وفي جميع الميادين ، لتمكين جنوب افريقيا من الاستمرار في استعمار ناميبيا ، واستغلال ونهب ثرواتها بالتعاون مع شركاتها ومصالحها الاقتصادية .

عاشرا - ان موافقة صندوق النقد الدولي مؤخرا على منح قرض لحكومة جنوب افريقيا يزيد على بليون دولار نتيجة القوة التصويتية التي تتمتع بها الدول الغربية ، بالرغم من مطالبة الجمعية العامة بأكثريتها الساحقة بوقف هذا القرض ، وبالرغم من أن هذا القرض يلبى أساسا حاجة النظام العنصرى لتغطية العجز الحاصل نتيجة لزيادة نفقاته العسكرية ، تدل بوضوح على الخيار السياسى الذى تؤيده الدول الغربية وتدل بوضوح على أن الدول الغربية قد اختارت أن تقسف الى جانب العدوان وتغذيه بل وتحميه من غضبة المجتمع الدولي .

حادى عشر - ان المحاولات لربط استقلال ناميبيا بمسألة انسحاب القوات الكهوية مسن أنغولا كشرط مسبق مرفوضة ومدانة ، وهي تدخل سافر في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ، ومحاولة للاستفادة من مفاوضات ناميبيا لتحقيق مكاسب استراتيجية .

ثاني عشر - ان أهداف الارهاب الذى تمارسه جنوب افريقيا ضد شعوب جنوب افريقيا ، والارهاب الذى تمارسه اسرائيل ضد شعب فلسطين وضد الشعوب العربية متماثلة ، وتندرج في إطار الاستراتيجية الامريكية التي تخطط على الصعيد العالمى ، وعبر مفاهيم مرفوضة لاعادة بسط

السيطرة الامبريالية لسلب شعورنا ما حققته من منجزات منذ أن تحسرت مسن الاستعمار التقليدي .

ثالث عشر - ان المجتمع الدولي يجب أن يكف نضاله ضد النظام العنصري في جنسوف افريقيا ضد اسرائيل الصهيونية ، ليس فقط بسبب تشابه الايدولوجية العنصرية لكلا النظامين ، وليس فقط بسبب تشابه وسائل ونوعية وأهداف النظامين العنصريين في عدوانهما على الشعوب الافريقية وعلى الشعوب العربية في فلسطين ولبنان وسورية ، ولكن أيضا لأن تعزيز العلاقات العسكرية بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب ، والتعاون والتواؤم النووي القائسم بينهما ، قد أثبت أن اسرائيل قد أصبحت أيضا خائرا على استقلال ناميبيا ، كما هي خطر على استقلال وحرية سائر الدول والشعوب الافريقية .

في ظل الظروف التي تمر بها المسألة النامبية ، وفي ظل الاصرار العنيد لحكومة بريتوريا على تحدى ارادة المجتمع الدولي ، والذي يثبت أنها غير معنية بتسوية سلمية لهسئذه المسألة ، فان وفدى يعتقد بأن المجتمع الدولي بات ملزما بأن يعلن ارادته بلفة واضحة صريحة. وان فشل مجلس الأمن في التصدى لمسؤولياته بسبب الفيتو الغربي ، يؤكد اننا استنفذنا الوسائل المتاحة . ولذلك فاننا نرى أهمية وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة لحشد كل طاقاتنا لتحرير ناميبيا ورفع المخاطر التي تهدد أمن دول المواجهة . ونؤكد أن اعتمادنا على أنفسنا وعلى قدراتنا وعلى أصدقائنا وعلى كفاية منظمة سوابو الذي يجب أن يدعم بكل الوسائل هو الطريق الوحيد لحل المشكلة النامبية التي مازالت تشكل الى جانب قضية فلسطين ومسألة الفصل العنصري عار الحضارة الغربية في القرن العشرين .

(السيد الأدهمسي ،
الجمهورية العربية السورية)

ومع ذلك فاننا مازلنا نعتقد أن مسألة فرض العقوبات الشاملة والالزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق لا تزال الوسيلة السلمية الأخيرة لممارسة الضغط على حكومة بريتوريا لحملها على الامتثال لارادة المجتمع الدولي .
اننا ندعو بكل قوة أن تقوم جميع الدول ، حتى في حالة عجز مجلس الأمن ، أن تقوم منفردة ومجتمعة بفرض العقوبات على جنوب افريقيا ومقاطعتها مقاطعة شاملة تمهيدا لعزلها واجبارها على انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ووقف عدوانها على الدول الافريقية المجاورة ووضع حد لسياستها العنصرية الأثيمة .

اننا نشعر انه من الأهمية بمكان ، أن تفهم الدول الغربية الصناعية والمصالح التي تساهم في دعم النظام العنصري انه لا يمكن لها أن تتوقع أن تستمر في تعاونها الاقتصادي والعسكري مع جنوب افريقيا ، وفي استغلالها ونهبها لثروات ناميبيا ، وأن تستمر في نفس الوقت في التمتع بعلاقات طبيعية مع الدول الافريقية وسائر دول عدم الانحياز . ان استمرار هذا الدعم المدان سيعني بكل تأكيد ان افريقيا وسائر دول عدم الانحياز ستضطر الى توسيع دائرة المواجهة والمقاطعة لتشمل جميع مؤيدي النظام العنصري والمتعاملين معه .

ان الجمهورية العربية السورية تؤكد من جديد موقفها وتعلن بشكل مطلق عن تصميمها على دعم وتعزيز نضال شعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي الوحيد " سوابو " ونضال شعوب جنوبي افريقيا ضد الاستعمار الاستيطاني في المنطقة ومن أجل الحرية والاستقلال والمساواة في الحقوق ، وتدين بشدة العدوان المتكرر والمستمر على أنغولا ودول المواجهة الافريقية الأخرى .
ان الجمهورية العربية السورية تعتبر نفسها في الخط الأمامي للمواجهة ، وكما أكدت منذ قليل ، فاننا نعتبر أن العدو واحد سواء كان في تل أبيب أو في بريتوريا ، وان المعركة المصيرية واحدة .

السيد لوليشكي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل كل شيء

أود ، بالنيابة عن حكومة المغرب وشعبها ، وعن وفد بلادي ، أن أعرب عن تضامننا مع الشعب العربي اليمني الشقيق اثر الكارثة الطبيعية التي حلت به .

لقد مرت ١٦ سنة على قيام الجمعية العامة بانهاء الانتداب الذي كانت جنوب افريقيا تدير بموجبه اقليم ناميبيا ، وأناطت بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا مسؤولية حماية مصالح الشعب النامبي والدفاع عن حقوقه الى أن يحرز الاستقلال . ومنذ ذلك الحين أصبحت اداة تواجد

جنوب افريقيا في ناميبيا اجماعية ومتزايدة الشدة في مختلف الهيئات الدولية . ورغم ذلك ، وبينما نشعر ببعض الراحة للتأييد الوطيد الذي تقدمه الأمم المتحدة لناميبيا ، مازلنا نشعر بالجزع والاشمئزاز تجاه عناد سلطات جنوب افريقيا ، وادامتها لقبضتها على اقليم ناميبيا وثرواتها وقمعها للتطلعات المشروعة للشعب النامبي الشقيق .

لقد رحب المجتمع الدولي بأسره باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين يهدفان الى النهوض بالتسوية العادلة والدائمة لهذه القضية ، وباعتماد الخطة الانتقالية التي تقضي بتنظيم انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف دولي . ورغم ذلك فإن ردّ نظام بريتوريا على حكمة افريقيا ونضجها المتمثلين بالموافقة على تأييد مبادرة فريق الاتصال الخاصة بناميبيا قد تمثل في قرارات معاكسة وأساليب تعويقية ومناورات زائفة . وردّت جنوب افريقيا على الموقف المسؤول لممثل الشعب النامبي الداعي الى الدخول في عملية للتسوية تقوم على التفاوض ، بتصعيد استغلالها للثروات الطبيعية لناميبيا ، وبزيادة اعضاء الطابع العسكري على الاقليم ، وبحوجة جديدة من اضطهاد الفدائيين النامبيين وادانتهم وسجنهم .

ان الآثار السبئية للمأزق الحالي الذي يمر به حل مشكلة ناميبيا لا تقتصر على اقليم ناميبيا فقط . فهي تؤثر على الدول الافريقية المجاورة التي تستمر في دفع الثمن عن تأييد هذا الأوسى الفعال للشعب النامبي . ويشكل العدوان الأخير على عاصمة مملكة ليسوتو دليلا آخر على التفاضى الكامل لقرارات الأمم المتحدة وعلى الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي من جانب جنوب افريقيا . لقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتاها التي أصدرتها في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ انه اذا ما توصلت جهة مختصة في الامم المتحدة الى نتيجة مؤداها توصيف حالة معينة بانها غير شرعية ، لا يمكن أن تبقى هذه النتيجة دون أثر .

ان الحالة في ناميبيا غير شرعية وتشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ويتعين على مجلس الأمن ، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم الدولي ، أن يتخذ التدابير الاجبارية الضرورية لا رغام جنوب افريقيا على احترام الشرعية الدولية . وفي هذا الصدد ، فانه أمر يدعو للأسف انه رغم اتخاذ العديد من قرارات الأمم المتحدة الرامية الى عزل نظام جنسوب

افريقيا عزلا فعلا في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ، ما زال ذلك النظام يستفيد من دعم اقتصادي ومالي ، تمثل أخيرا في منح صندوق النقد الدولي لقرض له ، رغم المعارضة والادانة اللتين أثارهما اعلان ذلك القرار .

ونحن على اقتناع من انه دون هذا الدعم ، الذي يستمر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ما كان بوسع جنوب افريقيا أن تتخذ موقفا الازدراء والملفازة توافق الآراء الدولي .

لقد حان الوقت لاعطاء دفعة مخلصمة وحاسمة لعملية السلم التي بدأت في ١٩٧٨ حتى نحرر شعب ناميبيا الشقيق من نير الاستعمار ونسمح له بالانضمام الى مجتمع الأمم المستقلة . ان القضية المطروحة الآن هي قضية مصداقية الأمم المتحدة وكرامتها ، ومصالح السلم العالمي ، وأخيرا الكرامة الانسانية .

ان المغرب بوصفها دولة افريقية غير منحازة ، تقدم دائما دعما غير المشروط للسي شعب ناميبيا الشقيق ، ذلك الشعب الذي لا يزال هدفا للمهيمنة الدمية من النظام العنصرى ، والذي يشن نضالا بطوليا من أجل استعادة حريته السلوبة واستعادة سيادته على اراضيه . ان وزير خارجية المغرب ، في بيانه أمام الجمعية العامة ، وجه نداء الى دول فريق الاتصال لتضاعف الجهود من أجل تنفيذ العملية التي تودى الى الحل النهائي لمسألة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتجدد هذا النداء ، فان الوفد المغربي يعرب عن امله في تذليل المصاعب الحالية وممارسة الضغوط اللازمة على نظام بريتوريا لتصفية هذه القاعدة الأخيرة للاستعمار في ناميبيا ، ولا قرار السلم في المنطقة بعيدا عن التدخلات الخارجية . لا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أوجه تحية يستحقها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ورئيسه السفير لوساكا ، وذلك على الدور القيم الذي يضطلع به للحفاظ على مصالح شعب ناميبيا في أنشطته النضالية للاسراع بتحرير هذا الشعب الشقيق .

السيد سيلوال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ انه لمبعث قلق

كبير أن يستمر تردى الحالة في ناميبيا نتيجة لعدم تقيد جنوب افريقيا العنصرية بقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان الأساليب والمناورات التي تلجأ اليها جنوب افريقيا لاستمرار احتلالها غير المشروع للاقليم وفرض تسوية داخلية على الشعب الناميبى ، شكلت خطرا دائما يتهدد السلم والأمن الدوليين .

وليس من قبيل الصدفة أن ازدياد تصليب نظام الفصل العنصرى قد توافق مع ازدياد العدوان الذى لا يهرر له ضد الدول المجاورة ذات السيادة . لقد استخدمت جنوب افريقيا اقليم ناميبيا لشن أعمال عدوان متكررة ضد دول المواجهة . ان الهجوم الوحشي الذى لا مسبرر له الذى ارتكبه مؤخرا ضد ليسوتو والذى أدى الى خسارة الكثير من أرواح الأبرياء وخسائس مادية كبيرة ، يعد انتهاكا صارخا آخر من جنوب افريقيا للقواعد المتحضرة للعلاقات الدولية .

ويدين وفد بلادى بشدة أعمال العدوان هذه ، ويؤكد من جديد كامل دعمه لليسوتو وأنفسولا وموزامبيق وغيرها من دول المواجهة في تصميمها على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ضد عدوان جنوب افريقيا .

تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة تجاه ناميبيا الى أن يتحقق للاقليم حق تقرير المصير والاستقلال الوطني . ولذلك ، فاننا ندين بشدة القمع الوحشي الذي ترتكبه جنوب افريقيا ضد الشعب الناميبى ، وانتهاكها المستمر لحقوقه الانسانية الأساسية بغية تقويض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لناميبيا . وبالمثل ، ونشجب استغلال جنوب افريقيا غير الشرعي للمسوارد الطبيعية لناميبيا . ان التزايد العسكري المكثف لقوات جنوب افريقيا في ناميبيا يستهدف زعزعة استقرار الدول المجاورة . ويؤكد وفد بلادى من جديد على أن أى عمل من جانب الدولة المحتلة لفصل أى جزء من ناميبيا وادعاء السيادة عليه ، عمل باطل وغير مشروع كما أكدت الأمم المتحدة مرارا ، ولا سيما في قرارى الجمعية العامة د ١ - ٢ / ٩ و ١٢١ / ٣٦ ألف وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان نيبال تؤكد من جديد تأييدها لكفاح الشعب الناميبى لوضع حد للاحتلال القمعي وغير المشروع لبلادها . وبالمثل ، نوكد تأييدنا الكامل لحركة التحرير الوطني للشعب الناميبى بقيادة منظمة سوابو . ونشيد بمنظمة سوابو لالتزامها المعلن بتحقيق تسوية سلمية في ناميبيا ، ولموقفها البناء في المفاوضات الحساسة التي عقدت حتى الآن . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لدول المواجهة ولنيجيريا ولمنظمة الوحدة الافريقية لالتزامها بقضية تحرير ناميبيا واستقلال ناميبيا . وبالمثل ، نشيد اشادة عظيمة بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن المتحدة لناميبيا دون كلل تحقيقا لهذا الغرض .

وفي ضوء الخطر الجسيم على السلم والأمن الدوليين الذي تمثله جنوب افريقيا بامعانها في انتهاج سياسة الفصل العنصرى واقامة الهانتوستانات ، يحث وفد بلادى مجلس الأمن على العمل بصورة حاسمة بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ان نيبال تشجب جميع مناورات جنوب افريقيا لتحقيق استقلال زائف في ناميبيا . ان الحل السياسى الوحيد لناميبيا ينبغي أن يكون حلا قائما على انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال

داخل ناميبيا المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

تحقيقا لهذا الغرض ، تؤكد نيبال من جديد ايمانها بضرورة اجراء انتخابات حرة
دون تأخير تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥
(١٩٧٨) . ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجسد توافق الآراء الدولي ويشكل الأساس
الوحيد المقبول لانتقال ناميبيا الى الاستقلال . ويناشد وقد بلادى جميع الدول ، ولا سيما
الدول الخمس الأعضاء في فريق الاتصال أن تبذل قصارى جهدها بغية تنفيذ خطة الأمم المتحدة
لناميبيا دون ابطاء .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٥